الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت –
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

موسومة بـــ:

الأوضاع الثقافية في الجزائر ما بين سنتي 1830 و 1914

إعداد الطالبين:

- جيلالي طيب
- رمكي أحمد

إشراف الدكتور:

- محمد بليل

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذة: ليلى حمري..... رئيسا.
الأستاذ: محمد بليل..... مشرفا.
الأستاذة: حرشوش كريمة.....مناقشا.

السنة الجامعية: 2015م/2016م.

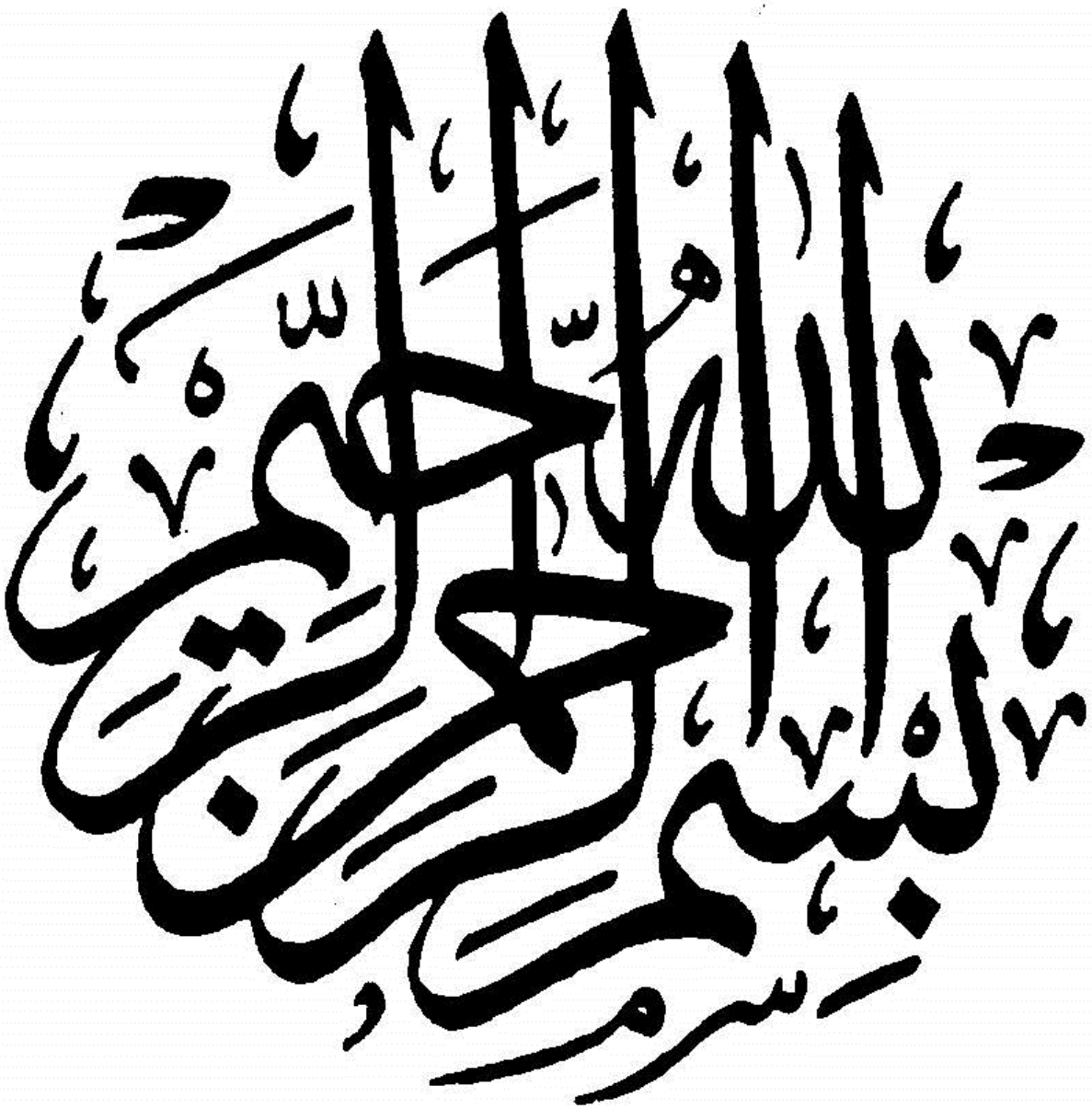
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

"سبحانك لا علم لنا إلاّ ما

علّمتنا"

صدق الله العظيم

من سورة البقرة الآية 32

شكر وعرفان

- اللهم لك الحمد متى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا، ولا يحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، وصلي اللهم وبارك على سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

- أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف محمد بليل الذي كان لنا نعمة الموجه والناصح، والشكر موصول إلى عمال مكتبتنا الجامعية الذين لم يبخلوا علينا بمساعداتهم.

- كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

طيب

إهــداء

إلى الوالدين الكريمين.

إلى جميع إخوتي وأخواتي إلى كل أفراد عائلتي.

إلى محمد،سلسبيل وحمودة.

إلى بشة حسين رحمه الله الذي كان زميلا لي في الدراسة و إلى كل أصدقائي

إلى كل من أعانني وشجعني على إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

أهدي هذا العمل المتواضع.

طيب

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وأفضل خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم أما بعد:

* أول ما يتوجه به الإنسان هو الشكر لله عزّ وجل، ولولا فضل الله لما كنا نصل لهذا.

* كما يسعني أن أتقدم بالشكر الخالص للأستاذ والدكتور المشرف بليل محمد الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته وإرشاداته القيمة.

* كما أتقدم بالشكر لكل من ساهم عن قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

رمكي أحمد

إهـــداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين العزيزين (أمي وأبي) اللذان كانا الدعم والسند الأساسي، وبفضل الله وفضلهما وصلت لهذه المرحلة.

* أهدي هذا العمل إلى أختي العزيزة وأخي محمد، وزوجته، وأبنائه للثلاثة (خلود، الحاج وليد عبد الإله، نسيم سيد أحمد).

* أهدي هذا العمل إلى زوجتي العزيزة وصدق المثل القائل: "وراء كل رجل عظيم امرأة عظيمة".

أحمـــد

قائمة المختصرات:

الكلمة	مختصرها
ترجمة	تر
مراجعة	مر
تحقيق	تح
دون طبعة	د ط
دون تاريخ	د ت
الطبعة	ط
الجزء	ج
صفحة	ص
الهجري	هـ
الميلادي	م
مجلد	مج
من الصفحة إلى الصفحة	ص ص
page	p

مقدمة

تميزت الجزائر خلال العهد العثماني باختلاف وتباين في شتى المجالات، حيث لعبت الجزائر في وجود هذه الدولة دورا رياديا، وذلك بسيطرتها على البحر الأبيض المتوسط، من خلال دفع الدول الأوروبية الإيتاوات مقابل مرور سفنها ضف إلى ذلك تسارع هذه الدول لإقامة علاقات مع إيالة الجزائر ويظهر ذلك جليا بتقديمها هدايا لهذه الأخيرة في مختلف المناسبات(عيد الفطر عيد الأضحى)، ويعود هذا لاستقرار الجزائر في الجانب السياسي، ويرجع الفضل في ذلك للدولة العثمانية التي جعلت من الجزائر دولة قوية، في مواجهة الخطر لخارجي والصليبي، لحماية حدودها الإقليمية والجغرافية، وعليه ركز الحكام على الجانب العسكري في الجزائر الذي اعتبر من أهم أولوياتهم، وأهملوا بقية الجوانب الأخرى الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية).

شهدت الجزائر في الجانب الثقافي في هذه الفترة وجود مراكز تعليمية وثقافية متعددة ومتنوعة كالمساجد والزوايا والكتاتيب والمدارس القرآنية التي تلقن الجزائريين القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم وبعض العلوم الأخرى كالحساب والجغرافيا... وكانت هذه المؤسسات تتغذى من الأوقاف وذلك لإهمال الحكام لشؤون التعليم والتربية وفي نفس الوقت لم يعملوا على عرقلة ومحاربة التعليم العربي الإسلامي إلا أنه كان لبعض الحكام الأتراك دور في بناء المساجد والمدارس نذكر على سبيل المثال: الباي محمد الكبير، ومنهم من كان ينفق من ماله الخاص في سبيل العلم والعلماء وتجدر الإشارة أننا اهتممنا في هذا الجانب (الثقافي) بالتعليم في الجزائر وذلك لسعة هذا المجال.

منذ وقوع الجزائر في قبضة الاستعمار الفرنسي لم تبق الأوضاع على حالها، بل شهدت تغييرات جذرية، وبالأخص الوضع الثقافي الذي عرف تدهورا كبيرا من حيث تحويل مدارسه ومساجده إلى كنائس وإسطبلات، وتهجير المعلمين والعلماء من الجزائر، فمنهم من هاجر إلى المغرب الأقصى وتونس ومنهم من هاجر إلى المشرق العربي، كما صدرت أموال

الأوقاف عن طريق مراسيم وقرارات سنتها الإدارة الاستعمارية، كما لجأت هذه الأخيرة إلى بناء مدارس ومعاهد لتعليم الجزائريين اللغة الفرنسية، ضف إلى هذا كله ذهب المشرع الفرنسي إلى تنصير الشعب الجزائري وإبعادهم عن دينهم وعاداتهم وتقاليدهم، وبقدر ما تعرض له الجزائريون من احتقار وذل ومهانة ومحاولة طمس الهوية الوطنية من طرف الاستعمار الفرنسي، الذي استخدم عدة طرق وأساليب لتحقيق أهدافه، ومن هذا المنطلق أمامنا إشكالية كبرى وهي: كيف كانت الأوضاع الثقافية في الجزائر من 1830 إلى 1914؟

وضمن هذه الإشكالية العامة تطرح العديد من التساؤلات والفرضيات الفرعية منها:

لعبت مؤسسة الأوقاف دورا مهما في تغذية المؤسسات التعليمية من حيث تثقيف الجزائريين وعليه: ما هي الطرق التي استخدمتها سلطة الإحتلال في تصفية هذه المؤسسات؟

وما هي الأساليب والطرق التي استخدمها المشرع الفرنسي في الجانب التعليمي والديني وما موقف الجزائريين منها؟ وما هي انعكاساتها عليهم؟

في ماذا تمثل دور الصحافة والجمعيات والنوادي في التصدي للإدارة الاستعمارية؟

وتكمن أهمية هذا الموضوع في تسليط الضوء على تاريخ الجزائر الثقافي من 1830 إلى 1914، ومعرفة التطورات الحاصلة خلال الفترة المدروسة.

ومن أبرز أسباب اختيارنا لهذا الموضوع تتمثل فما يلي:

رغبتنا عن في التعرف على الأوضاع الثقافية للجزائر إبان الفترة الاستعمارية.

معرفة السياسة الاستعمارية المتخذة ضد الجزائريين وانعكاساتها عليهم.

التطرق لردود فعل الشعب الجزائري من القوانين والتشريعات الفرنسية.

وقد اعتمدنا في صياغة هذا البحث على الجمع بين عدة مناهج من أجل شرح مفاهيم وعرض الحقائق التاريخية أهمها: المنهج التاريخي القائم على عرض الأحداث التاريخية في تطبيق السياسة التعليمية في الجزائر، وكذلك المنهج الإحصائي الكمي المبني على عرض أرقام حول نسبة التعليم، وكذلك حول عدد المدارس والأساتذة والتلاميذ في الجزائر.

وقمنا ببناء موضوعنا وفق الخطة الآتية:

مقدمة احتوت جميع عناصرها وجاء بعدها مدخل موسوم بواقع الجزائر الثقافي أواخر العهد العثماني، وقد قسمنا بحثنا إلى ثلاثة فصول، فعنونا الفصل الأول بـــ: الأوضاع الثقافية خلال الحكم العسكري 1830- 1870 وضم الدور الثقافي للأوقاف وموقف الإدارة الاستعمارية منها، والمؤسسات الثقافية والتعليمية في الجزائر وطرق السلطة الفرنسية في تصفيتها ، والمدارس العربية الفرنسية وفق التشريع الفرنسي.

أما فيما يخص الفصل الثاني المعنون بـ: السياسة الفرنسية المتخذة في الجانب التعليمي والديني في الجزائر خلال الحكم المدني 1870- 1914 وتناولنا في هذا الفصل: التشريعات الفرنسية في مجال التعليم الخاص بالجزائريين، والإجراءات الفرنسية المستخدمة في الجانب الديني، وموقف الجزائريين من السياسة الفرنسية التعليمية والدينية وانعكاساتها عليهم ، وقد سعينا في الفصل الثالث إلى التطرق: لنماذج أخرى عن الأوضاع الثقافية والتي تمثلت في الصحافة والجمعيات والنوادي.

وختمنا موضوعنا بخاتمة احتوت على أهم النتائج المتوصل إليها، ومجموعة من الملاحق وقائمة المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات.

ومن أجل انجاز هذا الموضوع والإجابة على هذه التساؤلات المطروحة اعتمدنا علينا على مجموعة من المصادر والمراجع باللغتين العربية والفرنسية والتي ساعدتنا في توضيح بعض المسائل والقضايا التاريخية منها:

المصادر: عبد الجليل التميمي "وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر" الذي أفادنا في معرفة دور الجامع الأعظم الديني والتعليمي في الفترة العثمانية، وكذلك ابن الهطال التلمساني "رحلة الباي محمد الكبير إلى الجنوب الصحراوي" الذي قدم لنا تعريفا لشخصية الباي محمد الكبير، بالإضافة إلى ألكسي دوطو وكفيل "نصوص الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان" حيث وضح لنا الإجراءات الفرنسية المستخدمة في الجزائر.

أما فيما يخص المراجع فهي كالأتي: عبد القادر حلوش "سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر" الذي تحدث فيه عن التشريعات والمراسيم الاستعمارية في الجزائر، وكذلك عن السياسة التعليمية التي استعملتها فرنسا، إضافة إلى كتاب شارل روبير أجيرون الجزء الأول بعنوان "الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919 تناول فيه عدد المدارس العربية – الفرنسية سنة 1870 ورفض الجزائريين لهذه المدارس.

كذلك أبو القاسم سعد الله في كتابه "تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954، ج5، الذي تحدث فيه عن الجمعيات والصحافة والمكتبات في الجزائر.

وقد استعملنا بعض المجلات منها: مجلة عصور الجديدة التي تحدثت عن جول فيري مهندس الإمبراطورية الفرنسية، ومجلة الأمارباك التي تناولت المدارس العليا إضافة إلى البرامج والدروس التي كانت تلقن بها، وكذلك اعتمدنا على المراجع باللغة الفرنسية منها:

Mahfoud kaddache, L'Algérie des Algériens de la Préhistoire à 1954.

الذي أفادنا في معرفة السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر، أما فيما يخص الصعوبات التي اعترضتنا في انجازنا لهذا الموضوع تمثلت في صعوبة تصوير هذه الكتب وعدم وجود بطاقات لدخول كل المكتبات الجامعية، ضف إلى هذا صعوبة ترجمة المراجع الأجنبية.

وفي الأخير إن الموضوع في حاجة إلى أقلام أخرى لتعرفنا أكثر بالواقع الثقافي الواسع للجزائر خلال الحقبة الإستعمارية.

مدخل

واقع الجزائر الثقافي أواخر العهد العثماني:

كانت حركة الثقافة والتعليم في الجزائر تتركز في ثلاث حواضر أساسية هي:

مدينة تلمسان في الغرب ومدينة بجاية ومدينة قسنطينة في الشرق الجزائري، وكانت هذه الحواضر تعد بحق مراكز التعليم والثقافة والإشعاع الفكري وقد ازدهرت فيها العلوم والآداب والفنون والشعر لعدة قرون، كما اشتهرت بها أسر علمية توارثت العلم والمعرفة.[1] ومنه أعتبر التعليم الأساس الحقيقي لأي تقدم أو تطور في حياة الشعوب والأمم.[2] وعليه ارتبط هذا الأخير(التعليم) في هذه الفترة بالأفراد والعائلات والمؤسسات الخيرية الحرة، بينما ظل دور الدايات هامشيا،إذ لم يكن لها أي دخل فيها ولا إشراف على هذا الميدان التربوي، فلم تولي أي إهتمام أو عناية في شؤون التعليم والتربية، وفي نفس الوقت لم تعمل على عرقلة ومحاربة التعليم الخاص (العربي الإسلامي)، ويمكن أن نصف موقفها إزاء التعليم (بالحياد الايجابي).[3] وتأكيدا على ماتم ذكره سابقا، كان لبعض الحكام الأتراك أياد بيضاء في تشجيع بناء المساجد والمدارس ونذكر على سبيل المثال: الباي **محمد الكبير**[4]، الذي جعل من مدينة معسكر عاصمة بايلكه، فاتخذها حاضرة

---

[1] -كمال غربي، **المساجد والزوايا في مدينة قسنطينة الأثرية**، د.ط منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في إطار تظاهرةتلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، 2011، ص192.

[2]- إبراهيم مياسي، **مقاربات من تاريخ الجزائر 1830-1962**، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص155.

[3]- عبد القادر حلوش، **سياسة فرنساالتعليمية في الجزائر**، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2010، ص25.

[4]- هو محمد بن عثمان الكردي، كان والده قائد مدينة مليانة ثم بمقاطعة تيطري، تعاطى محمد الكبير العلم والفروسية فنبغ في كليهما، ينظر محمد الطمار، **الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص253.

- وهو أبو عثمان أبو علي أبو أحمد، أبو الفتوحات، أبو النصر لقبه: الكبير، الأكحل، توفي في مدينة معسكر سنة 1170هـ، ينظر ابن هطال التلمساني، **رحلة محمد الكبير إلى الجنوب الصحراوي الجزائر**، تح وتق محمد بن عبد الكريم، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1969، ص15

علمية كبيرة، وعليه انتشر التعليم في كامل أنحاء القطر حيث تكلف بهذه المهمة بعض من رجال العلم والدين وحفظ القرآن الكريم في المساجد والزوايا والمؤسسات التعليمية الأخرى[1].

ومهما يكن فإننا نلاحظ هنا على الرغم من الانتقادات الشديدة التي قد توجه إلى العثمانيين في الجزائر بسبب عدم اهتمامهم بقطاع التعليم وتركه حرا يتطور سلبا أو إيجابا حسب الظروف، فإنه كان هناك تعليم تقليدي في البلاد له مؤسساته ونظامه الخاص[2]، وإذا كانت ظروف التدريس لم تتطور، فإن جميع الجزائريين قبل الاحتلال كانوا يحسنون القراءة والكتابة. وعلى الرغم من ذلك فلم تحدث بالبلاد نهضة علمية تواكب ما يحدث في أوروبا من حركة علمية، ومنه واجه **ابن العنابي**[3] رائد التجديد الإسلامي في أواخر الحكم العثماني، الحكام الأتراك للأخذ بما توصل إليه الغرب من صنائع واختراعات وتحقيق الانطلاقة الحضارية [4].

التعليم الجزائري و أنواعه:

إنّ التعليم الذي كان سائدا في الجزائر قبل الاحتلال، هو التعليم العربي الإسلامي الذي يقوم أساسا على الدراسات الدينية واللغوية والأدبية وقليل من الدراسات العلمية[5]، ومنه يتكون التعليم العربي الإسلامي من ثلاث مستويات هي: الإبتدائي والثانوي والعالي، وكان التعليم

---

[1]- صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م– 1962م)**، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002، ص122.

[2]- عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830– 1962**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، ابن عكنون، الجزائر 1995، ص102.

[3]- هو محمد بن محمود بن حسين العنابي، ولد بمدينة الجزائر 1775، كان في قائمة المفتين الأحناف في الجزائر، وتولى القضاء وفق المذهب الحنفي، ينظر مسعودي كواتي ومحمد الشريف سيدي موسي، **أعلام مدينة الجزائر ومتيجة**، ط2، مزيدة ومنقحة، منشورات الحضارة، بئر توتة، الجزائر، 2010، ص13.

[4]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص128.

[5] -عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص27

الثانوي والعالي مجانا أما الإبتدائي فقد كان بأجر اختياري ضعيف في أغلب الأحيان يدفع الأجر عينا، وجميع أنواع التعليم لا تقدم لها الدولة أي مساعدة، فكان تعليما حرا بمعنى الكلمة.وبالتالي مستويات التعليم الثلاث مكملة لبعضها البعض، ففي الإبتدائي كان الطفل يحفظ القرآن الكريم أو بعض أجزائه، ويتقن الكتابة والقراءة ويتعلم مبادئ الدين ويحفظ المتون والنصوص الضرورية،[1] واشتهرت تلمسان بمدارسها حيث وجد بها الفرنسيون عند الإحتلال حوالي 50 مدرسة إبتدائية، أما عدد المدارس الإبتدائية بمدينة قسنطينة في 1837 كان حوالي 90 مدرسة، بينما مدينة الجزائر كان بها حوالي 1000 مدرسة بين إبتدائية وغيرها.

وكان الكتاب هو الأساس للتعليم الإبتدائي ويطلق عليه في المدن إسم(mcid) أو الجامع وكانت الكتاتيب منتشرة في جميع الأحياء وكثيرا منها يحمل اسم الحي الواقع فيه. وفي البادية تسمى بالشريعة، ويسمى المدّرس بالمشارط أو الدّرار (Derrar)، والشريعة عبارة عن خيمة تنصب يتم فيها حفظ القرآن الكريم وإقامة الصلوات[2].

كما كانت المدارس الإبتدائية تتبع مسجدا معينا أو زاوية معينة، أمّا نفقات صيانتها أو الإعتناء بأدواتها تؤخذ من عائدات أحباس ذلك المسجد أو تلك الزاوية[3]، ومنه كان الطفل يدخل إلى الكتاتيب وهو في سن الخامسة أو السادسة من عمره[4].

---

[1]- أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954**، ج3، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1998، ص22-23.

[2]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص29.

[3] - عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1900**، طبعة منقحة ومزيدة، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2007، ص218.

[4]- حليمي عبد القادر علي، **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830**، ط1، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972، ص163.

كان التلميذ يستطيع أن يواصل تعليمه الثانوي في الجامع أو في مدرسة ملحقة بالأوقاف...

وكان الباي هو الذي يسمي المدّرس باقتراح من الناظر[1]، ومنه كان يتلقى العلم في المرحلة الثانوية حوالي 3000 تلميذ في كل إقليم من الأقاليم الثلاثة، وكانت الدروس تشتمل على النحو والتفسير والقرآن وينال الطالب في النهاية (**إجازة**)[2]. تشهد له بأنه قد درس جميع العلوم التي تدخل في نطاق تخصصه[3]، وإلى جانب الكتاتيب كانت هناك المدارس العليا وهذه الأخيرة كانت متصلة بالمساجد، فكثيرا ما كانت تتلقى فيها الدروس والتعليم فيها كان يتلخص في: الأدب والفقه المالكي والحنفي[4]، والتفسير والحديث والحساب والفلك بالإضافة إلى التاريخ والتاريخ الطبيعي والطب، لكن كان يغلب على الدراسة الطابع التقليدي وقلة التجديد والحفظ[5]، فقد كان يتخرج منهم المدرسين والعلماء والفقهاء والمفتين والقضاة، وكانت الشهادات الممنوحة حينئذ تعرف بالإجازات التي كانت تثبت جدارتهم في تحصيل العلم[6].

وليس هناك فصل واضح بين التعليم الثانوي والعالي، والأستاذ الذي يدرس في العالي يسمى عالما[7]، ومن أهم المدارس العليا بمدينة الجزائر في القرن 18م نجد الجامع الكبير الذي كان

---

[1]- أبو قاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال**، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص163.

[2]- الإجازة تعني الإذن الذي يعطيه الأستاذ للطالب المتحصل على جميع المعارف التعليمية، وهذا الإذن بالإنصراف من العمل يعطى مشافهة لا كتابة، ينظر عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830-1900**، طبعة منقحة وزيدة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص218.

[3]- أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص165

[4]- أشرف صالح محمد السيد، **المراكز الثقافية في دار السلطان (الجزائر أواخر العصر التركي**، مجلة أمارباك، مج4، العدد 7، 2013، ص69.

[5] - أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص165.

[6] - أشرف صالح محمد سيد، المرجع السابق، ص69.

[7]- أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص165.

يدرس فيه 18 أستاذا أو 8 قراء وعددا أخر من العلماء يشغلون وظائف متنوعة[1]، وجامع سيدي العربي الزاوية القادرية التابعة لأسرة الأمير عبد القادر،أما في إقليم قسنطينة فهناك الجامع الأخضر وجامع سيدي عقبة وزاوية ابن علي شريف في جرجرة.

ولكن الجزائريين المنتجين كانوا قلة، كانت الدراسة في شكلها الذي وصفناه تساعد على إخراج الموظفين في المجال الديني والكتابة ولكنها لا تساعد على إخراج المنتجين في ميدان الفكر والأدب[2].

المكتبات:

لا يكون التعليم نشطا ومتطورا إذا لم يتوفر على مجموعة كبيرة من الكتب والمكتبات، فقد كانت في الجزائر في العهد العثماني كتبا عديدة تشتمل على أغلب الاختصاصات خاصة الدينية أي التي تخص أمور الإسلام وكانت على شكل مخطوطات قيمة ونادرة... ويعترف الفرنسيون أنفسهم بوفرة الكتب والمكتبات في الجزائر في هذا العهد الذي اتّهموه بالجمود الفكري والثقافي الشديدين وذلك أثناء غزوهم الجزائر في 1830 م.

وكانت الكتب تستورد من الخارج، فقد كانت تنتج كذلك محليا أي في الجزائر[3]، عن طريق التأليف والنسخ، كما كانت هذه المكتبات موزعة على القطر الجزائري من حيث الثقافة والاعتناء

---

[1] – حليمي عبد القادر على، المرجع السابق، ص 272.

[2] – أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص165-166.

[3] – أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1500–1830**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص286.

بتدريس العلوم، وحسب أهمية الأماكن خاصة المدن الكبرى،[1]كـ: تلمسان، قسنطينة، بجاية، مازونة، والجامع الأعظم في الجزائر العاصمة.

كما كانت بعض المدن ذات مكتبات تضم مجموعة من الكتب العلمية كمدينة وهران، أي أنها كانت تضم مكتبة ومتحفا في الوقت نفسه[2]، إلى جانب ذلك كانت بعض الكتب تأتي مع العثمانيين أنفسهم القادمين إلى الجزائر، فكان العامون والخاصون منهم يصطحبون بعض كتبهم ومكتباتهم التي يحتاجون إليها في القضاء والدين والإدارة وغيرها كما كان الشراء من أهم طرق الحصول على هذه الكتب، وكانت المكتبات تنقسم في الجزائر تنقسم إلى عامة وخاصة[3]، وكانت هذه المكتبات مفتوحة للطلبة ولجميع الناس بشتى شرائحهم الإجتماعية بالطريقة نفسها التي تتم بها الأوقاف، أما محتويات هذه الكتب فكانت لا تخرج عن العلوم الدينية ومواضيعها كانت تشمل كتب التفاسير والقراءات والأحاديث النبوية وشروحها وكتب الفقه والأصول والتوحيد والمصاحف وكتب الدعاء والصلوات... وغيرها،إلا أنه لايفهم من ذلك إفتقار هذه المكتبات للعلوم الدنياوية فقد شملت كذلك على الكتب العقلية واللغوية كالنحو والأدب والفلسفة والجغرافيا وغيرها إلا أنّ الكتب العلمية كانت قليلة مثل الحساب والطب والفلك ونحوها ولا غرابة من ذلك لأن طبيعة العهد العثماني كانت فيه السيادة والأولوية للعلوم الدينية[4].

وقد وجدت بالجامع الأعظم مكتبة كبيرة زاخرة بالكتب والمخطوطات لتغذية الجو التعليمي ويذكر المدّرس سيدي **مصطفى العنابي** أنّ القائمين عليها قد نقلوها إلى برج مولاي

---

[1] – أشرف صالح محمد سيد، المرجع السابق، ص ص71-72.

[2] – عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 35.

[3] – المقصود بالمكتبات العامة هي تلك التي كانت ملحقة بالمدارس والمساجد والزوايا ونحوها من المؤسسات الثقافية التي كانت تعطي للتعليم في العهد العثماني، أما الخاصة هي التي كانت يملكها الأفراد والعائلات... وغيرها ينظر كتاب عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص36.

[4] – المرجع نفسه، ص36.

الحسن، عندما تضررت نتيجة قذف الميناء الجزائري قد إستغرق نقلها ثلاثة أيام والمكتبة من شأنها أن تعطي بعدا مهما لازدواجية دور الجامع الأعظم الديني والتعليمي ثم السياسي خلال الفترة العثمانية[1].

فالاستعمار الفرنسي الذي جاء حسب زعمهم إلى نشر الحضارة والقيم الإنسانية وانتشال هذا الشعب من التخلف والجهل والأمية عاث فسادا وأحرق المخطوطات والوثائق التي تزخر بها مكتبات الجزائر، هذه الكتب التي تحصل عليها أصحابها عبر رحلاتهم المستمرة ببلاد المشرق العربي والإسلامي وجيرانهم بالأندلس وزيارتهم العلمية[2].

الجهات المشرفة على التعليم في الجزائر:

كانت معظم المؤسسات الثقافية في الجزائر كالمساجد والمدرسة والكتاب والزاوية تقوم بمهمة التعليم وتشرف على تلامذته ومدرسيه وبرامجه وكانت أكبر مؤسسة تغذي هذه المؤسسات الثقافية هي: الأوقاف (الحبوس)[3].

تعريف الوقف: لغة: يسمى عند الكثيرين الحبس والأحباس أو بمعنى أخر تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة [4].

إصطلاحا: هو تعبير عن إرادة الخير في الإنسان المسلم، وهو مصدر عيش للزوايا والأضرحة، والمساجد والمدارس،[5] ومنه ينقسم الوقف إلى قسمين:

---

[1] – عبد الجليل التميمي، **وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر**، د ط، د ت، ص13

[2] – رابح دبي، **السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين في الرد عليها 1830–1962** دراسة نظرية تحليلية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في علوم التربية، جامعة الجزائر، 2010 /2011، ص26.

[3] – عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص26.

[4] – محمد الزحيلي، **موسوعة قضايا إسلامية معاصرة**، ج6، ط1، دار المكتبي، دمشق سوريا، 2009، ص178.

[5] – عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص26.

الوقف الخيري: هو ما جعل ريعه على جهة خير كطلاب العلم الفقراء وهذا النوع المراد عند الإطلاق، أما الوقف الذري أو الأهلي ما جعل ريعه على ذرية الواقف من بعده[1]، وقد اكتسبت هذه المؤسسة ما كان مرموقا من خلال تأثيرها على مختلف أوجه الحياة، إذ كانت تتكفل بسد حاجيات المستغيثين بالتعليم من فقهاء وطلبة ومعلمين وتعطي نفقات القائمين على المساجد والمدارس والأضرحة والزوايا[2]، ودفع وازع التقوى وطلب الآخرة بعض الحكام للتقرب إلى الله تعالى عن طريق وضع جزء من أملاكهم وثرواتهم وقفا عن الأعمال الخيرية [3]، مثال ذلك السلطان **بايزيد** المعروف بالتّقى، فهو الذي أقرّ حق الأوقاف في الدولة العثمانية وأسبغ عليها مناعة وحصانة أبعدت عنها أنظار الطاغين وجعلتها في مأمن من الضرائب والمصادرات الأمر الذي أكسب الأملاك العقارية والأراضي الفلاحية والمراعي التابعة للأوقاف شكل مؤسسة رعاية إجتماعية ومركز تعليمي وديني كان له اليد الطولى في رعاية الأعمال الخيرية والمحافظة على الحياة الدينية والثقافية، ويمكن أن نميز عدة أنواع من الهيئات الإسلامية المنبثقة عن مؤسسات الأوقاف منها[4]:

1- وقف مؤسسة الحرمين الشريفين:

تعتبر أقدم المؤسسات الوقفية،فهي تعود إلى ما قبل العهد العثماني، وتؤول أموال أوقفها إلى فقراء مكة المكرمة والمدينة، فهي تقدم الإعانات لأهالي الحرمين الشريفين المقيمين بالجزائر أو المارين بها وتتكفل بإرسال حصة من مداخيلها إلى الفقراء الحرمين في مطلع كل سنتين، وكذلك كان يوكل إليها فقط الأمانات والإنفاق على ثلاثة من مساجد مدينة الجزائر حيث كانت تشرف

---

[1] – محمد الزحيلي، المرجع السابق، ص180.

[2] – أشرف صالح محمد سيد، المرجع السابق، ص60.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني**، د ط، د ت، ص193.

[4] – المرجع نفسه، ص141.

على حوالي ثلاثة أرباع الأوقاف كلها[1]. ويجب أن تتوفر في وكيل أملاك مكة المكرمة والمدينة نفس الخصال التي تشرط في من يوكل على أملاك المؤسسات الخيرية الأخرى، ويتحتم عليه أن يعمل حسب العرف والعادات الجاري بها العمل منذ التكوين تلك المؤسسات[2].

2- مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم:

تحتل الدرجة الثانية بعد أوقاف الحرمين، تشتمل على المنازل والجوانب والضيعات وغيرها، ويعود التصرف فيها للمفتي المالكي، وكانت تصرف عوائد أوقاف الجامع الأعظم على الأئمة والمدرسين... إضافة إلى أعمال الصيانة وسير الخدمات[3]، وقد بلغ دخلها 12000 فرنك فالإضافة إلى أوقاف أخرى منتشرة في مختلف مدن الجزائر.

3- مؤسسة سبل الخيرات:

عبارة عن جمعية كانت تشرف على ثمانية مساجد في العاصمة[4]، أسسها **شعبان خوجة** سنة 999هـ/1500م واتجه نشاطها إلى المشاريع الخيرية العامة كإصلاح الطرقات وشراء الكتب ووقفها على طلبة العلم وأهله[5]، وكان يشرف عليها موظف يعرف بالشيخ الناظر ويسهر على رعاية أملاكها الوكلاء، واهتمت في غالب الأحيان بالمساجد الحنفية مثل: الجامع الجديد وجامع سفير وجامع دار القاضي وجامع القصبة وجامع كتشاوة وجامع الشبارلية[6].

---

[1] – فتيحة محمد بوشعالة، **إسهامات الوقف في خدمة التعليم في الجزائر**، مدينة قسنطينة نموذجا، د ت، ص02.

[2] – حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تق وتع محمد العربي الزبيري، د ط، صدر هذا الكتاب عن وزارة الثقافة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية، 2007، ص271.

[3] – فتيحة محمد بوشعالة، المرجع السابق، ص03.

[4] – أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الإحتلال**، المرجع السابق، ص160.

[5] – فتيحة محمد بوشعالة، المرجع السابق، ص03.

[6] – ناصر الدين سيعدوني، المرجع السابق، ص142.

4- أوقاف الزوايا والأولياء والأشراف:

تعود أحباس هذه المؤسسات المستقلة عن بعضها إلى أضرحة الأولياء العالمين والأشراف وإلى مدارس التي أسسوها في حياتهم[1]، ويتولى الإشراف عليها وكيل المرابطين وتخصص مداخيلها لرعاية وصيانة أضرحة هؤلاء الأولياء الذين تكاثر عددهم وتضخمت عائدات أوقافهم، حيث أصبحت مدينة الجزائر وحدها تضم أملاكا موقوفة على 19وليا، يأتي في طليعتهم سيدي عبد الرحمان الثعالبي الذي تقدر مداخيل أوقافه بستة ألاف فرنك توزع على الفقراء المدينة بنسبة تتراوح بين فرانك واحد وثلاث فرنكات للفقير[2].

5- مؤسسة أوقاف الاندلسيين:

قامت هذه المؤسسة بعد محنة الأندلسيين الذين رحلوا إلى المغرب العربي واستقروا في المدن الساحلية وساهموا في الجهاد ضد الاسبان وقد تعززت مؤسسة أوقاف الأندلسيين بعدها بتأسيس مجمع ثقافي وتعليمي وديني وسمي بزاوية الأندلسيين[3]. وكان دخل هذه الأوقاف حوالي5000 فرنك سنويا وقد استفادت منها عند دخول الفرنسيين بعض العائلات التي كانت من أصل أندلسي[4].

نجد أنّ التعليم في هذه المرحلة كان مستقلا عن الدولة حرا فلم يكن هناك وزيرا مكلفا بالتعليم، فلم يكن في الحكومة الجزائرية عندئذ وزير لشؤون التعليم ولا مدير ولا وكيل أو نحو ذلك في الوظائف الرسمية، فالسياسة التي اعتمدتها السلطة العثمانية في ما يخص التعليم وهو عدم

---

[1]- فتيحة محمد بوشعالة، المرجع السابق، ص03.

[2] - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص142.

[3]- فتيحة محمد بوشعالة، المرجع السابق، ص03.

[4]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص161.

التدخل في شوؤن التعليم، والميزانية المخصصة لهذا القطاع تتكفل بها الأوقاف والصدقات، وليس من ميزانية الدولة، وأجور العمال والمعلمين والواقفين عليه من الأوقاف[1]. كان الجزائريون طيلة الفترة العثمانية يتبارون أتراكا وعربانا في أعمال الخير ووقف الأوقاف الطائلة على المدارس والمساجد والمنشآت العامة وكانت دور العلم عامرة وحلقات الدروس غاصة بالطلاب في كل المساجد والمدن الكبرى، أما التعليم الابتدائي فكان يلقن في ثلاثة ألاف كتاب أو مدرسة ابتدائية[2].

كانت الأوقاف الأساس في تدعيم التعليم وحماية الطلبة، بينما لم تكن الأوقاف دائما مخصصة لأغراض خيرية، ففي بعض الأحيان كان الناس يوقفون لحماية أملاكهم من الضياع أو حمايتها من يد السلطة، وكانت النساء تستفيد من هذه الأوقاف، ولا سيما عند الولادة، وكثيرا ما كانت الأسر تلجأ إلى طريقة الوقف لعدم ثقتها في صلاح الورثة ولكن كل هذه الأغراض كانت ثانوية[3]، ضف إلى ذلك كانت تهدف إلى تحسين أوضاع الفقراء والتخفيف من مصائبهم[4].

هيئة التأطير:

اشتهر الأساتذة الجزائريين وذاع صيتهم في البلاد العربية مما جعل علماء المشرق يقدرون شهادة الطالب الجزائري حق تقديرها بدليل"أن الطالب إذا قال أنه من مدرسة مازونة، أو زاوية شلاطة، أو زاوية الهامل، أو زاوية أبي داود اعترف بإجازته وقبل بالأقسام العليا. فعدد الأساتذة بالمسجد الكبير بالعاصمة (1830-1831) بلغ تسعة عشر أستاذا منهم:

---

[1]- رابح دبي، المرجع السابق، ص17.

[2]- أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، د ط، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د ت ، ص73.

[3] - أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 161.

[4] - حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص269.

سيدي حميد العمالي، مصطفى بن الحاج الحراز، المفتي محمد بن الشاهد، الشيخ العربي إمام المسجد الكبير، الشيخ مصطفى الكبابطي[1]، الشيخ على بن محمد المنجلاتي، الشيخ محمد بن ابراهيم بن موسى، الشيخ على الطلحي، الشيخ عمار بن شريط كان محدثا فقهيا وأديبا شاعرا، وفي المالكية الشيخ أحمد بن محمد المبارك، والعلامة أبي الحسن على الأنوسي، وبمدينة مازونة إشتهر بها الأساتذة: محمد أبو طالب وتلميذه الشيخ أحمد هني والحاج محمد بن هني، جل العلماء في تلك الفترة يباشرون التدريس في المساجد لإرشاد الشعب وتكوين من يخلفهم في وظيفتهم وكانت الدروس تقدم في أوقات مضبوطة حتى يتمكن الطالب من التنقل من جامع إلى آخر دون أن يفوته الدرس الملقى في الجامع الثاني[2].

[1]- كان من فقهاء المالكية بالجزائر وتولى الإفتاء بعاصمتها في بداية الإحتلال الفرنسي، ينظر محمد الصالح الصديق، **أعلام من المغرب العربي**، ج1، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، 23.

[2]- رابح دبي، المرجع االسابق، ص25.

استنتاج:

عرفت الجزائر أواخر العهد العثماني نشاطا ثقافيا لابأس به على حسب رأي بعض الباحثين، جعلها تحافظ على كيانها القومي، ونذكر بالخصوص التعليم الذي شاهد نوعا من الإزدهار من خلال انتشاره في جميع أنحاء القطر الجزائري، مع العلم أن التعليم لم يكن من اهتمامات الدولة العثمانية حيث لم تخصص له ميزانية خاصة به إلا بعض الحكام الذين كان لهم إسهامات في هذا الجانب، وبذلك عرف التعليم ثلاثة أطوار (الإبتدائي، الثانوي والعالي)، ومنه كان يقدم في المساجد والزوايا والكتاتيب القرآنية.

كان يشرف على التعليم في هذه الفترة مؤسسة الأوقاف، التي اعتبرت المغذي والممول الرئيسي في هذا الجانب، وذلك بدفع مرتبات المعلمين والطلبة بالإضافة إلى إنشاء وترميم المؤسسات الثقافية والتعليمية، ومن أهم المؤسسات الوقفية التي كان لها دورا في هذا الجانب نذكر: مؤسسة الحرمين الشريفين، مؤسسة الأوقاف الجامع الأعظم ومؤسسة سبل الخيرات وغيرهم.

الفصل الأول

الأوضاع الثقافية للجزائر

خلال الحكم العسكري (1830 - 1870)

المبحث الأول: الدور الثقافي للأوقاف والمواقف الإدارية الإستعمارية منها

المبحث الثاني: المؤسسات الثقافية والتعليمية في الجزائر وطرق السلطة الفرنسية في تصفيتها (1830–1870)

المبحث الثالث: المدارس العربية الفرنسية وفق التشريع الفرنسي

المبحث الأول: الدور الثقافي للأوقاف وموقف الإدارة الاستعمارية منها:

– الدور الثقافي:

كانت أموال الأوقاف هي المورد الأساسي لصيانة المساجد والزوايا والقباب، وهي مصدر العلم والتعلم للعلماء والطلبة، كما هي مصرف الفقراء والعجزة والأرامل، ومنه كانت أموال الأوقاف مخصصة للمباني الدينية والتعليمية والإجتماعية[1].

لقد عرّفها الأستاذ سعد الله على أنها نظام إسلامي له أهمية إجتماعية واقتصادية كبيرة في المجتمع، إستحدثه المسلمون لتوفير المال والسكن وغيرها من المساعدات للعلماء، والأسر، واللاجئين، وصيانة المؤسسات التي أنشئت لهذه الأغراض كالماء والطرق... وهذا النظام يرمز إلى التكافل الإجتماعي والتضامن بين المسلمين غنيهم وفقيرهم وهو المصدر الأساسي لنشر التعليم والمحافظة على الدين.[2]

وكانت الأوقاف مخصصة للصدقة وأعمال البر، ففي سنة 1837 بلغ دخل أوقاف مكة والمدينة في العاصمة 122.503 فرنك، وكان الفائض منها يذهب إلى فقراء الأماكن المقدسة سواء كانوا في المشرق أو في الجزائر.[3]

لقد كانت الأوقاف المحبسة على المؤسسات الخيرية وخاصة أماكن العبادة والتعليم تؤدي خدمات اجتماعية وثقافية واقتصادية أساسية في المجتمع الجزائري ولا سيما في المدن الكبرى، مثل

---

[1] – أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900،1860، ج1**، د ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص 544.

[2] – بوضرساية بوعزة، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830 – 1930 وانعكاساتها على المغرب العربي**، ط1، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص ص 139–140.

[3] – أبوقاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال**، المرجع السابق، ص 160.

مدن الجزائر وتلمسان، والبليدة ووهران... فمردود هذه الأوقاف كان يسد النفقات الضرورية للمشتغلين بالتعليم والقائمين على الأمور المتعلقة بأماكن العبادة والتعليم[1]، ومنه كانت الأوقاف الراعي والممون الرئيسي للنشاطات الدينية والتعليمية وفي نفس الوقت تشكل عائقا كبيرا في وجه المخطط الإستعماري[2].

كما كان للأوقاف تأثير بالغ على الجانب الإقتصادي من خلال التمويلات والعائدات التي كانت تقدمها المؤسسات الوقفية والخيرية، فتركزت مداخيلها على فئة التجار والفلاحين... وذلك الإهتمام بالمرافق العمومية وصيانتها من خلال مساهمة الوقف في تمويلها من الناحية المادية بإنشاء وترميم الثكنات والأبراج، كما كانت تقوم بتنشيط الحياة الإقتصادية من خلال مشاريع جديدة من قبل الحكام العثمانيين وأيضا بفضل عوائد المؤسسات الإجتماعية والدينية[3].

موقف الإدارة الإستعمارية من الأوقاف:

وقع الغدر بالمادة الأساسية في إتفاق الجزائر في يوليو 1830، منذ اللحظات الأولى للإحتلال وهي المادة التي تنص على احترام الأملاك والدين الإسلامي والعادات...إلخ،[4] ومنه إهتم الجنرال كلوزيل مدة حكمه بمشاريع الاستعمار والتنظيم الإداري للإيالة، ومن بين إهتماماته الكبيرة إحصاء الملكيات[5].

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وآفاق، مقاربات للواقع الجزائري من خلال وقضايا ومفاهيم تاريخية**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت (لبنان)، 2000، ص ص20-21.

[2] – عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، ج1**، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص257.

[3] – لوالي فاطمة، **الأوقاف الجزائرية في الفترة الإستعمارية 1830 – 1870**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تيارت، 2014 – 2015، ص 16.

[4] – أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830 – 1954**، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص154.

[5] – خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر، 1830–1871**، د ط، دت، ص 23.

وعليه حاول الفرنسيون تجاوز أحكام الوقف القائمة على حصانة الملكية، والتراجع عما تعهدوا به للجزائريين فبادروا بسن قوانين وإصدار مراسيم الهدف منها الاستيلاء على الأملاك والأراضي الموقوفة التي يستحيل إقامة قاعدة اقتصادية تعتمد عليها الإدارة الإستعمارية، وهذا ما صرح به أحد الفرنسيين بقوله: "إنّ الحصانة والمناعة التي تتمتع بها الأوقاف تشكل أحد العوائق التي يمكن التغلب عليها، والتي تحول دون الإصلاحات الكبرى التي هي وحدها القادرة على تطوير الإقليم الذي أخضعته أسلحتنا وتحويله إلى مستعمرة حقيقية"[1].

وبعد شهرين من إتفاقية 04 جويلية 1830 فإن الإدارة الإستعمارية إستحوذت بمرسوم 08 سبتمبر 1830 على بعض الممتلكات، خاصة منها ممتلكات الحبوس، أي المصدر الذي لا ينضب لتمويل الممتلكات ذات الطابع الديني والتعليمي والإجتماعي[2].

فقد إحتج مفتوا وعلماء المدينة وبيّنوا للجنرال كلوزيل أن أملاك مكة والمدينة ليست ملكا للعثمانيين وإنما هي من أصول مختلفة وأنّ الذين يشرفون عليها الوكلاء ليسوا عثمانيين بالضرورة وإنما هم من مدن الجزائر المختلفة، وأمام هذا الإحتجاج تراجع كلوزيل عن القرار المتعلق بالإستيلاء على أوقاف مكة والمدينة، وقدّر بعض القادة العسكريين خطورة بقاء هذه الأوقاف بأيدي أصحابها فهي سوف تثريهم وتساعدهم على القيام بالثورة ضد الإحتلال[3] وفتحت بذلك الطريق لهجرة المستعمرين الأوروبيين إلى الجزائر وأغرقهم بمختلف الوسائل[4].

---

[1] – ناصر الدين سعدوني، **منطلقات وآفاق**، المرجع السابق، ص 21.

[2] – جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830 – 1962**، تر: قندوز عبّاد فوزية، د ط، طبع بدار غرناطة للنشر والتوزيع، 2010، ص 12.

[3] – خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 23.

[4] – يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2007، ص07.

وبعد ثلاثة أشهر من إصدار القرار أصدر **كلوزيل** قرار آخر يوم 07 ديسمبر 1830 مدفوعا بنصائح السيدين **فوجر وفونلاند** إستهدف به هذه المرة ضم كل الأملاك الدينية وهي التي تشمل أوقاف مكة والمدينة والمساجد والزوايا إلى مصلحة أملاك الدولة، ويذكر هابار أنّ هذا القرار كان ضربة للدين والثقافة الإسلامية، لإنعكاس آثاره على الحياة الدينية والإجتماعية للسكان[1] وبالتالي كان الهدف منه تفقير الجزائريين وإجبارهم على الهجرة والحصول على الأملاك للأوربيين بقصد الإستيطان والإستعمار[2].

وعليه ضُمت المؤسسات الخيرية والأوقاف الدينية لأملاك الحكومة، وصدر أمر إلى المسؤول عن أملاك الحرمين الشريفين بالجزائر، بأن يسلم الأموال المودعة عنده إلى صندوق أملاك الحكومة، مع تسليم جميع السجلات لمراجعتها، وكان جملتها مائة وأربعين ألفا من الفرنكات وطلب إليه أن يستمر في تحصيل قيمة إيجار هذه الأملاك كالمعتاد، وقد إمتثل لهذه الأوامر[3]، وفي الواقع هناك هدفين من مصادرة الأملاك، الأول سياسي والثاني إقتصادي، وهما متصلان إلى حد بعيد. فأما الأول فهو خوف الفرنسيين من أنّ بقاء المسلمين على أملاكهم وخصوصا أملاك الأوقاف التي هي مقدسة عند الجميع، سيجعل من وكلائها وعلمائها ومفتيها زعماء دينيين سياسيين معارضين للوجود الفرنسي وهي قوة لم يحسب لها الفرنسيين حسابا عند توقيع الإتفاق مع داي الجزائر، والثاني أنّ بقاء تلك الأملاك في أيدي المسلمين سيبقيهم أغنياء ومستغنين عن السلطة الجديدة، ولن يحصل الأفّاقون الفرنسيون الذين رافقوا الجيش والتحقوا به على طريقه لشراء

---

[1] – خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 23.

[2] – صالح فركوس، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830 – 1925، ط1**، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2010، ص 100.

[3] – حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية**، ج2،د ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 219.

الأملاك والإستقرار في الجزائر، ومن جهة أخرى شعروا بأنه بواسطة الأوربيين يمكن إنشاء إدارة للحسابات وتوفير مصاريف الصيانة ومن ثمة إيجاد العقارات للأوربيين[1].

واستمرت التشريعات الفرنسية تسلب الجزائريين حقوقهم مرحلة بعد مرحلة إلى أن إندمجت مداخيل الأوقاف الإسلامية في ميزانية الدولة الفرنسية وذلك عن طريق مراسيم وقرارات أهمها:

– قرار 25أكتوبر 1832: تقدم **جيراردان** مدير مصلحة الدولة، بمخطط يهدف إلى السيطرة على الأوقاف الجزائرية وهو المخطط الذي عرف باسمه، وتقدم به إلى المقتصد المدني، وقد تطور المخطط ليأخذ شكل التقرير المفصل حول المؤسسات الوقفية،وهذا مع نهاية 1838، وبهذا تمكنت السلطات الفرنسية بالجزائر من فرض رقابتها على الأوقاف، وتشكلت لجنة تسيير التي تتألف من وكلاء جزائريين برئاسة المقتصد المدني الفرنسي الذي أصبح يتصرف في 2000 وقفا موزعة على 200 مؤسسة ومصلحة وقفية، وقد حظي هذا المخطط بتأييد **بانتيدوسي** bentyde pusse، وبصدور المرسوم المؤرخ في 31 أكتوبر 1838 الذي أطلق يد سلطة الإحتلال للتصرف في الأوقاف.

المنشور الملكي المؤرخ في 21 أوت 1839:جاء هذا المنشور الملكي في صيف أوت 1839 لإثبات جميع القرارات الصادرة بخصوص الأوقاف وتصحيحها[2].وقد قسمت الأملاك الوقفية إلى ثلاثة أنواع:

- ✓ أملاك الدولة.

---

[1] – أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1900، ج1، ط1**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 76.

[2] – محمد أمين رحماني، **الإدارة الاستعمارية والأوقاف وإدارة شؤون الحج في الجزائر، 1830 – 1962**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بلعباس، 2015/2014، ص 05.

- ✓ الأملاك المستعمرة.
- ✓ الأملاك المحتجزة.[1]

وبتولي الجنرال **بيجو** الولاية العامة في الجزائر وافتتاحه عهدا جديدا للسياسة الفرنسية... وقد شملت هذه السياسة السيطرة على الشؤون الدينية الإسلامية بالإستيلاء على مصدرها المالي الرئيسي وهو الأوقاف[2].

ومن أهم القرارات الصادرة في عهد **بيجو**، قرار 1843/03/23 بإمضاء من الماريشال **دوق دي دالماتي**duc de dalmatie ويخص هذا القرار بأملاك المؤسسات الدينية منها:

– القرار الأول: المداخيل والمصاريف بشتى أنواعها، الإتجاهات المهنية والمؤسسات الدينية وتضم للميزانية الإستعمارية.

القرار الثاني: العمارات التابعة للمؤسسات الدينية مسبقا من قبل الأملاك العمومية بمقتضى قرارات مسبقة ستبقى تدار من قبل هذه الإدارة.

القرار الثالث: العمارات الآتية عن طريق هبة المؤسسات التي لم تعد من إختصاص ديني تعاد فورا إلى هؤلاء الذين مشمولون في القرار سابقا[3].

قرار 06 جوان 1843: بعد تاريخ 04 جوان 1841، أصدر الماريشال **بيجو** قرار يقضي بضم أوقاف جامع الأعظم إلى مصلحة الدومين، وقد نص هذا القرار على ما يلي:

---

[1] – لوالي فاطمة، المرجع السابق، ص25.

[2] – أبو قاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج2، المرجع السابق، ص 19.

[3] – لوالي فاطمة، المرجع السابق، ص 27.

1- كل البيانات التي يرجع دخلها إلى الجامع الكبير وموظفيه مهما كان عنوانه ومهما كان إسمها، تبقى تحت يد مصلحة أملاك الدولة الإستعمارية.

2- كل المصاريف المتعلقة بالموظفين الدينيين وصيانة المساجد وأجور الديانة الإسلامية، وكذلك الإعانات والصدقات التي تقدمها هذه المؤسسات، تتولها منذ الآن الإدارة وهي ضمن الميزانية الداخلية.

3- كل المداخيل والمصاريف بهذه المؤسسة مهما كانت طبيعتها، تكون ملحقة بالميزانية الإستعمارية[1].

قرار 1849/10/03: صدر من طرف الحاكم **شارون** والذي نص على مصادرة وتجميع الأوقاف الخاصة وضمها إلى الدومين[2]، وبناء على هذا القرار قد أنتزعت المساجد والزوايا من يد وكلائها ودخلت تحت إدارة مصلحة الدومين وجاء في هذا القرار ثلاثة بنود نذكر منها:

1- كل المباني التابعة للمؤسسات الدينية الإسلامية ستصبح تحت إدارة أملاك الدولة.

2- كل الوكلاء يضعون ما بأيديهم من وثائق المداخيل وقوائم الأملاك في أيدي مصلحة أملاك الدولة خلال عشرة أيام[3].

– قرار1851: نص هذا القرار على أنّ جميع ممتلكات الأوقاف تابعة لممتلكات الدولة الفرنسية[4]، كما نّص على إعتبار الأموال الناتجة عن الجمعيات و المؤسسات أملاكا للدولة.

---

[1] – أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830 – 1954، ج5**، المرجع السابق، ص 168.

[2] – لوالي فاطمة، المرجع السابق، ص 27.

[3] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 169 – 170.

[4] – عبد الرحمان الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج4، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والتوبع، الجزائر، 2010، ص50.

قرار 16 جوان 1851:

صدر هذا القانون ليحدد نظام الملكية في الجزائر من خلال إبقاء التصرف في الأوقاف لفائدة الأوروبيين.

وفي 05 سبتمبر 1857 تم إنشاء المكتب الخيري الإسلامي وأوكلت رئاسته لمستشار جزائري وأسند تسييره إلى مجموعة من الجزائريين والفرنسيين وكان هذا المكتب يسير حسب القوانين الفرنسية مهمته إدارة الأوقاف ومنه تعويض الأضرار التي ألحقتها السلطات الفرنسية بالجزائريين بعد مصادرة أملاكهم الوقفية[1].

مرسوم 30أكتوبر 1858:[2]

بغرض توسيع الصلاح المنصوص عليه في القرار المؤرخ في أكتوبر 1843 ليخضع الأوقاف لقوانين الملكية العقارية المطبقة في فرنسا ومنه السماح لليهود وبعض المسلمين بإمتلاكها وتوارثها[3].

[1] – لوالي فاطمة، المرجع السابق، ص28.

[2] – محمد كنازة، **الوقف العام في التشريع الجزائري**، د ط، دار الهدى، الجزائر، 2006، ص55.

[3] – نصر الدين سعيدوني، **الوقف ومكانته في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني، وأوائل الإحتلال الفرنسي**، مجلة الأصالة، ع89 –90، 1981، ص 102.

المبحث الثاني: المؤسسات الثقافية والتعليمية في الجزائر وطرق السلطة الفرنسية في تصفيتها (1830–1870):

لقد فقدت الجزائر بعد الإحتلال الفرنسي سنة 1830 أغلب العلماء والمثقفين وحولت أغلب المساجد والزوايا إلى كنائس ومع ذلك بقي في الجزائر قلة من العلماء المسلمين والمثقفين من درسوا الأزمة القومية والفكرية وسعى هؤلاء الرجال للحفاظ على الكيان الجزائري العربي المسلم، رغم محاولة الفرنسيين القضاء عليه لأسباب منها:

– الحروب ومصادرة الأوقاف وكذلك هجرة الطلبة والعلماء ومع ذلك إنتظر الفرنسيون عن قصد إلى أن تصبح وضعية التعليم كالمريض الميؤوس منه[1]. أدت المؤسسات التربوية التعليمية الجزائرية دورا لا بأس به على رأي بعض الباحثين، ومن ثمة فهي وسيلة الجماعة للإبقاء على نفسها ثقافيا والمحافظة على كيانها القومي.

1– الكتاتيب القرآنية: هو المكان الذي يتلقى فيه التلميذ دروسه الأولى وتربيته الأساسية من عند الشيخ، ويطلق على الكتاب أسماء عديدة كالجامع، المسجد، الشريعة والمحضرة، أما هيكل الكتاب وبناؤه فهو عبارة عن حجرة واحدة أو حجرات ملتصقة بالمسجد أو الزاوية... أو خيمة منتصبة في البادية، أما طريقة التعليم في هذه الكتاتيب كانت بنفس الطريقة المتعارف عليها قديما والتي إشتهر بها سكان المغرب الإسلامي بصفة عامة وذلك من خلال حفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب[2].

وكانت معظم المدارس القرآنية ملاصقة للجامع أو الزاوية فهي جزء منه أو منها وهي داخلة في الإستفادة من الأوقاف من جهة الصيانة والإضاءة والتجهيز بالماء ونحوه[3].

---

[1] – خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص201.

[2] – مريم زياني وغانية شاري، **التعليم الحر في الجزائر أثناء الإحتلال الفرنسي (1830–1962)**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في التاريخ ، 2013/2012، ص ص 13 – 14.

[3] – أبوقاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830–1954**، ج3، المرجع السابق، ص38.

كما كانت الكتاتيب تعلم الأطفال القراءة والكتابة مع إهمالها الكامل لأنواع العلوم الأخرى كالحساب والفقه، ومنه ساعدت الكتاتيب على إنتشار القرآن في الأوساط الشعبية، وعليه لعبت الكتاتيب دورا فعالا في تأصيل الثقافة الإسلامية في النفوس وسلوك الناس عن طريق تحفيظ القرآن الكريم لطلابها، وتربيتهم على أداء الفرائض في أوقاتها، وتعميم التعليم للقضاء على الأمية وإرشاد مواطنيهم إلى الطريق المستقيم من أجل مواجهة الإستعمار الفرنسي الذي دمر الكيان العربي الإسلامي ومنع تدريس اللغة العربية في مدارس أهل الثقافة الإسلامية، وبالتالي كانت تهدف إلى معالجة القضايا الوطنية وذلك بتكوين قادة مصلحين، بحيث أنهم حافظوا ولو لبعض الشيء عن التعليم الأصلي والإعتراف بالشخصية الوطنية، رغم نقص زادهم العلمي[1].

وعليه سعت السلطات الإستعمارية بمراقبة الكتاتيب من خلال التحكم في المؤدبين من الناحية المالية والفكرية وقطع التواصل بينهم وبين التعليم المتوسط والثانوي، وإنشاء المدارس الفرنسية ذات الطابع العنصري والبرنامج العلمي والمنهج المتطور، وبذلك أصبح القرآن خالي من جميع محتوياته التي أودعها الله فيه والتي تشكل المضامين الإقتصادية والإجتماعية العلمية[2].

2– الزوايا: بالإضافة إلى الكتاتيب وجدت مجموعة من المؤسسات التي كانت تشرف على تكوين التلاميذ من الجانب اللغوي وتحفيظ القرآن الكريم، أهمها الزوايا التي لعبت دورا هاما في تدريس الأطفال فقد كانت محلا تلقى فيه دروس الطلبة وبها مساكن خاصة بهم[3].

شكل التعليم في الزوايا محور التعليم الديني في الجزائر الذي أعتبر عقبة أمام التنصير الفرنسي، كما أنّ الزوايا تعد أهم المنارات العلمية والروحية في المغرب العربي، والمعروف أنّ الأصل

---

[1]- مريم زياني وغانية شاري، المرجع السابق، ص14-15.

[2] – أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 36.

[3] – أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 1500 – 1830، ج1، المرجع السابق، ص 263.

في الزوايا هو **الرباطات** كما قد تكون ضريحا لعالم أو رجل صالح ويوجد بها مسجد للصلاة، كما كانت الزوايا تشبه كثيرا المعاهد العلمية الحالية وكانت بعد مرحلة معينة من التعليم تبعث طلبتها إلى جامع الزيتونة وغيرها وبعد نهاية دراستهم يعودون إلى التدريس بالزاوية الأم أو مساجد الوطن، وكانت هذه الزوايا موجودة في الفترة 1830 –1870 في الغرب والوسط والجنوب والشمال وقد فقدت تأثيرها بعد الإحتلال نتيجة مصادرة أوقافهم وهدم العديد منها.

وبذلك مثلت الزوايا منبعا لنور الهداية في معظم القطر الجزائري ومنه إستطاعت أن تحمل مشعل الثقافة العربية في مرحلة الدراسة وسط الظلام الحالك الذي عم الجزائر في ظل الإحتلال وعليه نبغ عدد من العلماء الذين كانوا حماة للغة والدين، ومنه عملوا على نشر التعليم العربي ببلادهم، ولقد شكل التعليم والتربية خطران على الوجود الفرنسي بالجزائر[1].

وبالتالي أدت الزوايا دورا كبيرا في مقاومة الإستعمار الفرنسي فكانت تشجع الثورات وعليه تساعده بجميع الوسائل والإمكانيات وأشهر الزعماء الذين قادوا هذه الثورات كانوا ينتمون إلى الزوايا أبرزهم الأمير عبد القادر، وأولاد سيدي الشيخ وسيدي بوعمامة وغيرهم[2].

وقد عرفت الجزائر مرحلتين من تطور الزوايا الأولى مركز لأحد مشاهير المرابطين مثل: الشيخ محمد بن أبي القاسم الهاملي والشيخ محمد المرسوم، وهناك زوايا مراكز للتعليم والعبادة، أما الثاني مركز للحضرة والزردات وممارسة البدع[3].

---

[1] – لزرق فاطمة، وقوادري عائشة، **التعليم في الجزائر في ظل الإحتلال الفرنسي 1830 – 1870**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، 2014 – 2015، جامعة تيارت، ص ص 19 – 20 –21.

[2] – أبو عمران الشيخ، **قضايا في الثقافة والتاريخ، ط3**، إنجاز وتصميم منشورات قالمة، الجزائر، 2007، ص 101.

[3] – أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830 – 1954، ج3**، المرجع السابق، ص 171.

ومن الزوايا التي خصصت نشاطها لنشر العلم والثقافة والمحافظة على التراث الإسلامي في الجزائر، رغم الإضطهاد الإستعماري...ولم تنغمس في الأمور السياسية لتأييد سياسة المستعمر في الوطن، وهذا هو جانبها الإيجابي الذي يتمثل في نشاطها التعليمي بتحفيظ القرآن الكريم ما يستلزمه من علوم،[1] ومن أشهر الزوايا في الجزائر:

1- زاوية سيدي عبد الرحمان الجيلالي ببلاد الزواوة (جرجرة).

2- زاوية شلاطة بالقرب من آقبو (جرجرة).

3- زاوية ابن أبي داود في بلاد الزواوة.

4- زاوية الهامل بالقرب من مدينة بوسعادة.

وكان التعليم في الزوايا مقتصرا على كتاب من كتب الفقه للإستفادة منه وكان يحتاج إلى التركيز والفهم في معانيه[2].

وتشير الإحصائيات سنة 1871 أنه بلغ عدد الزوايا في معظم القطر الجزائري حوالي 2000 زاوية، ومنه إستطاعت الزوايا المحافظة على اللغة العربية والثقافة الإسلامية، وتحريك الشعب الجزائري ضد الإستعمار الفرنسي، وبالتالي أحست الإدارة الفرنسية بخطورة هذه الزوايا فعملت على الإهتمام بها لكسب نفوذها وتوجيهها لخدمة أغراضها[3].

---

[1] – لزرق فاطمة وقوادري عائشة، المرجع السابق، ص19.

[2] – مريم زياني، وغانية شاري، المرجع السابق، ص ص 16 -17.

[3] – عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 134.

3– المساجد: يعتبر إحدى الوظائف الرئيسية في الإسلام إلى جانب أداء شعائر الصلاة[1]، كما يمثل النواة الأولى لقيام المجتمع الإسلامي، والإعداد الشامل للمجتمع بمختلف شرائحه[2].

كما كانت تعتبر المساجد عبارة عن مؤسسة دينية متكاملة ففيها السكن للطلبة والمربيين وتتكفل بالإطعام والتعليم، إلى جانب العبادة وهذه المواصفات أعطتها صبغة المؤسسات ذات التعليم العالي، بالإضافة إلى دورها الريادي في إعلان كلمة الجهاد ضد الاحتلال الفرنسي[3].

وأحيانا ما اختلط إسم الجامع والمسجد والزاوية والتداخل ليس في الإسم فقط بل في الوظيفة[4]، إلا أنّ الفرنسيين فرّقوا بين الجامع والمسجد، فاعتبروا الأول عبارة عن مصلى الذي له منارة أو صومعة، وتصلى فيه صلاة الجمعة وتلقى فيه الخطبة ويمتاز بالحجم الكبير والضخامة والإتساع للمصلين، أما الثاني فهو عبارة عن مصلى صغير الحجم ليس له منارة أو صومعة، ويستعمل المسجد على هذا الإعتبار للصلوات الخمس فقط[5].

ومنه شكلت المساجد منطلقا نحو ترسيخ الهوية الوطنية، ومحاربة الإستعمار الفرنسي بطريقة غير مباشرة، فإن الحركة الوطنية قد إستفادت من جهاد الأمير عبد القادر، وغنمت من نشاطه الفكري والسياسي[6]، ثم إنّ الجوامع والمساجد في الغالب غير منسوبة للأولياء بل هي منسوبة لمؤسسيها من السياسيين والتجار والعسكريين ونحوهم[7].

---

[1] – لزرق فاطمة، وقوادري عائشة، المرجع السابق، 17.

[2] – مريم زياني، وغانية شاري، المرجع السابق، ص18.

[3] – بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص ص 138 – 139.

[4] – أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1500 – 1830**، ج1، المرجع السابق، ص 245.

[5] – أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830 – 1954**، ج5، المرجع السابق، ص 10.

[6] – لزرق فاطمة، وقوادري عائشة، المرجع السابق، ص 18.

[7] – أشرف صالح محمد سيد، المرجع السابق، ص 64.

4– طرق الإدارة الفرنسية في تصفية المؤسسات الثقافية والتعليمية:

تعرضت المؤسسات الدينية في الجزائر للمحاربة طيلة الفترة الإستعمارية بمختلف الوسائل والأساليب، لأنّها كانت تمثل عائقا صعبا أمام سياستها الإستيطانية[1]. ومنه قامت السلطات الإستعمارية بضرب النواة التي يقوم عليها المجتمع الجزائري كالإستيلاء على المساجد ومصادرتها وإحالة بعضها إلى كنائس ومتاحف ومستودعات، كل ذلك من أصول الإستعمار[2].كما إستخدمت المساجد إما لتوسيع الشوارع ومن جهة أخرى لإقامة بنايات جديدة في محلها ومنه أصبحت المساجد مسرحا ومخزنا للتبن، ويعلق **فاغنر** بقوله:" **هكذا إعتدت فرنسا على حرمان المسلمين وذلك ما لن يغفره لنا الجزائريين ولن ينسوه أبدا**"[3].

واحتكرت السلطات الفرنسية التصرف في المساجد والسيطرة على موظفيها وقد وضعت الإدارة الإستعمارية معيقات ضد العلماء كغلق المساجد ومنع العلماء من التدريس بدون رخصة والزج بهم في السجن، ولم يسلم التعليم المسجدي من مضايقة السلطات الإستعمارية فمثلا: مدينة سيدي بلعباس في مسجد الشيخ بخالد بن كايو الذي أصبح يلعب دورا في إحياء الثقافة العربية الإسلامية ومنه حاول الإستعمار إغراءه بمنحه منصب مفتي في مدينة سيدي بلعباس وهكذا توالت العروض بوهران وتلمسان، وتواصلت سياسة فرنسا ضد المساجد بإغلاقها وتدميرها ومنه خلت المساجد في أمور تنظيم الشؤون الإسلامية بقرار إداري صدر في ماي 1851 القاضي بإحصاء المساجد والمصليات، كما حدد عدد القائمين على هذه الشؤون وضبط مرتبتهم، وبذلك

---

[1] – يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر**، ج1، دط، دار الهدى للطبع، الجزائر، 2009، ص 224.

[2] – مريم زياني، وغانية شاري، المرجع السابق، ص 19.

[3] – أبو العيد دودو، **الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830 – 1855**، د ط، صدر هذا الكتاب عن وزارة الثقافة، 2007، ص 82.

تم إنشاء هيئة دينية إسلامية، إقتصر أمر هذه الهيئة على بناء خمس مساجد في المدن الجزائرية من سنة 1830 –1860[1].

وفي ديسمبر 1832 إقتحمت القوات الفرنسية جامع "**كتشاوة**" وهو أجمل مساجد مدينة الجزائر لتحويله إلى كنيسة، أما في قسنطينة إختار الحاكم العام الفرنسي **غالي** أجمل مساجدها وهو مسجد صالح باي لتحويله إلى كنيسة كاثوليكية،[2] بالإضافة إلى أمثلةأخرى:

أ– جامع السيدة: الذي هدم سنة 1830 نتيجة خوف الفرنسيين أن يتخذه الجزائريون نقطة تجمع ومظاهرات وذلك نظرا لأهميته.

ب– جامع سيدي سعدي:الذي إتخذته فرنسا في 1847 مخزنا للبارود، ثم حُول إلى مصلحة الضرائب سنة 1850 ومن بعد ذلك هدم.

ج– الجامع الكبير: يسمى الجامع الأعظم الذي إستولت على أوقافه وضمتها للإدارة الفرنسية[3].

ويبدو أنّ الفرنسيين لم يسمحوا باستئناف الدروس في المساجد إلا خلال الأربعينيات، ولكن في حدود ضيقة، ففي سنة 1843 سمحوا لثلاثة من الطلبة بإعطاء دروس في مساجد ثلاثة في مدينة الجزائر شريطة أن لا تخرج هذه الدروس عن الفقه وقواعد الدين العامة[4].

وبالتالي كان هدف الفرنسيين الرئيسي من التعليم في المساجد نشر الأفكار والتأثير الفرنسي عن طريق المساجد وللوصول إلى ذلك من أجل التبشير بتلك الأفكار والرؤى الفرنسية[5].

---

[1] – مريم زياني، وغانية شاري، المرجع سابق، ص 19.

[2] – حلمي محروس إسماعيل، المرجع السابق، ص ص218 – 219.

[3] – أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 29.

[4] – أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830 – 1954**، ج3، المرجع السابق، ص 59.

[5] – لزرق فاطمة، وقوادري عائشة، المرجع السابق، ص 18.

أما الزوايا: فقامت الإدارة الفرنسية بتهديم البعض منها خاصة التي شاركت في مقاومة الإحتلال الفرنسي وأغلق الكثير منها بدعوى عدم وجود رخصة لها في إدارة الشرطة الفرنسية، كما إستهدفت رجالها للملاحقة والمتابعة القضائية من طرف الضباط العسكريين ومصالح المخابرات السرية، وأيضا صادرت الإدارة الإستعمارية الأملاك الموقوفة والحبوس الإسلامية التي تمول هذه المؤسسات خاصة الأراضي الزراعية والمتاجر[1]، ومنه قامت بإتلاف وثائق ملكيتها[2].

بحيث لم تعد الزاوية كتلك التي عرفت في بداية الإحتلال بنظامها وهيكلتها وفروعها الخاصة والعامة بل أصبحت شأنها شان **"القربي"** وهي ضربة قاسية إستهدفت القضاء ومحو الشخصية الجزائرية بطريقة منظمة وبمنهجية إستعمارية محكمة ومنه أستطاعت أن تقضي على جهود قرون من النضال للإبقاء على المنهاج العربي الإسلامي في البلاد روحيا وثقافيا واجتماعيا[3].

لقد عمدت الإدارة الإستعمارية على الإعتناء والتوجه إلى الزوايا وبذلك إستأنفت الصحف والمجالس العامة حملتها إبتداء من شهر مارس 1880 من خلال القيام بعمليات التفتيش لدى مسلمي تلمسان وسبدو بالإضافة إلى اللجوء لعملية الإعتقال[4]. ضف إلى ذلك قررت في هذه السنة أن لا يمنح عمال العمالات الجنرالات أي إذن لإعطاء رخص بجمع الزيارات **"التبرعات"**، ومنه كان إتجاه الزوايا سلبيا من خلال القيام بأعمال المنحرفة كالرقص والشعوذة والبدع والإبتعاد عن السنّة وتبيان الكرامات لشيوخ الزوايا[5].

---

[1] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 224.

[2] – محمد العربي ولد خليفة، **الإحتلال الإستيطاني للجزائر، مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي**، دط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، دت، ص 220.

[3] – عمار هلال، المرجع السابق، ص 104.

[4] – مريم زياني، وغانية شاري، المرجع السابق، ص 17.

[5] – عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص ص 136-137.

أما المدارس القرآنية: فقد قامت إدارة الإحتلال الفرنسي منذ أوائل الإحتلال بالقضاء وهدم المدارس في الجزائر العاصمة نذكر منها البعض:

مدرسة تابعة لجامع ساباطات الحوت (جامع البطحاء)[1]، تاريخ الهدم 1854، مدرسة جامع السلطان شارع تريكلورن تاريخ الهدم 1838، مدرسة الجامع خير الدين (جامع الشواش) قرب مدخل الجنينة، هدمت مع القصر 1831[2].

ويشير **فاغنر** أنّ عدد المدارس قبل دخول الفرنسيين كان مرتفعا، فقد بلغ حوالي 100مدرسة، ولم يبق منها اليوم سوى النصف تقريبا[3]. كما قام الإستعمار بمراقبة المدارس القرآنية وعدم السماح بإنشائها إلا بموافقة سلطات الإحتلال[4].

ولم تستثني سلطات الإحتلال الإعتداء على المؤسسات الثقافية والتعليمية بل تعدت إلى هدم العديد من المنازل التي أصبحت سكن للفرنسيين الذين إمتنعوا عن دفع قيمة إيجارها، ومنه طلبت من الأعيان وكبار رجال الدولة، تسليم منازلهم الفخمة ليسكنها ضباط الجيش الفرنسيين وذلك بدون مقابل، ولم يتورع هؤلاء العبث بمحتوياتها الثمينة وبيعها لحسابهم الخاص[5]، كما

---

[1] – مسجد سيدي عبد الله بنمنصور بعين الحوت يمثل إحدى المعالم الأثرية الإسلامية المهمة بعين الحوت وتلمسان، وقد أدى رسالته الدينية والتربوية، ينظر يحي بوعزيز، **مدينة وهران عبر التاريخ ويليه مدينة تلمسان عاصمة المغرب الأوسط ويليه المساجد العتيقة في الغرب الجزائري**، ج3، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 171.

[2] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص38.

[3] – أبو العيد دودو،المرجع السابق، ص82.

[4] – مريم زياني، و غانية شاري، المرجع السابق، ص16.

[5] – حلمي محروس إسماعيل، المرجع السابق، ص ص 220.

إستولت على الأملاك الشاغرة التي تركها أصحابها المطرودون أو الفارون وتم إحتلال المساجد والمؤسسات الخيرية وتحويلها إلى ثكنات[1].

ويذكر "**ألكسي دوطوكفيل**"أننا وضعنا يدنا على كل مكان على عائداته وحولناها عن مقاصدها السابقة، ومنه أنقصنا عدد المؤسسات الخيرية، وتخلينا عن المدارس وفرقنا حلقات الدروس وتوقيف رجال الدين ورجال القضاء بمعنى أننا أرجعنا المجتمع أكثر بؤسا، وأكثر فوضى وأكثر بربرية مما كان عليه قبل أن يعرفنا، وإنه من الأحسن إستخدام الأهالي كأعوان حكوميين لكن بشرط قيادتهم بشعور وإحسان الرجال المتحضرين بالمبادئ الفرنسية، وهو ما لم يحدث دائما وفي كل مكان، وقد أمكن اتهامنا أحيانا بأننا عملنا على التقليل من تحضر إدارة شؤون الأهالي أكثر مما عملنا على تهذيب بربريتها بصورة أوربا وذكائها"[2].

كما يشير النائب **دوطوكفيل** أيضا "أنّ المجتمع الإسلامي في إفريقيا الشمالية لم يكن غير متمدن بل ما كانت مدينة إلا متأخرة وناقصة وكان يحتوي على عدد كبير من المؤسسات الدينية مهمتها البر والإحسان، ونشر التعليم في جميع الوطن".

وقد إستحوذنا على مداخيلها وحرفنا أهدافها وقضينا على الجمعيات الخيرية وخربنا المدارس، فهدت دعائم العرفان وشتتنا شمل الزوايا[3].

---

[1] – فرانسوا مسبيرو، **سانت أرنوأو الشرف الضائع**، مسعود حاج مسعود، مر أحمد بكلي، دار القصبة للنشر، 2007، ص 81.

[2]– ألكسي دوطوكفيل، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الإحتلال والإستيطان**، تر وتق إبراهيم صحراوي، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008، ص 126.

[3]– فرحات عباس، **ليل الإستعمار**، د ط، نقله إلى العربية، أبو بكر دحال، منشورات ANED، الجزائر 2006، ص 102.

المبحث الثالث: المدارس العربية الفرنسية وفق التشريع الفرنسي:

بعد الإحتلال مباشرة حاولت الإدارة العسكرية الفرنسية تنظيم تعليم خاص بالجزائريين لتكوين أفراد موالين لها، فحاولت تأسيس المدارس والمعاهد العربية الفرنسية والإشراف على التعليم العربي الإسلامي ووضعته تحت الإدارة الإستعمارية، ولكنها وفي نفس الوقت خصصت هذا التعليم لأقلية معينة من الجزائريين بينما كانت الأغلبية تعيش في الجهل والحرمان الثقافي[1].

وانتهجت الحكومة الفرنسية سياسة الفرنسة والإدماج غاية لتحقيق أهدافها الإستعمارية ورأت في التعليم خاصة في عهد الجمهورية الثالثة أنجح وسيلة لتحقيق سياستها بدعوى إزالة الأمية والجهل المتفشيين بين الجزائريين[2].

كان الدوق **"دومال"** قد قال:"صراحة أن بناء مدرسة أحسن وأفضل من فيلق عسكري لإقرار الأمن"، وتصور الفرنسيين أنّ التعليم وحده كافي لإدماج العناصر البشرية المختلفة بفضل إختلاط الأطفال في المدارس، وبدأ العمل بهذه الصورة لتطبيق هذه السياسة في مراحل التعليم وخاصة الإبتدائي[3].

1- المدارس العربية الفرنسية: تأسست هذه المدارس لفرض هيمنتها على التعليم الديني ومؤسساته مع توجيهه نحو الوجهة التي تخدم أغراض المستعمر والتظاهر من الجانب الآخر أمام الجزائريين على أنّ الحكومة الفرنسية لا تنوي القضاء على التعليم العربي الإسلامي بل تريد إصلاحه وتطويره وذلك قصد تجنب معارضة الشعب الجزائري لمخططاتها، وكانت مهمة المدارس

---

[1] عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 47.

[2] - محمد حسنين، **الإستعمار الفرنسي**، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 27.

[3] - صالح فركوس، المرجع السابق، ص 157.

العربية الفرنسية تبث الدعاية الإسلامية ورسالة الحضارة ومحاربة الوجود الفرنسي في الجزائر [1]، وأخذت المدارس العربية الفرنسية طابعا إدماجيا، غير أنّها لم تنتشر وتنظم على أساس علمي إلا في عهد الإمبراطورية، وكان الغرض الأساسي من تأسيسها ذا طابع سياسي أكثر منه ثقافي لأنّ تأسيس مدرسة هو حقيقة سياسة بين القبائل ووسيلة للحكم والسيطرة، وقال كذلك أحد الفرنسيين مبررا وموضحا غرض هذا النوع من المدارس في 1864: "نشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين عن طريق المدارس المختلطة العربية الفرنسية هو القضاء على المدارس العربية الإسلامية الخاصة والحرة".[2]

وتأسست هذه المدارس بمقتضى المرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 14 جويلية 1850 بناء على تقرير وزير الحرب الموجه إلى رئيس الجمهورية، نص هذا المرسوم على فتح مجموعة من المدارس في أنحاء عديدة ومتعددة من القطر الجزائري للذكور والإناث وكان على الطالب الراغب في الدراسة أن يتقدم لحضور الدروس بعد تقدمه بطلب إلى المكاتب العربية[3].

ولقد وجدت حوالي 30 مدرسة عربية فرنسية سنة 1870 تدرس العربية في الصباح والفرنسية في المساء لحوالي 1300 مسلم دون إحتساب الذين كانوا يقبلون على المدارس الفرنسية، ولقد حظيت المدرسة الإبتدائية العربية الفرنسية بمساندة المكاتب العربية وذلك ما مكنها من التطور بحيث كانت تضم 18 مدرسة و700 تلميذ[4].

---

[1]- عزوز فاطمة أنفال، وعباس خيرة، **السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ما بين 1870 – 1954**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص المغرب الحديث والمعاصر، 2014 – 2015، جامعة تيارت، ص14.

[2]- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 109.

[3]- رابح دبي، المرجع السابق، ص 51.

[4]- شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، 1871 – 1919، ج1، د ط، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 587.

ولقد إنطلق التعليم الثانوي في ثلاث مدارس عربية – فرنسية كان متوقعا فتحها غير أنّه لم تشتغل منها إلا إثنان فقط في الجزائر وقسنطينة تضم حوالي 200 تلميذ مسلم،كما فتحت مدرسة للفنون والحرف وقد أُنشئت بمدينة الجزائر مدرسة عليا للمعلمين الفرنسيين والأهالي بهدف تكوين معلمين من أجل المدارس العربية – الفرنسية على شرط على أن يكون هؤلاء المعلمين ذو دراية باللغة العربية الدارجة والإطلاع على عادات الناس، إلا أنّعدد هذه المدارس تناقص بسبب رفض أولياء هؤلاء التلاميذ للتعليم الفرنسي ولهذه المدارس[1].

إنّ الأرقام الزهيدة للتعليم الفرنسي في الجزائر يعود إلى رفض السكان المسلمين له، ولهذا وسعت السلطات الفرنسية جهودها للإستقطاب الأطفال إلى المدارس الحضارية ومدارس القبائل عن طريق منحهم المكافآت وامتيازات من أجل بعث وإرسال أولادهم إلى هذه المدارس العربية– الفرنسية وكذلك أنّه سوف يقدم لهذا التعليم الديني من قبل معلم مساعد لهذا، لكن هناك من رفض هذا التعليم[2].

أما فيما يخص القرارات والمراسيم التي أصدرت من قبل السلطات الفرنسية الإستعمارية نجد حوالي 12 مرسوما تنظم التعليم بالجزائر نذكر أهمها:

أ– مرسوم 16 أفريل 1853: أنشأ بموجبه المدارس الكاتشيه ذات التوجه المسيحي وكان الهدف منها العمل على تمسيح الأهالي عبر التراب الوطني الجزائري وإكمال مشوار الإحتلال حيث يذكر الجنرال **لامورسيار** قائلا: "جاء دور المسيحية تكملة للمشوار الذي بدأناه بطريقة خاصة ولقيت كل المساعدات المادية والمعنوية من طرف الجنرالات وهذا دليل على تكامل سياسة القهر والتبشير".

---

[1]– عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 55.

[2]– شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 589.

ب– المرسوم الثاني في 14 مارس 1859م: دشنت بموجبه أول مدرسة عربية – فرنسية، معظم طلابها من العرب والهدف منها تخريج طبقة من الشعب عن طريقهم يكون الإتصال بالأهالي سهلا، ومعظم خريجها يتجهون بمهام ومسؤوليات حددت لهم مسبقا[1].

وكان معظم خريجي هذه المدارس المجندين في صفوف الجيش الفرنسي أول الذين قد عملوا في صفوف الإدارة الفرنسية، وعليه حقق الإستعمار عن طريق هؤلاء المتسلطين ما عجز عن تحقيقه العساكر، وهو ما سمح بتعميم التجربة في كل من وهران وقسنطينة بنفس الإتجاه والهدف مع العلم أن هذه المدارس كانت مقتصرة على أبناء المعمرين والجاليات الأوروبية، وكان دخولها ممنوعا على أبناء المواطنين إلا بشكل محدود وكانت مهمة هذه المدارس خدمة لهؤلاء تماشيا مع السياسة الإستعمارية تطبيقا للإدماج وقانون التعليم الإجباري[2].

ج– مرسوم 04 أوت 1857: تم بموجبه فتح مدرسة للطب والصيدلة وهي خاصة بأبناء المعمرين فقط من أهدافها إجبار الجزائريين للإلتحاق بها من أجل الإستيطان وتعميم التميز العنصري وتحديد مكانة الأهالي المهنية والثقافية.

د– مرسوم 31 أكتوبر 1863: ينص على تأسيس منصب مفتش عام للمؤسسات التعليمية الخاصة بالجزائريين، وعليه إرتفع عدد المدارس الخاصة بالذكور حوالي 18 مدرسة بها 646 تلميذ، وفي سنة 1866 فتحت مدارس أخرى خاصة في منطقة وهران أما في ما يخص تعليم البنات في المدارس العربية –الفرنسية قد فتحت لهنّ أربع مدارس إبتدائية في كل من الجزائر ووهران وأعطى هذا المرسوم للحاكم العام بطلب من الوالي بفتح مدارس مماثلة في غير ما ذكر في المدن.

---

[1]– لزرق فاطمة، وقوادري عائشة، المرجع السابق، ص ص 36 – 37.

[2]– أحمد ميشاري العدواني، **الإستيطان الأجنبي في الوطن العربي**، (المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي)، تح: عبد المالك التميمي، دط، عالم المعرفة، 1978، ص 76.

أما فيما يخص برنامج التعليم في المدارس العربية – الفرنسية قد إقترح الحاكم العام **ماكماهون** بموافقة مدير التربية والتعليم في الجزائر **دولاكروا** delacroix أن تكون البرامج التعليمية في المدارس العربية – الفرنسية مشابهة بمدارس فرنسا لكن لفارقين وهما:

1- إعطاء مكانة خاصة للغة العربية في هذا البرنامج وتوسيع نطاقها وحدودها.

2- أن يكون التكوين العربي الإسلامي في هذا البرنامج[1].

ويحتوي هذا البرنامج على اللغة العربية والفرنسية والحساب والنظام (الدقيق) الموازين والهياكل والمقاييس أو حتى المعلومات العامة في التاريخ والجغرافيا، وأوجدت الأكاديمية عددا من الكتب في كل مادة من المواد المقررة، ويتضح من خلال هذا أنّ المدارس كل واحدة منها تتوفر على قاعة مخصصة للدروس، أما توزيع التلاميذ يكون حسب مستوياتهم، ومنه نجد عدد التلاميذ في القسم الواحد يتراوح ما بين 40 و50 تلميذ، واللجنة المشرفة هي التي تضع القائمة النهائية للتلاميذ المقبولين، وكان في نهاية الطورين تجرى إمتحانات للتلاميذ الذين تابعوا دروسهم بانتظام على يد لجنة معينة من طرف الوالي العام مقرها المركز الإداري بكل عمالة حيث تمنح هذه اللجنة شهادات للناجحين حسب الدرجات، ومنه تمنح الدرجة الثالثة لمن يتقن الكلام باللغة الفرنسية وتقدم درجة الثانية لمن يتقن القراءة والكتابة إلى جانب اللغة الفرنسية أما الدرجة الأولى لمن توفرت فيه الصفتين السابقتين الذكر إلى جانب إكتساب المعارف التي تضمنها مواد البرنامج [2].

أما بالنسبة للتعيين واختيار المعلمين يتم من طرف دكتور بموجب توكيل وزاري وكان قانون 1850 ينص على أنه مهما كانت درجة المؤسسات الخاصة تبقى خاضعة لتسريح مسبق ولا تفتح

---

[1]- لزرق فاطمة، وقوادري عائشة، المرجع السابق، ص ص 37 – 38.

[2]- جمال قنان، **التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الإستعمار (دراسات في التاريخ المعاصر)**، مجموعة 06، دط، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2009، ص ص 31 – 32.

إلا برخصة ثم أنّ أي قرار من الدكتور قد يؤدي إلى إغلاق مؤقت أو دائم أي نهائي لهذه المؤسسة[1].

زوال المدارس العربية – الفرنسية وأسباب فشلها:

شهد هذا التعليم نوعا من التراجع وتقلص عدد التلاميذ شيئا فشيئا بعدما حولت هذه المدارس فأصبحت تعاني عجزا ماليا خاصة تلك الموجودة في المناطق التي يكثر فيها المستوطنون ويقل فيها عدد الجزائريين، إذا قام **مكماهون** بإعادة الحياة لهذه المدارس فأصدر مرسوما يعيد تنظيمها من جديد، وهو يشبه إلى حد بعيد مرسوم 1850، إلا أن إجراءات التي جاء بها هذا المرسوم لم تكن عميقة ولا كثيرة الفائدة، وأهم ما جاء في هذا المرسوم، جعل المدارس تحت تصرف البلديات في المناطق المدنية وإدراجها في الحساب الإضافي من الضريبة العربية في المناطق العسكرية، لكن المعمرين بعد تغيير النظام من عسكري إلى مدني وجدوا الفرصة السانحة ليحرموا الجزائريين من التعليم لأنّ هذا يهدد وجودهم بالدرجة الأولى في المستعمرة[2].

ومنه تم إلغاء المدارس العربية – الفرنسية بعد سقوط النظام الإمبراطوري حيث قيل:"أن الجزائريين ليسوا في حاجة إلى تعليم بل هم في حاجة إلى طرق وسكك حديدية وماء وكهرباء، وغير ذلك وليس لتعليم مفلس لا نتيجة له"[3]، وكذلك قلة النفقات البلديات ابتداء من 1861 مثل ما هو معمول به في فرنسا ورفض البلديات هذه الإعانة لهذه المدارس مما أدى إلى غلقها في

[1]- عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في التاريخ الجزائر المعاصر**، 1830- 1900، المرجع السابق، ص 222.
[2]- أبو قاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج2، المرجع السابق، ص 27.
[3]- عمار هلال، المرجع السابق، ص 113.

المدن الجزائرية مثل البليدة، وصدر مرسوم ما بين 2 و11 ماي 1866 القاضي بوضع المدارس العربية – الفرنسية تحت مسؤولية البلديات في المناطق المدنية[1].

ومن بين هذه الإجراءات التي أتخذت في هذا المجال حذف المبالغ المالية المخصصة للجزائريين من المجالس البلدية، بحجة التخفيف والإقتصاد في النفقات وعدم التبذير في حين كان الجزائريون يساهمون بمقدار 13% من الضرائب داخل الخزينة وحوالي 80% في دخل البلديات، ومن خلال هذا الإجراء تقلص عدد التلاميذ إلى الصفر بعدما كان 110تلميذ، وكذلك التعامل لا يقوم على حرية الرأي والمناقشة، وكذلك تفتقد هذه المدارس إلى الشعور بالإحترام المتبادل مما يخلق التفاعل الإيجابي داخل المدارس والذي له التأثير على سلوكيات التلميذ من خلال عملية تشكيل الوعي لديهم[2].

أسباب فشل المدارس العربية – الفرنسية:

1- رفض المعمرون تعليم الجزائريين خاصة بعد تقويض النظام العسكري بالنظام المدني.

2- عزوف الجزائريين عن هذا النوع من التعليم لأنّ البرنامج الحكومي لم يعتن بالتعليم العربي وتغييبه تماما واعتبر تدريس اللغة العربية للأطفال الجزائريين محاولة عدائية لصبغ الجزائريين بصبغة عربية، فرجع الجزائريون إلى وسائلهم التقليدية في التعليم باللجوء إلى الكتاتيب والزوايا التي ظلت تربطهم بماضيهم كما أعطتهم سلاحا قويا في استمرار المقاومة والوقوف ضد المستعمر.

[1]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص ص 54 – 55.

[2]- لزرق فاطمة، وقوادري عائشة، المرجع السابق، ص ص 40-41.

3- تعتبر هذه المؤسسات محل شك بالنسبة للجزائريين مما جعلهم يرفضون تسجيل أبنائهم خوفا عليهم لأنّ مهنة التعليم لهذه المدارس أسندت لمعلمين فرنسيين مما يتنافى مع معتقداتهم وتقاليدهم ولم تعوض هذه المدارس مما فقدوه في مؤسساتهم الثقافية الوطنية[1].

4- ضعف الإمكانيات المادية وانعدامها أحيانا. ويرجع ذلك إلى قلة المبالغ المالية المخصصة لهذا الجانب.

5- إهمال السلطات الفرنسية المحلية لهذه المدارس[2].

2- المعاهد العربية الفرنسية:

بدأت فكرة هذه المعاهد بفكرة من BEGEAND في إصطفاء عدد من أبناء العائلات الكبيرة بمزاولة الدراسة في المعاهد الباريسية،وقدر مبلغ المقاومة التي سيواجهها من المسلمين، وانتهت إلى تجسيد فكرة طرحها LEAN ROCHRE الذي كان ينصح بتقديم تلك الدراسة في مدينة الجزائر، وكان يرغب أن يتجاوز أبناء القادة الأهالي والشباب الفرنسي في معهد واحد، وبعد سنة 1844 تمت الموافقة من الوزير مبدئيا على إنشاء المعهد العربي الفرنسي، غير أنّ ظروف الإنتفاضة الجزائرية الأولى 1848/1845، خمنت في إعادة النظر في هذا الموضوع ولكن هذا المعهد لم يرى النور إلا بعد سنة 1857[3].

كما كان يرى الماريشال VAILLANTفي تقرير له سنة 1857ضرورة إنشاء معهد عربي فرنسي الهدف منه إستكمال دور المدارس العربية – الفرنسية لمواصلة التلاميذ دراستهم[4]. بالإضافة

---

[1]- رابح دبي، المرجع السابق، ص 61.

[2]عزوز فاطمة أنفال، وعباس خيرة، المرجع السابق، ص 19.

[3]- جمال قنان، المرجع السابق،ص ص 36 و22 و25 و40.

[4]- رابح دبي، المرجع السابق، ص 62.

إلى نشر التعليم في الوسط القبلي، وفتح البوابة للطبقات الراقية في المجتمع العربي[1]، ويقال كان مديره **بيرون**BORON، ولقد تم تقسيم التلاميذ إلى ثلاث مجموعات فيما يخص مصاريف المدرسة وهي كمايلي[2]:

المجموعة الأولى:تضم 45 تلميذا، تكون مصاريفهم على حساب الدولة[3].

المجموعة الثانية: تضم 45 تلميذا تدفع الدولة عنهم ثلاثة أرباع المصاريف والباقي يدفعونه هم.

المجموعة الثالثة: تتكون من 60 تلميذا تدفع عنهم الدولة نصف المصاريف وهم يدفعون الباقي، والدراسة كانت مفتوحة لكل من يرغب في الإلتحاق بالمعاهد تتراوح أعمارهم ما بين 9 و12 سنة، ومنه نجد عدد التلاميذ من الأهالي بلغ 69 طالبا في سنتي 1860-1861 مقابل 81 طالب داخلي،ونظرا لعدم إقبال الطلبة على المعهد فإنّ العديد من المنح المهداة لم تجد من يستفيد منها، حيث كتب DELACROIS مدير الدراسات في بداية 1860 "لا يقدم القادة العرب على إرسال أولادهم إلا بعد إلحاح كبير ومنهم من مرست عليهم الضغوطات من قبل الجنرالات ليرضوا بقبول المنحة المهداة، وبلغ عدد التلاميذ سنة 1863 حوالي 140تلميذا من المسلمين[4].

وكذلك صدر مرسوم إمبراطوري آخر نص على تأسيس معهدين في كل من قسنطينة ووهران وكان ذلك في 16 جوان 1856 وكان الهدف من تأسيسها هو تقليص عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس العربية الإسلامية الخاصة[5]. وعليه فتحت مدرسة بقسنطينة في 01 جانفي

---

[1]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 589.

[2]- أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830–1954**، ج3، المرجع السابق، ص306.

[3]- لزرق فاطمة، وقوادري عائشة، المرجع السابق، ص 44.

[4]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 590.

[5]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 57.

1867 والتحق بها حوالي 112 تلميذ من بينهم 10 من الأهالي، وهذا المعهد في حقيقة الأمر لم يخصص لعموم التلاميذ الجزائريين كما حدد المرسوم الفئة التي يحق لها دخول المعهد. وتكون هذه الفئة من أبناء الضباط و القادة والرؤساء والأعوان الذين خدموا فرنسا[1]، ومنه وضعت الإدارة الفرنسية "الكوليج الإمبراطوري" تحت رقابة الحاكم ويسيره مدير يعينه الإمبراطور باقتراح من وزير الحرب، يساعده ناظر ينوب عنه في غيابه مجموعة من الأساتذة.

كما يقوم الوالي باختيار الإمام لتلقين الصبيان أمور الدين والقيام بفرائض الصلاة ليطمئنوا العائلات الجزائرية أن أبناءهم بمأمن عن أية محاولة لتنصيرهم، أما الدفعات التي تتخرج من هذه المعاهد تتوجه سواء إلى الجيش أو لإدارة القبائل، حيث كونت هذه المعاهد النواة الأولى الداعية إلى سياسية الإدماج في الحضارة الغربية ومنه كونت جيلا حائرا ممزقا بين حضارتين،كما كون المعهد فئة متحمسة للغة الفرنسية مبررين موقفهم باسم الحضارة والتقدم وأطلقت فرنسا على هؤلاء جماعة النخبة[2].

كما نصت المادة الخامسة من المرسوم 01مارس 1867 أنّه لايحق لكل مترشح التقدم إلى إمتحانات دخول هذه المعاهد إذا لم يكن فرنسي أو متجنس بالفرنسية، أما عن المعلمين فكان يشترط فيهم الجنسية الفرنسية سواء كانوا فرنسيين في الأصل أو متجنسين ولا يقبل المعهد غير هؤلاء[3].

[1] – أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 403.

[2] – رابح دبي، المرجع السابق، ص ص63-64.

[3] – لزرق فاطمة، وقادري عائشة، المرجع السابق، ص45.

ونستنتج أنّ الهدف من تأسيس المعهد الإمبراطوري أو الكوليج الإمبراطوري هو العمل على تكوين نخبة موالية وخادمة للإستعمار،وكذلك تقليص عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس الإسلامية والتقليل للنفوذ المعادي للوجود الفرنسي وثقافته[1].

جدول التالي يوضح لنا عدد التلاميذ الجزائريين الذين إلتحقوا بالمعاهد الفرنسية العربية:

السنة	عدد التلاميذ	العربي	الفرنسي
1868م	156	115	41
1869م	187	123	64
1870م	205	116	89

2-1- البرامج التعليمية في المعاهد العربية–الفرنسية:

كان برنامج المعهد محدود فإنه مقصور على مواد معينة في الحضارة الفرنسية وهو كذلك غير مفتوح،لأنّ كل المواد تصب في هدف واحد وهو إبعاد المتعلم الجزائري عن أصله وتراثه ودينه وربطه بالحضارة الفرنسية وقد كانت اللغة العربية بحصة واحدة أسبوعيا وعلى يد معلم فرنسي وتعليمها لا يكون إلا باللغة الفرنسية،والمواد الفرنسية المقررة في البرامج هي الأساسية وهي:اللغة بنحوها وصرفها وإنشائها وإملائها والقراءة في نصوصها مع مادة الحساب والتاريخ الفرنسي

[1]- جمال قنان، **نصوص سياسية جزائرية في القرن 19م (1830–1914)**، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983، ص286.

والجغرافيا والعلوم الطبيعية والهندسة والرياضة ويعد إختيار الإمتحان للنجاح في هذه المواد يمنح شهادة تعتبر في مستوى البكالوريا[1].

2-2 أسباب فشل المعاهد العربية – الفرنسية:

لم يكن باستطاعة هذه المعاهد أن تستمر في البقاء وسط معارضة أوروبية شديدة اللهجة فقد طالب هؤلاء إلغاء معهد الجزائر العاصمة،وذلك بتحويل تلامذته الجزائريين إلى الثانويات الفرنسية حتى لا يكون هؤلاء الجزائريين بعيدا عن التاثير والنفوذ الفرنسي في معاهد خاصة بهم في حين قام المتشددون منهم بإلغاء هذه المعاهد نهائيا بدعوى إرتفاع نفقاتها المالية، إلا أنّ الحاكم العام **ماكماهون** رفض الرضوخ للمطالب الأوروبية،وأصر على أنّ يتعلم الجزائريون في معاهد خاصة بهم،دون إدماجهم في الثانويات الفرنسية إلا أنّ الأعيان لم يقبلوابهذا النظام الداخلي للمعاهد العربية – الفرنسية ومنه وضع الحاكم العام **ديقيدون**حدا لهذه المعاهد بإلغاء معهد الجزائر وإلحاقه بثانوية الجزائر الخاصة لإرضاءالأوربيين[2].

3- المدارس الشرعية الحكومية الثلاث:

هي مدارس تهتم وتعتنى بالدراسات الشرعيةوتهدف إلى تكوين وتخريج إطارات وموظفين تحتاجهم، وتسهل من خلالهم الإتصال بالأهالي مثال على ذلك:معلمي اللغة العربية الذين وضعوا تحت إشراف فرنسيين قصد إبعاد الجزائريين عن التأثيرات المختلفة لعلماء الدين في الزوايا والمساجد،وقد أسست قصد منافسة التعليم الخاص بالأهالي في بلاد المغرب العربي وقد أورد **"راندون"** الغرض من إقامة هذه المدارس فقال: "ضمن هذه المدارس يتخرج الموظفون الإداريون والقضاة وبكلمة أعم الشخصيات والعناصر التي لها تأثير على السكان حتى لا يفلتوا من قبضتنا

[1]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص58 و196.

[2]- لزرق فاطمة، وقوادري عائشة، المرجع السابق، ص ص 46-47.

وكانت تخضع هذه المدارس للمراقبة المستمرة وكانت مفتوحة لكل من أحسن الولاء والتعاطف مع الإدارة الفرنسية"[1].

وأصدرت الجمهورية الثانية مرسوما بتاريخ 30سبتمبر 1850 القاضي بإنشاء ثلاث مدارس في كل من المدية،تلمسان، قسنطينة، وتذكر جريدة المبشر 12-04-1865 نتيجة التقرير الذي رفعه وزير الحربية للإمبراطور في بداية 1865 وجاء فيه نقص في المؤطرين الذي تعاني منه الجزائر مع التزايد المطرد لعدد المدارس وشرع في تنفيذ المرسوم الإمبراطوري إبتداء من 1865-1866ومنه قامت الإدارة الفرنسية بنشر الإعلان في جريدة المبشر تخبر فيه الأهالي بفتح سجل في مكتب مدير المدارس والشؤون الدراسية في الحكومة العامة بهدف السماح للراغبين في الإلتحاق بالمدرسة بتسجيل أسمائهم والتحضير للإمتحان الذي سيجرى في هذا الشأن[2].

ولقد جاء إختيار هذه المدن الثلاث لما تميزت به من تأثيرات على المناطق المحيطة بها باعتبارها مراكز العمالات الثلاث،والأدوار المختلفة التي لعبتها في تاريخ الجزائر وتم إختيار قسنطينة باعتبارها عاصمة بايلك الشرق منذ العهد العثماني وغيرها من الثقافة والعمران،وتأثير تونس عليها ودور الأسر والبيوتات العلمية الكبيرة مثل: الفكون، ابن باديس، واعتبارها مراكز الإشعاع الفكري، بفضل مدرسة سيدي الكتاني التي أنشأها صالح باي 1771-1772 والذي شهدت في عهده قسنطينة أزهى الفترات.

أما إختيار مدينة **المدية** فكان الهدف منه بداية إبعاد المؤسسات والمنشآت الجديدة عن المراكز الأوروبية في الجزائر باعتبارها عاصمة بايلك التيطري لكن سرعان ما تحولت المدرسة من مدينة المدية الى البليدة 1855 لتستقر نهائيا في العاصمة 1859 ومنه فقدت المدية مكانتها

[1]- عزوز فاطمة أنفال، و عباس خيرة، المرجع السابق، ص20.

[2]- رابح دبي، المرجع السابق، ص66.

العلمية والأدبية،ولكن هذا التغيير لا مبرر له سوى أنّ المدينة لم تكن تلعب دور مهم في الحياة العلمية خاصة أثناء القرن 19م وفي نفس الوقت رغبة الإدارة الفرنسية في مراقبة هذه المدرسة عن قرب وخاصة أنّ أصل تكوينها هو سياسي، أما إختيار مدينة تلمسان في الغرب يرجع لكونها مدينة قديمة وعتيقة شهدت إستمرار الدولة الزيانية، ضف إلى ذلك كونها مركز إشعاعي وقبلة للطلبة المتوجهين إليها من مختلف المناطق والجهات الغربية،كما أصبحت تشهد نوعا من الإهتمام والنظرة الجدية من طرف الإدارة الإستعمارية[1]، بالإضافة إلى وجود مراكز ثقافية وعلمية على المستوى الوطني العربي،الأزهر، الزيتونة،القرويين قد أثر في مدارس تلمسان ونخبتها المثقفة عن طريق الإحتكاك بخريجي هذه المعاهد عبر رحلات الحج[2].

3-1- مراحل التعليم في المدارس الشرعية الحكومية الثلاث:

ينقسم التعليم في هذه المدارس إلى مرحلتين هما:

المرحلة الأولى:تشمل دراسة المواد التالية:اللغة الفرنسية، التاريخ والجغرافيا، بالإضافة إلى القانون العام والجبر والهندسة والعلوم التطبيقية واللغة العربية وحتى مبادئ الشريعة .

أ- **المرحلة الثانية:** تشمل دراسة تاريخ الحضارة الفرنسية واللغة العربية بلاغة ونحوا وصرفا،ومصادر الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي، وأضيفت لغة اللهجة العادات والتقاليد القبائلية بمدرسة الجزائر.

---

[1]- كمال خليل، **المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر: التأسيس والتطور 1856-1951**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، 2007-2008، جامعة قسنطينة، ص ص73-75.

[2]- خالد بالعربي، **تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ط 1، دار الالمعية للنشر والتوزيع، 2010، ص11.

إنّ البرنامج والإمتحان والشهادات خاضعة للحاكم العام العسكري، وينوبه في بعض الحالات مدير المدرسة ويعين الحاكم العام المدرسيين،باللغة الفرنسية أما المدرس العربي فيلقن اللغة العربية والدين الإسلامي ويسير المدارس أحد المدرسين الفرنسيين[1].

3-2- أهدفها: الحقيقة إن تأسيس المدارس جاء متأخرا عن مرحلة الإحتلال بعشرين سنة،لكن في الحقيقة أنهى مرحلة الصراع المباشر والدخول في التهدئة التي تميزت بالتقرب من الأهالي لذلك جاءت هذه المدارس تحمل في طياتها عدة أهداف أهمها:

1- الحد من التأثير الخارجي للمدارس الكبرى أو المساجد وهي تلك التأثيرات التي لا طالما تأثرت بها الجزائر من المغرب الأقصى أو تونس أو مصر،وقد شكلت هذه الأقطاب الثلاثة مراكز للتأثير على الجزائر، وقبلة للهجرة من الداخل إليها.

2- رغبة فرنسا في الظهور بمظهر الدولة التي تحرص على نشر الثقافة داخل مستعمراتها.بدعوى أنها جاءت لتحرير هذه الشعوب خاصة الجزائريين من سلطة الأوجاق.

3- تكوين طبقة من أبناء الشعب تكون الواسطة بين الإدارة الإستعمارية والأهالي وتساهم في تسيير القطاعات الدينية والشؤون الأهلية ولكن بنظرة فرنسية تستطيع من خلالها مواجهة المدارس الحرة أو الزوايا التي أصبحت توجه إلى المجتمع كل الرافضين والناقمين على الإحتلال[2].

رغم هذه الأهداف إلا أنها فشلت، والسبب في ذلك هو غياب الإدارة والرقابة الدقيقة للدروس، وكذلك ضعف البرامج والمقررات،وكذلك الفروق الواضحة في السن بين المتعلمين[3].

---

[1] – لزرق فاطمة، وقوادري عائشة، المرجع السابق، ص ص49-50.

[2] – كمال خليل، المرجع السابق، ص ص98-99.

[3] – عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص51.

3-3- نتائجها: منذ إحتلال الجزائر بقي الأهالي بدون مدرسة متوسطة لمدة طويلة تزيد عن العشرين سنة إلى غاية 1850 وذلك بتأسيس المدارس الشرعية الحكومية الثلاث والتي جاءت بعد القطيعة في المستوى التي أحدثها الإستعمار بعد غلق المدارس ومصادرة أملاك الأوقاف التي كانت توجه أموالها للمشاريع الخيرية خاصة التعليم وبذلك تشتت التعليم مدة طويلة خاصة بعد إنشغال الإدارة الإستعمارية بسياسة التهدئة لغياب الرابط بينها وبين الأهالي،ومنهنا طرحت فكرة الإتصال بالسكان كمشكلة رئيسية يجب التعامل معها لأنها ستسهل العديد من الصعاب التي تواجه الطرفين في المستقبل ومن هنا جاء:

1- تأسيس المدارس الشرعية الحكومية الثلاث كأمر طبيعي لخدمة مصلحة الإستعمار بالدرجة الأولى حتى تبين وتعطي صورة عن عدم مواصلته محاربة الشعب وذلك بتشجيع التعليم الأهلي،ومنه جاءت هذه المدارس قصد تنظيم تلك المعرفة وليس مراقبتها ولكن في حقيقة عدم السماح لتلك المعارف التي تشجع على العصيان والتمرد،وإنما مجال الدراسة فيها يتجه نحو التسامح والتعايش بين العنصرين الأوربي والعربي[1].

2- كانت المدارس الشرعية الثلاث كسبيل لمنافسة تلك المدارس العريقة كمصر (جامع الازهر)، تونس (جامع زيتونة)، المغرب الاقصى (جامع القرويين) التي أعتبرت منارات للعلم والمعرفة في المنطقة واستمر عطاؤوها إلى غاية القرن العشرين.

3- لقد واجه الإستعمار منذ بدايات وجوده في الجزائر مشكلة التنظيمات الدينية التي لم يفهمها ولم يعهدها من قبل وهي الزوايا التي كانت تعتمد على مخزون بشري من التلاميذ الذين درسوا فيها وتلقوا مختلف المعارف الموجهة ضده، خاصة لما تميزت به من التنظيم وخضوع الفرد داخل الجماعة

[1]- كمال خليل، المرجع السابق، ص ص116-117.

أو الطريقة وبذلك جاء هذا التعليم الديني المنظم بتقديم المعارف من شانها التشكيك في الزوايا واعتبارها مجموعات كهنوتية تقوم على السحر،وتقدم للتلاميذ أشياء من المعارف حتى تبسط عليهم نفوذها وتستغلهم إذا مست مصالحهم أو تعارضت مع الإستعمار[1].

3-4- أسباب فشل المدارس الحكومية الثلاث:

لقد فشلت هذه المدارس للأسباب التالية:

1- غياب الإدارة والرقابة الدقيقة للدروس.

2- ضعف البرنامج والمقررات بل المدرس نفسه يحضر الدروس ويحدد المقرر.

3- الفروق الواضحة في السن بين المتعلمين.

4- لأنّ المدرسة لم تجعل مستقبل المتخرج زاهرا، وقد جعلت المناصب التي يمكنه الحصول عليها ذات مردود قليل[2].

4-مدرسة تكوين المعلمين ECOLE NORMALE:

لقد تبين للضباط ضرورة الشروع في تحضير المدرسين للتكفل بتلك المهمة الخاصة ولقد أعجب **نابليون** بالفكرة فطلب بإنشاء مدرسة لتكوين المعلمين في مدينة الجزائر، أفتتحت عام 1865م،وحددت بها مهمة المعلمين ذوي دراية باللغة العربية الدارجة من أجل الإطلاع على عادات وتقاليد السكان[3]،وهذا نظرا لضعف تكوين المؤطرين والمدرسين، مما جعل السياسة

---

[1]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص61.

[2]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص61.

[3]- بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائريين من البداية لغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1997، ص179.

التعليمية الفرنسية بالجزائر يكتسيها الضعف والفشل وهذا ما جعل VAYSSETES وهو مدرس متخرج من سلك الترجمة عام 1859 يقترح تأسيس مدرسة خاصة لتكوين المعلمين،وكانت الأولى في الجزائر بعد الإحتلال تعمل على تكوين معلمين خاصين في مدارس خاصة سواء من الجزائريين المكونين من طرف فرنسا أو فرنسيين يعرفون لغة التلاميذ[1].ولقد أعلن الوالي العام ضرورة وأهمية فتح هذا النوع الجديد من المدارس وقرر فتح أبواب المدرسة للمسلمين وفتح المجال لإنضمامهم إلى طاقم التدريس وهكذا تقرر أن تشمل دفعة التخرج السنوية المقدرة30 شخص على 10 طلبة معلمين مسلمين،وأخيرا تم إنشاء مصلحة تفتيش خاصة بالمدارس العربية الفرنسية 1865م أسند الإشراف عليها للمعرب الشهير PENON **بينون** القائم على تنشيط المعهد الإمبراطوري[2].

وبمناسبة إنشاء هذه المدارس قال الحاكم العام مايلي:"... منذ الزمن رضي الأهالي المسلمون أنفسهم لبعث أطفالهم إلى مدرسين فرنسيين ولكن نقص وخلل طرق التعليم وخاصة صعوبة توظيف مدرسين أكفاء، خلق حاجزا أفقد سيطرتها على جنس الشباب،فإن مدرسة تخريج المعلمين فهي الوحيدة التي يمكن أن تعطيهم لنا..."[3].

4-1- برنامج مدرسة تكوين معلمي الإبتدائي:

كان التوقيت خمس ساعات في الأسبوع للغة الفرنسية وثلاث للغة العربية الدارجة،ومن هذه الزاوية خصصت مناهج التكوين حيزا هاما للحصص التطبيقية في التدريس حيث يتم التربص في مدرسة الملحقة بمدرسة المعلمين إلى جانب دروس التطبيقية في الزراعة والتربية البدنية، أما فيما

[1]- كمال خليل، المرجع السابق، ص69 .

[2]- لزرق فاطمة، و قوادري عائشة، المرجع السابق، ص42.

[3]- كمال خليل، المرجع السابق ص70.

يخص التأطير التربوي يشمل على صنفين من الموظفين فهناك موظفين دائمون والمعاونون،فالصنف الأول يضم المدير الذي يقوم بتدريس إحدى المواد ومعه 3 نواب معلمين إلى جانب المدرسة الإبتدائية الملحقة بمدرسة تكوين المعلمين والصنف الثاني هم مدرسون مواد اللغة العربية،الزراعة التطبيقية والأناشيد[1].

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 183 و197.

استنتاج:

لعبت مؤسسة الأوقاف في العهد العثماني دورا هاما في دعم التعليم من خلال تمويل المساجد والزوايا... وغيرها ومنه كانت الأوقاف تسد النفقات الضرورية للمشتغلين بالتعليم أو القائمين على الأمور المتعلقة بأماكن العبادة،كما كانت مصرفا للفقراء والعجزة والأرامل، إلا أنّ دور الأوقاف تراجع في بداية الإحتلال الفرنسي نتيجة سن هذا الأخير قوانين ومراسيم الهدف منها مصادرة أملاك الأوقاف وضمها لى ممتلكات الدولة الفرنسية(مصلحة الدومين)،وأهم هذه المراسيم والقرارات نجد مرسوم 08سبتمبر 1830 القاضي بالإستحواذ على بعض الممتلكات،خاصة منها ممتلكات الحبوس، ومرسوم 07 ديسمبر1830 الذي نص على ضم كل الأملاك الدينية إلى مصلحة أملاك الدولة .

كانت الجزائر تتوفر على مؤسسات ثقافية وتعليمية مختلفة من مساجد وزوايا ومدارس قرآنية أدت التعليم بمستوياتها الثلاث(الإبتدائي،الثانوي،العالي)وبعد الإحتلال الفرنسي للجزائر فقدت هذه الأخيرة معظم العلماء والمثقفين وحولت أغلب المساجد والزوايا إلى كنائس وإسطبلات وثكنات عسكرية،لكن رغم كل ما قام به الفرنسيون من محاولات الطمس والقضاء على الهوية والشخصية الوطنية، فإنّ الجزائريين كانوا بمثابة حجر عثر أمام السياسة الإستعمارية من خلال محافظتهم على كيانهم القومي العربي الإسلامي.

عقب الإحتلال مباشرة قامت السلطات العسكرية الفرنسية بإنشاء مدارس ومعاهد عربية –فرنسية بالإضافة إلى المدارس الحكومية الثلاث ومدرسة تكوين المعلمين،هادفة من ذلك الإشراف على التعليم العربي الإسلامي وجعله تحت الإدارة الإستعمارية، ضف إلى ذلك تكوين

إطارات وعملاء من الجزائريين يخدمون مصالح فرنسا، وبذلك رأت في التعليم أنجح وسيلة لتحقيق سياستها بدعوى إزالة الأمية والجهل المتفشيين بين الجزائريين.

الفصل الثاني

السياسة الفرنسية المتخذة في الجانب التعليمي والديني خلال الحكم المدني (1870 – 1914)

المبحث الأول: التشريعات الفرنسية في مجال التعليم الخاص بالجزائريين.

المبحث الثاني: الإجراءات الفرنسية المستخدمة في الجانب الديني.

المبحث الثالث: موقف الجزائريين من السياسة الفرنسية التعليمية والدينية وانعكاساتها عليهم.

المبحث الأول: التشريعيات الفرنسية في مجال التعليم الخاص بالجزائريين:

كان لسقوط النظام الإمبراطوري في فرنسا انعكاسا مباشرا على المستوطنين في الجزائر، الذي فتح أسباب أمام هيمنة المعمرين والمستوطنين عموما على شؤون المستعمرة – قبل الحرب الفرنسية البروسية وسقوط الإمبراطور نابليون الثالث – بذلك نجح هؤلاء في تكوين عنصرا ضاغطا ومناهضا للسلطات العسكرية ومعارض للنظام الإمبراطوري، ومن أجل ذلك عملوا إلى إنشاء الصحف وتأسيس الجمعيات تحت مختلف العناوين إنطوى تحتها أصحاب المصالح في مختلف القطاعات، وفي ظل الوضع السياسي الجديد الذي أسفرت عنه الحرب الفرنسية البروسية بقيام ماتسميه مدرسة التاريخ الإستعماري، بنظام الحكم المدني، وكان هذا الأخير يتشكل من ثلاث قوى ضاغطة وهي: **المعمرون وشرائح المستوطنين (موظفون وتجار وغيرهم)، الولاة العامون ومصالح الولاية العامة، الكنيسة على عهد رئيس الأساقفة لافجيري،** وبذلك تحكمت هذه القوى في التعامل مع مسألة التعليم الأهلي في هذه المرحلة وفي الفترات المقبلة،وأول خطوة اتخذها النظام الجديد(**الحكم المدني**)[1] إصدار قرار 23 **أكتوبر** 1871القاضي بحنق المعاهدة العربية–الفرنسية من خلال تحويل معهد الجزائر إلى فندق للفيلق التاسع عشر، ومنه تراجع عدد الطلبة المسلمين من 154طالبإلى85.[2]بالإضافة إلى إلغاء المعهدين الثانويين الخاصين بالأهالي، إثر المداولة التي جرت في مجلس أكاديمية الجزائر اليوم 04 **غشت (أوت)** 1871[3]كما جاء في مرسوم 15-08-1875في مادته الأولى أن "التعليم الإبتدائي مجانا في المدارس العربية – الفرنسية، ويشمل في برامجه مبادئ اللغة الفرنسية...القراءة والكتابة بالفرنسية ومبادئ الحساب والأوزان..."

[1]– جمال قنان، **التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الإستعمار**، المرجع السابق، ص91.

[2]– شارل روبير أجيرون، مرجع السابق، ص597.

[3]– جمال قنان، مرجع السابق، ص91.

وعلى الرغم من ذلك ظلت النتائج ضعيفة لإنعدام المؤسسات التربوية والتعليمية والوسائل التشجيعية المالية كالمنح وغيرها، كما ظلت مجانية التعليم في هذا المرسوم دون تطبيق ولا تنفيذ.[1]

كما منح بموجبه الوالي العام صلاحيات تنظيم التعليم الأهلي لمختلف فروعه ومستوياته، كما أصدر هذا الأخير (**الوالي العام**) قرار في16 **فبراير** 1876أدخلفيه بعض التحسينات على وضعية المدارس الإسلامية الثلاثة،[2] إلا أن في سنة 1875 حدثت وقائع خطيرة أولها، بفعل عامل عمالة قسنطينية **dexlozeaux** الذي سجل بتاريخ 18-01-1875 التراجع الهام الذي شهدته أرقام أطفال الأهالي في المدارس المختلطة، ثم جاء دور قائد مقاطعة الجزائر الذي شرح للمجلس الأعلى كيف تحتم غلق العديد من المدارس العربية – الفرنسية، وذلك بسبب نقص المعلمين القادرين على إسماع صوتهم بالعربية، غير أن مصلحة شؤون الأهالي وجهت أصبع الاتهام للبلديات المكتملة الوظائف، بسبب رفضها تأجير "**الطالب**" وتراجع المبالغ المخصصة للتعليم.[3]

فقد كتب الجنرال "**شانزي**" في 12-11-1877الذي كان حاكما عاما مبرزا معارضة البلديات للمدارس العربية الفرنسية بقوله: "كانت البلديات ترفض وبشكل مطلق تدبير أمور الشباب الأهلي التابع لمؤسستنا التعليمية"، والأخطر من ذلك أن جهودنا ستكون عديمة الفعالية عند توسع المناطق المدنية،[4] غير أن الحاكم العام (**شانزي**) لم يكن يتمتع بالوسائل القانونية التي تسمح له بوضع حد لتدهور الأمور، بذلك الشكل مما اضطر إلى الاكتفاء ببدائل سياسية ومالية محدودة مثل الضغط عن طريق رفض المصادقة على إلحاق الدواوير بالبلديات وتخصيص غلاف مالي قدره. 30000 فرنك، في سنة 1878 موجه لتشجيع نشر التعليم في أوساط الأهالي بواسطة مختلف الهدايا، إلا أن النواب في المجلس الأعلى إحتجوا على ذلك وإعتبروا أن تلك التعويضات

[1]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق،ص129-130.

[2]- جمال قنان، المرجع السابق،ص95.

[3]- شارل روبير آجيرون، المرجع السابق،ص599.

[4]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق،ص131.

للأخلاقية، ومنه صارت نفقات التعليم الإبتدائي العربي – الفرنسي كلها بيد البلديات. وذلك نظرا لعدم توفر المجالس الولائية على الإعتمادات المشروعة لتسديده، عندئذ إنشغل الحاكم العام بإعداد مشروع قانون يضمن موارد قارة لجميع البلديات تتميز بكثافة مرتفعة من السكان المسلمين، من بين ماورد في هذا المشروع أن تكون نفقات المدارس الأهلية إجباريا على عاتق البلديات.[1]

الجدول التالي يوضح لنا عدد الطلاب الملتحقين بالمعاهد العربية– الفرنسية

السنوات	عدد الطلاب
جانفي 1872	88
ديسمبر 1872	83
ديسمبر 1873	84
ديسمبر 1874	86
ديسمبر 1875	90
ديسمبر 1876	94
ديسمبر 1877	93
ديسمبر1978	104
ديسمبر 1879	104
ديسمبر1880	[2]100

إن الفترة من العهد الجمهوري حتى سنة 1880 كان التعليم فيها معدوما، بل حتى الذي كان قائما وموجودا في العهد الإمبراطوري انهار أمام امتداد وتوسع النفوذ المدني، ومن هنا تمثل

[1]– شارل روبير آجيرون، ج1، المرجع السابق، ص601.

[2]– عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص133.

1880 التاريخ الحقيقي لتنظيم تعليم خاص بالجزائريين،[1] خاصة ما كتبه جول فيري،[2]إلى الحاكم العام الفرنسي في الجزائر طالبا منه فتح أكبر عدد ممكن من المدارس الفرنسية علما أن وزارته ستتحمل ثلاثة أرباع $\frac{3}{4}$من المصاريف الإجمالية لهذه المدارس على أن تتحمل الباقي الحكومة العامة في الجزائر،[3]وبذلك حاولت الجمهورية الثالثة تحقيق غايتها الاستعمارية من خلال سياسة تعليمية عميقة اتجاه الجزائريين، ظهرت نتائجها عندما تم تطبيق القوانين الأولى للتعليم العمومي في 16 جوان 1881 وقانون 28 مارس 1882 الذين ألغيا التعليم الديني بالمدارس العمومية وفرض إجبارية التعليم ومجانيته، وكل هذا من أجل محاولة إدماج الجزائريين في الحضارة الفرنسية وتطبيق مبدأ التعليم اللائكي،[4] ومن جهات الجزائر أكثر استعداد للاندماج منطقة القبائل نظرا لطبائع أهلها وعاداتهم وتقاليدهم، وفي 09 نوفمبر 1881، صدر مرسوم ينص على إنشاء ثماني في مدارس في منطقة (القبائل)، لكن بسبب العراقيل التي وضعتها الولاية العامة بدفع من المستوطنين اقتصر على فتح أربع مدارس فقط في كل من تيزي راشد، وتاوريرت ميمون، ميرا، وجمعة الصهاريج،[5] وفي سنة 1883 أراد جول فيري jules ferry أن يطبق التشريع المدرسي الفرنسي في الجزائر بإنشاء شبكة تتكون من 15 مدرسة رئيسية، إلا أن هذا المشروع لقي معارضة من البلديات الفرنسية لاعتبار هذا المشروع مكلف وخطير،[6] وتمثل هذه السنة (1883) حدثا هاما في تاريخ المدرسة الاستعمارية في الجزائر وتاريخ الإستعمار، حيث نلاحظ ولأول مرة منذ الاحتلال

---

[1]– عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص141.

[2]– جول فيري، ولد في05 أفريل1832، في مدينة ساندي،وتوفي في باريس17مارس1893، إستهل حياته المهنية في سلك المحاماة، وفي1879،عُيّنوزيرا مكلفا بالتربية الوطنية، ينظر، دحو فغرور، **جول فيري مهندس الإمبراطورية الفرنسية**، مجلة عصور جديدة، العدد1، 2011، مجلة فصيلة محكمة يصدرها مختبر البحث التاريخي، تاريخ الجزائر، جامعة وهران، الجزائر، ص111.

[3]– عمار هلال،المرجع السابق، ص114.

[4]– محمد بليل، **تشريعات الإستعمار الفرنسي، في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881و1914**، دار سنجاق الدين للكتاب، 2013، ص150.

[5]–جمال قنان، المرجع السابق، ص ص107 و109.

[6]– أحمد مهساس، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، د ط،دار المعرفة،الجزائر،2007، ص19.

إقامة نظام تعليمي مقنّن موجه للجزائريين قاطعا بذلك عهده مع السياسات التعليمية السابقة كما تقول فرنسا. كما عرفت هذه السنة صدور مرسوم 13 فيفري الذي جاء ليحي التعليم الجزائري في إطار جديد ومنظم يشبه في مادته العلمية وبرامجه وإتجاهاته المدرسة الفرنسية نفسها، وبذلك أعتبر هذا المرسوم بمثابة قانون التعليم العمومي في الجزائر[1]، ومن أهم مواد هذا المرسوم:

1- تلتزم البلديات على تأسيس مدارس مجانا للأطفال الأوربيين والأهالي على حد السواء (المادة 1،2،3،4،)

2- يؤسس نفس التعليم والمدارس لكل من الأطفال الأهالي والأوربيين في البلديات كاملة الصلاحيات والبلديات المختلطة (المادة38إلى 41).

3- يعطي التعليم في البلديات الأهلية باللغتين، العربية والفرنسية (المادة 42،43).

4- يثبت مبدأ إجبارية التعليم والتزاميته .

5- علمانية التعليم وضمان حرية الفكر عند التلاميذ (المادة35).

6- إحداث شهادة خاصة، هي شهادة الدراسات الأهلية (المادة31).

7- تأسيس هيئة من المدرسين الأهالي (المادة 39)[2]

نتائج مرسوم 13 فيفري 1883:

1- القضاء على اللغة العربية ومحاربتها بشتى الوسائل: بحيث كان ممنوع على تلاميذ القسم المتوسط والعالي التكلم بلغة أخرى غير اللغة الفرنسية، حتى في أوقات الإستراحة.[3]

[1]- عزوز فاطمة أنفال وعباس خيرة، المرجع السابق، ص32.

[2]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص141.

[3]- عزوز فاطمة أنفال، وعباس خيرة، المرجع السابق،ص-ص- 34-35.

2- التفريق والتمييز بين التعليم الجزائري الأوربي بإنشائه لشهادة خاصة بالدراسات الأهلية: إذا كانت المواد من 38 إلى 41 من المرسوم قد نادت بتأسيس تعليم موحد وفي المدارس نفسها لكلا الطرفين، حيث تأسست مدارس للأوربيين ذات مستوى تعليمي جيد في حين لم يؤسس هذا النوع من التعليم للجزائريين.[1]

3- كان مرسوم 1883 سلاحا للقضاء على المدارس الوزارية وذلك بتسليمها إلى الحاكم العام ووضعها تحت إشرافه وسلطته.[2]

4- تقلص عدد المدارس الابتدائية من 46 مدرسة إلى 24 مدرسة في المناطق العسكرية.[3]

مرسوم1887: لم يكن الحاكم العام لوحده الذي طلب بأن توضع أمور تأسيس المدارس والتعليم عامة تحت إشرافه، فقد دعمه في هذا الطلب كل من النواب وأعضاء المجالس العامة.[4]

مرسوم 1887:يعتبر مرسوم 1883 "قانون التعليم العمومي "الذي أكمل بمرسوم ثاني في 01 فيفري 1885 الذي أوصى هو الأخر بتأسيس المدارس الرئيسية والمدارس التحضيرية في البلديات المختلطة وكذا في البلديات كاملة الصلاحيات وهذان المرسومان أكملا بمرسومين لعام 1887: نظم الأول وهو مرسوم 08 نوفمبر 1887 تطبيق قانون 1886/10/30 حول تنظيم التعليم الابتدائي. وجاء الثاني،وهو مرسوم 09/ 12/ 1887 ليظم بدوره التعليم العمومي والتعليم الخاص بالجزائريين.[5]

---

[1]- عبد القادرحلوش، المرجع السابق، ص145.

[2]- شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص338.

[3]- بدلاوي فاطمة الزهراء وبلهادي رزيقة وكرشة زبيدة، السياسة **الاستعمارية الفرنسية في الجزائر مابين 1830-1871**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة اللسانس في التاريخ، جامعة تيارت، 2010-2011،ص39.

[4]- شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص ص338-339.

[5]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص150.

كما يبدو هذا المرسوم لكونه يمثل حلا وسطا بين اتجاهين متعارضين حول مسألة تعليم الأهالي، بين من يريد أن يكون تعليما لائكيا بنفس المستوى والمحتوى كما في المدرسة الفرنسية وبين من يعارض هذه الاتجاه، هذا الأخير كان يرفض تعليم الأهالي أصلا ثم تطور موقفه فأصبح يقبل بفكرة تعليم الأهالي لكن بمحتوى أجوف.[1]

كما حدد هذا المرسوم نوعان من المدارس وهما :

1- مدارس عادية يشرف عليها فرنسيون وفرنسيات.

2- مدارس صبيانية للأطفال الذكور والإناث من 04إلى 07 سنوات للذكور، ومن 04 إلى 08 سنوات للإناث تحت إشراف فرنسيين وبمساعدة جزائرية.[2]

[1]- جمال قنان، المرجع السابق، ص ص120-121.

[2]- عزوز فاطمة أنفال وعباس خيرة، المرجع السابق، ص ص36-37.

جدول يمثل عدد التلاميذ والطلاب الجزائريين في مجموع الأطوار خلال السنة الدراسية (1887م–1888م):

المقاطعات	مدارس الحضانة		المدارس الابتدائية		صف المعلمين	المعاهد والثانويات	المدارس والثانويات	المجموع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث				
الجزائر العاصمة قسنطينة وهران	119 43 100	99 43 76	4026 4085 1958	307 394 212	25 23 ؟	43 50 18	22 18 36	4641 3656 2391
	162 471	209	9069 9982	913	48	111	76	10681[1]8

وفي 08 ماي 1887 قام جول فيري بإعادة المدارس الوزارية للبلديات، إذ لم تعد إلزامية التعليم سارية إلا في بعض البلديات التي تم التنصيص عليها بقرار من الحاكم العام،[2] كما أصبح في هذه السنة القرض المخصص لتعليم الجزائريين حوالي 219 ألف فرنك، غير أن **بوليو** كان يرى

[1]– رابح دبي، المرجع السابق، ص82.

[2]– شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص621.

أنه للوصول إلى نشر التعليم بين الجزائريين يجب على الأقل تخصيص مبلغ مليوني فرنك. وبهذا لم يصف مرسوم 1887 شيئا جديدا ولم يحسن من وضعية تعليم الجزائريين، وإنما جاء مكملا وشارحا لمرسوم 1883.[1]

وفي سنة 1890 ظل الإداريون في البلديات المختلطة ومعهم ضباط بلديات الأهالي وحدهم دائبين على مواصلة إنشاء الأقسام، ولم يكن ذلك يصدر عن حماس يذكر، لأن معظمهم كان مرتابا حول مصير تلك المدارس، بل معارضا لها.[2]

كان التعليم الابتدائي يتشكل من 122 مدرسة في هذه السنة، إلا أن نصيب عملة وهران منه كان قليلا، بسبب انتشار القطاع العسكري والجزائريين الرحل حسب جول فيري الذي عبر عن المعمرين المعارضين لتعليم الجزائريين بالفرنسية معتبر أنهم جنس بشري منحط، فجعلهم ذلك يثرون على فتح مدارس للجزائريين،[3] ومنه تقلص عدد التلاميذ من 3172 إلى 1100 تلميذ،[4] وفي هذه السنة أعد المفتش العام **ليزين leysenne**، تقريرا كلف به جون ميرا مدير التربية والتعليم في الجزائر بإعداد لجنة لتحضير برامج المدارس الأهلية واجتمعت هذه اللجنة بقسنطينة تحت رئاسة مفتش الأكاديمية السيد **ريبيripet**. وكان أمينها ومقررها السيد، **lacabe– plasteig مدير** مدرسة المعلمين بقسنطينة الذي قدّم تقريره (1889– 1890) تحت عنوان مشروع دراسات وبرامج التعليم الابتدائي الأهلي، ولم تشر هذه البرامج إلى تدريس اللغة العربية وإنما اللغة الفرنسية هي اللغة الوحيدة التي تدرس في جميع المدارس.[5]

[1]– عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص151.
[2]– شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص622.
[3]– محمد بليل، المرجع السابق، ص152.
[4]– جمال قنان، المرجع السابق، ص126.
[5]– عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص ص151-152.

وتمثل سنوات 1891،1892 مرحلة جديدة في تاريخ المدرسة الفرنسية في الجزائر وعلى الرغم من صدور المراسيم السابقة المتعلقة بتنظيم التعليم الخاص بالجزائريين وفق ما تقتضيه المصلحة الاستعمارية، ظل التعليم ناقصا، ولم يشمل إلا فئة قليلة من الأطفال، باعتبار أن وجودها ضروري لتلعب دور الموازن بين المجتمع المسيطر والمسيطر عليه.[1]

إن هذه المراسيم نفسها لم تف بغرض الكولون وإلحاحهم بغرض التعليم الجزائري البعيد عن التعليم الفرنسي، أي أن يكون للجزائر مدرستها الخاصة، وجاء مرسوم 1892/10/18 ليحقق ويلبي مطالب الكولون التي كانت تنادي بإعطاء التعليم الجزائري الطابع التطبيقي والمهني دون الدخول في عمق اللغة الفرنسية وأدابها.[2]

كما استكملت منظومة التعليم الأهلي شكلها النهائي في هذه السنة من خلال هذا المرسوم الذي أكد مبدأ كون مدارس التعليم العام مفتوحة أمام الأطفال الجزائريين مثلهم مثل الأطفال الأوربيين. كما أن مدارس التعليم الأهلي هي أيضا مفتوحة في وجه الأطفال الفرنسيين والأجانب الذين يريدون التسجيل فيها، كما أكد المرسوم من جهة أخرى حق الاعتقاد لأطفال الأهالي في كل المدارس العمومية، وبذلك وجدت في كل بلدية مدرسة خاصة بالأهالي تتشكل من لجنة مكونة من ستة أعضاء يعين الوالي نصف أعضائها والنصف الباقي يختارون من طرف الأهالي تحت رئاسة ممثل عن السلطة المدنية المحلية (شيخ البلدية).[3]

وضع المشرع الفرنسي ضد الجزائريين سلسلة من القوانين والمراسيم منها:

أ–التشريع المدرسي لمرسوم 1892/10/18:

لقد جاء مرسوم 1892/10/18 موضوع تعليم الجزائريين من أهم بنوده:

[1]– عزوز فاطمة أنفال وعباس خيرة، المرجع السابق، ص39.

[2]– عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 159.

[3]– جمال قنان، المرجع السابق، ص134.

1- يعطى التعليم الابتدائي لكل الأطفال الذكور سواء أكان في المدارس العمومية أو المدارس الخاصة (المادة 01)

2- تخص إجبارية التعليم بعض المناطق التي يعينها الحاكم العام. ولا تشمل هذه الإجبارية إلا الأطفال (المادة 05).

3- إحترام وضمان حرية الفكر عند الأطفال المادة(04)

4- تأسيس قسمين للمعلمين في مدارس النورمال بالجزائر العاصمة وقسنطينة (المادة44).[1]

5- تخضع المدارس الإسلامية وكذلك المدرسين إلى موافقة الحاكم العام (المادة 47إلى 56).

6- يقوم مفتش التعليم الابتدائي الأهلي بمراقبة وتفقد كل المدارس العمومية والخاصة (المادة 57 إلى 68).

7- يعطى التعليم وفق برامج خاصة وبمساعدة وسائل تربوية خاصة (المادة 15).[2]

لقد قسّم المرسوم مدارس التعليم الابتدائي الخاصة بالأهالي إلى ثلاثة أصناف حسب المادة 13 وهي كمايلي:

1- المدارس الرئيسية التي تتوفر على ثلاثة أقسام فأكثر، يرأسها مدير فرنسي، ومدرس الطور الأول للتعليم الابتدائي **ecoles elémentaires**، يشرف عليها معلم فرنسي.

2- المدارس التحضيرية التي يسيرها معلم مساعد أو ممرن من الأهالي تحت إشراف مدير المدرسة الرئيسية، فالمدرسة التحضيرية تقام في مكان يبعد عن مقر مدرسة الطور الأول الابتدائي بمسافة

[1]- عزوز فاطمة أنفال وعباس خيرة، المرجع السابق، ص41.

[2]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص161.

طويلة مع انعدام توفر وسائل المواصلات التي تربط بين المؤسستين مما يجعل التلاميذ في وضع مستحيل لمواصلة تعليمهم الابتدائي إلى نهايته .[1]

3- المدارس الابتدائية تشمل أقل من ثلاثة أقسام وعلى رأسها مدرس فرنسي.[2]

ب- إجبارية التعليم الابتدائي في مرسوم 1892/10/18:

لم يعرف الجزائريون نظام إجبارية التعليم حتى أخر فترة من الوجود الفرنسي في الجزائر، فقانون 1882 الذي نص على الإجبارية طبق في الجزائر بموجب 13 فيفري 1883 على الأوربيين باستثناء الجزائريين ثم جاء مرسوم 1892 الذي لم يعبر عن شيء، بل أكد فقط تشريع 1887 الذي أخضع الأطفال الذكور دون الإناث إلى إجبارية التعليم بقرارات خاصة صادرة من الحاكم العام.[3] ولضمان تحقيق: دوام الأطفال الجزائريين وترددهم على المدارس (في المنطقة التي شملها نظام إجبارية التعليم) كون مرسوم 1892 أقر أن تكون في كل ناحية، لجنة دراسية تتكون من الأعيان الجزائريين وتتمثل مهمة هذه اللجان المدرسية في تقديم قوائم عن الأطفال في سن الدراسة، كما تعمل على توفير الشروط الضرورية لتحقيق هذا الدوام بشكل أفضل.[4]

ج- التشريع المالي لمرسوم 1892/10/18:

كان هذا المرسوم يهدف إلى:

- ضرورة تأسيس كل سنة من 60 إلى 80قسما جديدا.[5]

- تخصيص البرلمان ميزانية خاصة بالتعليم الأهلي المقدرة ب: 400ألف فرنك للمنشآت المدرسية و150 ألف فرنك للمرتبات والتعويضات التي تمثل دعم الدولة للبلديات والذي يتراوح ما بين 40 إلى 80 في المئة.

---

[1]- جمال قنان، المرجع السابق، ص135.

[2]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص161.

[3]- عزوز فاطمة أنفال وعباس خيرة، المرجع السابق، ص43.

[4]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص171.

[5]- عزوز فاطمة أنفال وعباس خيرة، المرجع السابق، ص44.

– أعطى الأولوية لإنشاء المدارس كخطوة أولى. في كل من منطقتي القبائل الكبرى والصغرى.[1]

غير أن القرض المخصص والمقدم للبلديات الذي صوّت عليه البرلمان الفرنسي في 1892 انخفض إلى 215 ألف فرنك سنة 1900 عوض أن يرتفع، ويوضح الجدول التالي تطور القروض التي صوّت عليها البرلمان الفرنسي لتقديمها إلى البلديات الجزائرية والخاصة بتأسيس مدارس جديدة وهي كالآتي:

السنوات	القروض
1892	400.000فرنك
1893	400.000فرنك
1895	277.000فرنك
1896	265.000فرنك
1897	265.000فرنك
1898	265.000فرنك
1899	265.000فرنك
1900	215.000فرنك[2]

د– البرامج التعليمية مرسوم 18/ 1892/10:

ظلت البرامج التعليمية الخاصة بالجزائريين مدة طويلة مطابقة لبرامج المتربول. وكانت هذه البرامج ذات طابع فرنسي شكلا ومضمونا تهدف أساسا إلى غرس فكرة القومية الفرنسية لدى الجزائريين وذلك بإعطائهم دروسا عن قوة فرنسا وعظمتها، غير أنّ نهاية القرن 19م شهدت إشتداد الطلبة في المستعمرة والمتروبول على حد سواء حول تنظيم برامج تعليمية خاصة بالجزائريين

[1]– جمال قنان، المرجع السابق، ص144.

[2]– عزوز فاطمة أنفال وعباس خيرة، المرجع السابق، ص44.

تختلف عن البرامج الموجهة للأوربيين، تعتمد أساسا على المبادئ الأولية للغة الفرنسية وعلى الجانب التطبيقي والحرفي والفلاحين في موادها.[1]

وكانت هذه المواد قد جمعت في تسعة عناوين وهي:

اللغة الفرنسية، الحساب والنظام المتري، الفلاحة والعمل اليدوي ، ثقافة عامة، التربية الأخلاقية، اللغة العربية، الرسم، مبادئ ومعارف حول فرنسا والجزائر، إستراحات "غناء" غير أنّ المشرعين لهذه البرامج كانوا غير عادلين في توزيع الساعات، فالمواد التي تخدم الإستعمار كانت تدرس في جميع المستويات، وبذلك إحتلت اللغة الفرنسية المرتبة الأولى في حين إحتلت اللغة العربية المرتبة الأخيرة.[2]

الجدول التالي يوضح توزيع عدد الساعات والدروس في كل مادة على حدى (1898):

المواد	الصف التحضيري		الصف الابتدائي		الصف المتوسط	
	الساعات	الدروس	الساعات	الدروس	الساعات	الدروس
التربية الأخلاقية	؟	؟	01	02	01	02
اللغة الفرنسية	15	30	11ونصف	23	5ونصف	11
الحساب والنظام المتري	05	10	05	10	05	10
الرسم	2ونصف	05	2ونصف	05	1ونصف	03
الفلاحة والعمل اليدوي	؟	؟	2ونصف	05	03	06
اللغة العربية	2ونصف	05	2ونصف	05	2ونصف	05
ثقافة عامة	؟	؟	؟	؟	50	10
مبادئ حول فرنسا والجزائر	؟	؟	؟	؟	1ونصف	03
إستراحات	05	10	05	10	05	10
المجموع	30	60	30	60	30	60[3]

[1]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص ص 175-176.

[2]- عزوز فاطمة أنفال وعباس خيرة، المرجع السابق، ص46.

[3]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص178.

وفي سنة 1898 أصدرت أكاديمية الجزائر كراسة تتضمن البرنامج الجديد للتعليم الأهلي، جاء في مقدمة هذا البرنامج أن الغاية من وضعه هو إعداد الأهالي لأن يكونوا رجالا "ذوي أخلاق حميدة متفتحين مستعدين للاقتراب منّا بواسطة استعمال لغتنا". فالطفل الأهلي المكون في هذه المدارس يتهيأ لتحسين أوضاع أهله، فلن يكون مدفوعا للبحث عن وضع آخر. فاهتماماته ستكون موجهة نحو النشاط الزراعي وليس نحو الوظيفة العمومية، كما استعرضت برنامج مقررات الأطوار الثلاثة مادة بمادة موضحة الهدف من تثبيتها في المقر.[1]

ومن الأمور الملفتة أن برنامج 1898 أقرّ، بصفة رسمية تعليم اللغة العربية (الدارجة)، في المدرسة الابتدائية الأهلية بمعدل ساعتين ونصف في الأسبوع وفي كل طور، ولم تكن اللغة العربية تدرس في وقتها إلا إذا قدّم السكان الأهالي طلبا رسميا لذلك،وفي 17 فيفري 1898 اقترحت اللجنة المالية تخفيض الاعتماد المخصص لرواتب المدرسين، وفي 25 أفريل 1898 قرّر وزير التعليم العمومي **A.Rambaud** أن تكون صلاحية إنشاء المدارس الأهلية من اختصاصات الوزير وحده، بمعنى ذلك سحب من الحاكم العام السلطة المفوضة له.[2]

لم تختلف الفترة الممتدة من (1898-1908) من تاريخ المدرسة الفرنسية في الجزائر عن الفترات السابقة لها، أي أواخر القرن 19م. واستمر الوضع على نفس الوتيرة إن لم يكن قد توقف أحيانا نظرا لانعدام القروض المخصصة للتعليم الجزائري، وغياب الإرادة والنية الحسنة لتوسيع هذا المجال وعلى الرغم من مجيء جونار كحاكم عام للجزائر ومحاولته إتّباع سياسة أهلية جديدة لخدمة الجزائريين وتوسيع مجال تعليمهم إلاّ أنّ التعليم ظلّ ناقصا ولم يشمل إلاّ عناصر قليلة من المجتمع الجزائري، ولم يكن جونار يتبنى المشاريع الثقافية والإصلاحية بقصد الرفع من مستوى الجزائريين

[1]- جمال قنان، المرجع السابق، ص ص146 و148.

[2]- شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج2، دط، نقله إلى العربية، م.حاج مسعود، وع.بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر،2007، ص ص525 و527.

بقدر ما هو محاولة لتثبيت السيطرة الفرنسية على الجزائر إذ قال صراحة: "أنّ المدرسة الفرنسية الابتدائية...أساس سيطرتنا في الجزائر".[1]

وفي سنة 1900 صرّح رئيس اللجنة المالية، الخاصة بغير المستوطنين، للجان المالية:"نحن في حالة ثورة ضدّ المشاريع التي يقدمها السيد جونار. فهو يمنحنا كمية من المؤسسات باهضة التكاليف والخطيرة...إنّنا من دعاة المنفعة ونطالب بالحقّ في أن نقوم بإنجاز ما فيه منفعة"، كما أكّد بعض النواب العامين في بجاية أنّ إنشاء المدارس الأهلية خطأ فادح، مما دعه الجميع إلى التأكيد بأنّ الحل يكمن في إسداد تعليم نظري لا يتجاوز المستويات الدنيا ويتجسّد في أبسط أشكاله التعبيرية، لأنّ الأهم في التعليم المهني، ولتحقيق ذلك كان لابد من انتزاع إدارة المدارس الأهلية من مدير الدراسات.[2]

وفي سنة 1900 كان هناك نوعان من التعليم في الجزائر:

أ– تعليم فرنسي بحت: وهو تعليم حديث له معاهده ومدارسه وبرامجه وكتبه وإدارته، وتقوم وزارة التربية والتعليم الفرنسية في باريس بتمويله والإشراف عليه في كل صغيرة وكبيرة من شؤونه عن طريق الأكاديمية الفرنسية في الجزائر والوالي العام الفرنسي على الجزائر.[3]

ب– تعليم عربي إسلامي: يمتاز بطابع ديني ولغوي وهو الآخر له معاهد ومؤسسات وتخصصات التي يزاول فيها تعليمه وهي كالآتي:الكتاتيب القرآنية، المدارس، الزوايا، المساجد.[4]

---

[1]– عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص–ص210–211.

[2]– شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص529.

[3]– عزوز فاطمة أنفال وعباس خيرة، المرجع السابق، ص34.

[4]– رابح تركي عمامرة، **الشيخ عبدالحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر**، ط5، منشورات ANEP،2001، ص377.

الجدول التالي يوضح لنا التطور لعدد التلاميذ مابين (1892–1900):

السنة	المدارس	الأقسام	عدد التلاميذ
1892	124	218	12.263
1894	138	244	31.439
1894	163	273	16.794
1895	178	253	20.264
1896	189	360	21.022
1897	187	392	22.468
1898	199	412	23.823
1899	221		22.128
1900	221	460	[1]24.565

ويصف لنا المصري الأستاذ **محمد فريد بيك** حالة التعليم في الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي إثر جولة قام بها إلى الجزائر في صف عام1901 بقوله:

كانت ربوع العلم آهلة بالطلاب وجوامع القطر الجزائري ملآنة بالمعلمين والمتعلمين، ودور الكتب، إلى أن أخذت هذه الحالة تتبدل في أوائل القرن19م. إذ كان الإحتلال الفرنسي ضربة قاضية على العلم وأهله بسبب اشغال جميع الأهالي بمحاربة المغيرين على بلادهم والدفاع عن ديارهم وما أعقب تلك المقاومة الشديدة من مصادرة الحكومة الفاتحة لأملاك العائلات الكبيرة.[2]

وفي 24–كانون الأول–ديسمبر–1904 الذي نص على السماح لأي معلم مسلم أن يتولى إدارة مكتب تعليم اللغة العربية بدون رخصة يمنحها إياه عامل الولاية أو قائد الفيلق العسكري ويعد فتح مكتب بدون رخصة اعتداء على حدود القوانين الخاصة بالأهالي، مع العلم أن هذه الرخصة التي أوجبتها سلطة الاحتلال كانت على شروط صعبة حيث اتبعت فيها سياسة المراقبة الشديدة والصرامة عليها وعلى رجالها وعلى مواد التدريس ومن أهم هذه الشروط نذكر مايلي:

[1] – رابح دبي، المرجع السابق، ص 91.

[2]– رابح تركي، المرجع السابق، ص ص122–123.

1- اقتصار التعليم على تحفيظ القرآن.

2- استبعاد تدريس تاريخ الجزائر وتاريخ العرب المسلمين وجغرافية الجزائر والبلاد العربية.[1]

وفي 25 نوفمبر 1904 ختم جونار حديثه بنفس المعنى حيث قال: (ينبغي أن تكون المدرسة الأهلية بيتا قصديريا يقدم المعلم بين جدرانه معارف مهنية دون أن ينشغل بالشهادة الابتدائية....)، أما عن نمط التدريس الذي تبناه مدير الدراسات فقد تعرض لمحاكمة الحكومة العامة التي أصدرت في شأنه حكما وردد على لسان جونار حيث قال:(ربما يتطلب تدريس مجموع الشباب المسلمين مدة قرنين من الزمن) كما تم في هذه السنة فتح مدرستين للبناء (بلدية foir national المختلطة، وبلدية آقبوا)

وفي 1905/03/18 قرّر جونار تطوير مستوى تعليم اللغة العربية وإعادة تنظيم المدارس بغرض المناهج التي يركز فيها المدرسون على تقنية الحفظ أكثر،[2]وبذلك تضاعف عدد تلاميذ الثانوي الجزائريين إلى 125 فرد.[3]

أسس لأبناء الأوربيين مدارس تستوعب جميع مراحل التعليم فيها في ذلك الثانوية والعليا، فحيثما وجدت جالية أوروبية تأسست المدارس الابتدائية كما هو الحال في فرنسا، وفي سبعينات القرن 19م أنشأ الفرنسيون أربعة معاهد عليا (الطب، العلوم، الحقوق والأدب)، وهي التي تحولت إلى كليات تحت اسم جامعة الجزائر ابتداء من سنة 1909.[4]

كانت هذه الجامعة هي مؤسسة فرنسية وسط كتلة ضخمة من الجزائريين ومنه يتضح لنا أنّ مراكز التعليم في الجزائر كانت مبتورة، فلم تكتمل لا رعاية ولا نضجا، وبذلك لم تشهد

---

[1]- زيلوخة بوقرة، **سوسيولوجيا الإصلاح الديني في الجزائر، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين– نموذجا–** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع الديني، 2008-2009، جامعة باتنة، ص102.

[2]- شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص ص536-537.

[3]- محمد العربي ولد خليفة، **الاحتلال الاستيطاني للجزائر،مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات تالة، الأبيار، الجزائر،2005، ص79.

[4]- أبو قاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرر1830–1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت(لبنان)، 2007،ص86.

تأسيسا تاريخيا يظل على مدى الأجيال يغذي الهوية ويحفظ ثوابت الأمة. وبالتالي كانت في أغلبها مشاريع لعلوم الدين وللأبهة والخلود.[1]

وفي 1910/03/21 طلب رؤساء مؤتمر البلديات في الجزائر بأن تتكفل المستعمرة بجميع النفقات المتعلقة بالتعليم العمومي الأهلي والأوروبي،[2]كما أعرب الحاكم العام السابق جونار ندوة له أنّ تراجع عدد المدارس يعود إلى التشريع الذي يفرضه التنسيق بين جهود المستوطنة وجهود البلديات في هذا المجال، كما أصدر الحاكم العام lutaud قانون 26ديسمبر 1913 الذي يلقي على عاتق ميزانية الجزائر جميع النفقات المتعلقة بالبناء والتهيئة والترميمات والعناد المدرسي الخاص بالأقسام الابتدائية العمومية الموجهة للأهالي.[3]

وفي سنة 1914 تم إنشاء ثمانية مدارس أهلية في منطقة الأوراس وهي معقل العادات المهجورة،-3-كما لم يعد في وسع المحافظين الإداريين سلطة الردع الموكلة إلى قاضي الصلح، ومن جهة أخرى فإن وجود عدد كبير من الأعيان أو المتعلمين المعفيين من تدابير قانون الأهالي كانوا يفلتون من العقوبات فلم يكونوا يبعثون أولادهم إلى المدارس.[4]

[1]- أبو قاسم سعد الله، **مجادلة الآخر**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت(لبنان)، 2006، ص201.

[2]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص215.

[3]- شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص566.

[4]- المرجع نفسه، ص571.

المبحث الثاني: الإجراءات الفرنسية المستخدمة في الجانب الديني:

إن المتتبع لخطوات الاستيطان أو مراحل الغزو والاحتلال، يدرك تلك الحقيقة المرة المتمثلة في أن عهد الحروب الصليبية لم ينته.وأن هذه الحرب التي شنتها فرنسا على سكان الجزائر ما هي إلا امتداد للجهود الصليبية، ولعل من أبشع ما وصف عن اضطهاد الفرنسيين للدين الإسلامي ومقدساته ما جاء في تقرير لجنة البحث الرسمية التي قدمت من باريس. لإطلاع البرلمان الفرنسي عن حقيقة ما وقع في القطر الجزائري من مظالم:(أنّ ضمننا ممتلكات الدولة وسائر عقارات الأوقاف الإسلامية ووضعنا تحت الحجر ممتلكات طائفة من السكان تعهدنا لها باحترام أشخاصها وممتلكاتها... كما اعتدنا على حرمة الأضرحة والزوايا والمساجد).[1]

كما كان إقدام قوات الإدارة الاستعمارية على تعميد وتنصير[2] الآلاف من الأطفال الجزائريين اليتامى بالغصب والقوة، إثر قيام الكاردينال لافيجري lavigerie[3] بجميع هؤلاء بعد المجاعة الكبرى التي سببتها القوانين الجائرة المتعلقة بالملكية العقارية، مما أدى إلى هلاك 500 ألف من الأهالي، مما كان وراء انتشار المقاومة الثقافية السياسية واتساع رقعتها الجغرافية بسبب ممارسات سلطات الاحتلال الموسعة لكسر مقاومة الشعب الجزائري ثقافيا، وبذلك اتخذت أشكال مغايرة في مناطق مختلفة ذات نسج ثقافي حضاري كما هو الشأن في منطقة القبائل والجنوب

---

[1]- عبد المجيد بن عدة، **مظاهر الإصلاح الديني والاجتماعي والتربوي في الجزائر من خلال جهود الرواد المصلحين1900/1925**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، معهد التاريخ،1991-1992، ص ص28-29.

[2]- ونعني بالتنصير محاولة إخراج الجزائريين من دينهم الإسلامي وتنصيرهم لكي يصبحوا مسيحيين يحملون عقيدة المحتل لبلادهم وهذا يعني إحلال الديانة المسيحية محل الديانة الإسلامية في الجزائر،ينظر تركي رابح، **التعليم القومي والشخصية الوطنية**، دط ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1975، ص107.

[3]- لافيجري رائد التبشير المسيحي، بالجزائر 1867-1892، وأبو التبشير في الجزائر وإفريقيا من خلال تشكيليه لحلقة ذهبية للنشاط التبشيري في الجزائر، ينظر سعيدي مزيان، **النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر1867-1892**، ط1، صدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة2008 في إطار الصندوق الوطني لترقية الفنون والأداب، الجزائر، ص ص07و16.

الجزائري(الطوارق)، حيث شجعت سلطة الاحتلال بشكل كبير الحملات التبشيرية وعملت على نهج الوصول إلى ضرب الثقافة والوجود البربري بالجزائر. هذا المسعى، اشتغل عليه منظروا الحقبة الكولونيالية.[1]

كان توافد المبشرين بل المنفرين على الجزائر يثير الدهشة والاستغراب، فهناك من غادر إقامته حتى بأمريكا ليأتي لهذه البلاد المسلمة، لأنهم أدركوا أن المجتمع الإسلامي ليس كالمجتمع الوثني، فهو يتطلب جهودا كبيرة لتنصره باستخدام كل الوسائل والمغريات، وبذلك كان **دي قيدون** وكل أنصار الجمهورية الثالثة يطالبون بإلغاء منصب القضاء الإسلامي والأحكام التي يصدرها القضاة المسلمون طبقا لتعاليم القرآن والسنة النبوية الشريفة، كما كانوا يعارضون بقاء الكتاتيب والزوايا، حيث تضاعفت العمليات الصليبية الفرنسية لنشر الرعب والخوف وتحطيم الثقافة والتعليم الإسلامي بل اتجه الكيد الاستعماري إلى أبعد من ذلك إذ بدأ التفكير في كيفية ربط الجزائريين بالقضاء النابليوني وإبعاده عن التشريع الرباني.[2]

وراح الفرنسيون يبذلون قصارى جهدهم قصد الإنقاص والإطاحة بقيمة الإسلام، وتثبيت قدم المسيحية بشمال إفريقيا. فقد أوضح الكاردينال لافيجري حملة فرنسا البعيدة بقوله:(علينا أن نجعل من الأرض الجزائرية مهدا للدولة المسيحية تضاء أرجاؤها بنور مدينة منبعها الإنجيل، وقالت جريدة **لابيش ألجريان** الناطقة باسم حزب المعمرين في الجزائر بوجوب تحريف القرآن وتبديل الآيات التي تنطق ضد المعمرين بآيات تحببهم في قلب من يتلوها وتأمر المسلمين أن يقرؤوا القرآن المحرف في مدارسهم ومساجدهم بدلا من هذا القرآن القديم الذي يبث دائما في قلوب المسلمين بغضهم ويحثهم على التعصب ضد المسيحيين.[3]

---

[1]- عمار يزلي، **الثقافة في مواجهة الإحتلال**، دط، منشورات السهل، صدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة في إطار الصندوق الوطني لترقية الفنون والأداب وتطويرها،2009، ص ص120-121.

[2]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص163.

[3]- عبد المجيد بن عدة، المرجع السابق، ص ص33-34.

لقد استخدم المبشرون المدرسة في الجزائر بغية الوصول في وقت ما إلى إحداث تغيير جذري في بنية المجتمع الجزائري انطلاقا من الأسرة وذلك بالسعي نحو تكوين جيل من النصارى ينبذ أفراده ماضيهم الإسلامي وينسلخون من عروبتهم، ويندمجون روحيا في الثقافة الفرنسية المسيحية، وبذلك اعتبر المبشرين بمحاولتهم تحقيق هذا المسعى في الجزائر، أكبر سند لسلطات الاحتلال في العمل على استعمار الجزائر ثقافيا، إذ أنّ هذه السلطات أدركت بأنه بعد إحكام السيطرة على الأرض بواسطة السلاح لابد أن تكتمل المدرسة إحكام السيطرة على عقول الأجيال الصاعدة. وقد أكدوا أن المهمة الاستعمارية ثلاثية الأركان، إذ هي تتمثل في الجندي والمعمر والمعلم والأخطر في هذه الثلاثية الاستعمارية الركن الثالث، أي المعلم، مبشرا لايعمل على نشر لغة المستعمر وثقافته، بل يسعى كذلك إلى نشر المسيحية مقابل الطعن في دين الأهالي ومحاربته بكل ما أوتي من علم ووسائل مادية.[1]

ومن أهداف المبشرين في الجزائر:

أ-القضاء على الدين الإسلامي واللغة العربية.

ب-نشر لغة وثقافة المستعمر للجماهير الجزائرية.

ج-تدعيم الاحتلال الفرنسي في الجزائر والقضاء على الثورات الشعبية ضده.

د-تهيئة الأرضية الصالحة للتنصير وإعادة المسيحية إلى الجزائر.

هـ-التنصير الذاتي للجزائريين بالجزائريين.

و-تكوين نخبة موالية لفرنسا.

[1]- محمد الطاهر وعلي، **التعليم التبشيري في الجزائر من 1830إلى1904**، دط، دراسة تاريخية تحليلية، منشورات دحلب، الجزائر، 2009، ص56.

ز-مؤازرة التعليم العمومي الفرنسي.[1]

ومن صور الاضطهاد الاستعماري المعادي للدين الإسلامي الناتج عن تدخل الإدارة الاستعمارية في شؤون المسلمين الدينية هو الإعلان ابتداء من مطلع القرن الحالي(العشرين) عن إجراءات منع الجزائريين من التوجه لأداء مناسك الحج خوفا من احتكاك الحجاج الجزائريين بإخوانهم المسلمين في الشرق، فيتأثرون بما يدور من أحداث في تلك البلدان، وعند رجوعهم يشكلون خطرا على الإستعمار في الجزائر، وهكذا منع الجزائريين من أداء أحد أركان الإسلام في السنوات التالية،1903، 1904،1908.[2]

وبذلك أصبح الحج محضور للأربع سنوات بدعوى اعتبارات صحية مختلفة، ثم رخص بأدائه سنة1901 ثمّ في سنة 1902، غير أنّ الحج اكتسى حفاوة إدارية مافتئت تتأكد من سنة لأخرى بالخطب الرسمية وبحضور أحد الحكام وبتعيين رئيس لوفد الحجيج مكلف باجتناب الفوضى في البواخر وبالمحافظة على النظام والتكفل برقابة خفية.[3]

واستمر اضطهاد السلطات الاستعمارية للدين الإسلامي والكيد له، على خلاف الديانتين: اليهودية والمسيحية فحين صدر مرسوم فصل الأديان عن الدولة في 1907/09/27، صارتا الديانتان اليهودية والمسيحية منفصلتان عن الدولة، بينما بقي الدين الإسلامي مربوطا بالدولة بدعوى أنه لا انفصال بين الجانب الروحي والدنيوي في الإسلام. والحقيقة أن إبقاء الدين الإسلامي غير مفصول عن إدارة الاحتلال كان يعني تكريس المزيد من الهيمنة عليه وعلى مؤسساته من قبل المعمرين، وإطلاق العنان للأيدي الأجنبية للأوقاف، والمساجد.[4]

[1]- محمد الطاهر وعلي، المرجع نفسه، ص55.

[2]- عبد المجيد بن عدة، المرجع السابق، ص ص34-35.

[3]- شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص480.

[4]- عبد المجيد بن عدة، المرجع السابق، ص ص32-33.

علاقة الجزائريين المتنصرين بذويهم:

كانت علاقة الجزائريين بالمبشرين مصبوغة في غالبيتها بالحذر منهم نتيجة أعمالهم التنصيرية، وفي كثير من الأحيان تنتقل هذه العلاقة لتصبح في شكل عداوة يبرزها الجزائريين وتتمثل في تحطيم ممتلكات المبشرين أو قتلهم ومنه كيف كانت علاقة المتنصرين بذويهم.

في الحقيقة لم تكن هذه العلاقة تختلف كما هي عليه مع المبشرين، وقد تكون في عمومها أسوأ، ومن القرائن الدالة على عدم قبول الجزائريين للمتنصرين من ذويهم:

-العزل والنبذ، الامتناع عن مصاهرة المتنصرين، الاعتداء على المتنصرين.[1]

المدرسة	عدد المعلمين المبشرين	عدد التلاميذ
جامع الصهاريج	04	125
بني يني	02	30

المدرسة	عدد المعلمين المبشرين	عدد التلاميذ
جامع الصهاريج	04	189
بني يني	02	29

المدرسة	عدد المعلمين المبشرين	عدد التلاميذ
جامع الصهاريج	04	80
بني يني	02	36

تمثل الجداول التالية عدد المعلمين المبشرين والتلاميذ في الجزائر مابين 1875حتى1880.[2]

[1]- محمد الطاهر وعلي، المرجع السابق، ص ص213-214.

[2]- سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص-ص232-233.

علاقة المتنصرين الجزائريين بالمبشرين:

يعتقد المبشرين أن ارتباط الجزائريين المتنصرين بهم كفيل بأن يحافظوا على نظريتهم وبذلك يجنبوهم تأثير إخوانهم السلبي عليهم، أما مصلحة الجزائريين المتنصرين التي يجدونها عند المبشرين تتمثل في تحقيق أغراضهم المعيشية لا غير، فقد وجدوا عندهم المأوى والمأكل والملبس، أما قبولهم للنصرانية كدين فهو أمر جاءهم عن خدعة، وعن جهل وليست المسيحية في نظرهم ذات شأن كبير، والدليل على ذلك أن أحد الجزائريين من منطقة القبائل فرّ من مجلس المبشرين. وذلك عندما أعدوا العدة لتعميده، ويعترف المبشرون أنفسهم أنّ الجزائريين المتنصرين كثيرا ما يعودون إلى دين أجدادهم في رشدهم.[1]

واصلت الإدارة الفرنسية ممارستها، التي أصبحت موقفا تقليديا، فيما يتعلق بمراقبة الزوايا وبث الفرقة بين شتى الطرق الدينية.[2] مما دفع بسلطات الاحتلال بضرب الحصار عليها حتى يتم إفراغها من محتواها مع التشجيع المادي والمعنوي للحركات الخرافية وأعمال الدجل والشعوذة المنتشرة بين الأهالي، وبذلك خطى الإستعمار خطوته الأولى المتمثلة في الإجهاز على كل جماعة أو مؤسسة لها أدنى دور ثقافي، حيث لم تبقى مدرسة إلا ونسّفتها المدفعية نسفا كما لم تنجوا الزوايا بنفسها إلا برضوخها وإذعانها لسلطات الإستعمار، ومنه تفشت البدع والأباطيل التي ألسقها أصحابها زورا وبهتانا بجوهر الدين، زاعمين أنها تقربهم إلى الله زلفى، كضرب الدفوف والرقص، واختلاط الرجال والنساء، وأكل الحشرات السامة، والتشبه بالحيوان الأعجم في مشيته وأصواته.[3]

استطاعت سلطات الاحتلال أن تضم إليها رجال الطرق الصوفية المشعوذين والمنحرفين عن جادة الدين الإسلامي والوطنية الجزائرية، من خلال جعلهم أداة في خدمة أهدافها العليا ضد

[1]- محمد الطاهر وعلي، المرجع السابق، ص ص216-217.

[2]- شارل روبير آجيرون، ص483.

[3]- عبد المجيد بن عدة، المرجع السابق، ص30.

الكيان الجزائري والشخصية القومية الجزائرية، باعتبارهم جامدون ومنحرفون فقد ساعدوا على محاولة نجاح سياسة الفرنسة في الجزائر وذلك لأن الشباب الجزائري المثقف ثقافة فرنسية خالصة أصبح ينفر من الدين الإسلامي "الخرافي".[1]

وفي سنة 1884 (عهد لافيجري) كان عدد النصارى في الجزائر 317.500 نسمة وعدد المسلمين 2.842.497 نسمة، حسب إحصاء رسمي، بذلك تحصل النصارى على قروض أكبر من مصاريف ميزانية الدولة المقدرة بـ: فرنك بينها تحصل المسلمون على 216.340 فرنك فقط ومنه فإن الدعم المادي من الإدارة والحكومة هو الذي جعل الكنيسة تزدهر وتنشط ذلك النشاط الذي جعلها تتوغل في الجبال والصحاري وبذلك وصل عدد الكنائس في الجزائر إلى ثلاثة كاتيدراليات ومئتي كنيسة ومعبد وحلقتي درس.[2]

[1]- رابح تركي، المرجع السابق، ص120.

[2]- أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي، 1830–1954**، ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص138.

المبحث الثالث: موقف الجزائريين من السياسة الفرنسية التعليمية والدينية وانعكاساتها عليهم:

موقف الجزائريين من السياسة التعليمية الفرنسية:

كان للموقف الوطني دور هام في نجاح السياسة التعليمية أو فشلها لأنه يمثل حجر الزاوية لهذه السياسة فإلى جانب العراقيل التي أعاقت مسيرة التعليم في الجزائر كالموقف المعياري للمستعمر والموقف المتردد لحكومة باريس والجمهوريين في نوعية التعليم الذي يكون مناسبا في الجزائر،كان للموقف الوطني أثره في السياسة التعليمية. لقد أظهر الجزائريون بعض التحفضات في إرسال أبنائهم إلى المدرسة الفرنسية بعد أن تبين لهم جليا دورها في القضاء على شخصيتهم.وكان موقفهم من التعليم يشتد باشتداد الإجراءات التعسفية الفرنسية ضد التعليم العربي الإسلامي واللغة العربية وكانوا يرون في محاولة تثقيفهم نوعا من المؤامرة تهدف إلى القضاء على دينهم.والواقع أن الجزائريين لم يرفضوا التعليم كعامل تثقيفي وإنما لأنه عمل سياسي تهدف سلطات الاحتلال من ورائه تحويل الجزائريين إلى رعايا فرنسيين يخدمون المصالح الأوربية دون إعطائهم حق المواطنة الفرنسية مع ما تشمله هذه الكلمة من حقوق سياسية كحق الانتخابات وغيره.[1]

والحقيقة التي لا يمكن إنكارها هو أن الجزائريين لم يكونوا يقبلون بالتعليم الفرنسي لأن مطالبهم الأساسية كانت المحافظة على تعليمهم العربي الإسلامي ولغتهم العربية.فكثيرا ما طالبوا[2] بتأسيس المدارس الحرة (غير الحكومية).لتعليمهم اللغة العربية لآلاف من أطفال الجزائر،وكانت هذه المدارس تبنى من تبرعات الشعب،كما ناشدوا الإدارة الفرنسية بالاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية وثمة الاعتراف بصحافتها والكتابة بها في الدوائر الرسمية وفي المحاكم،وبذلك تمكن بعض

[1]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص116.

[2]- المرجع نفسه، ص126.

الجرائريين، رغم كل المثبطات من الهجرة في طلب العلم خارج الجزائر،فقصد بعضهم الأزهر أو الحجاز أو الشام وقصد بعضهم الأخر تونس أو المغرب الأقصى.[1]

انعكاسات السياسة التعليمية على الجزائريين:

1- تهجير العلماء والمعلمين المدافعين عن اللغة العربية والرافضين لسياسة الفرنسة.

2- إتباع سياسة التجهيل للقضاء على اللغة العربية.

3- غلق المدارس ومنع المعلمين من التعليم العربي.

4-ا لتفتيش الدائم لمجالات التعليم الباقية لغرض تطوير الفرنسية والقضاء على اللغة العربية.

5- إدخال الفرنسية إلى المساجد والمدارس.

6- إيهام الناس بأن اللغة الفصيحة صعبة.[2]

7- نقص فاحش في نسبة المتعلمين في المجتمع الجزائري وانتشار الأمية بين أفراده بصورة مزعجة، خلال مرحلة الفرنسة وما قبلها.

8- عدم اتساع التعليم وخاصة في مراحله الأولى بما يناسب الزيادة الكبيرة في عدد السكان سنويا وهذا يعني مزيد من انتشار الأمية بمرور السنين.

9- ضعف التعليم الفني بوجه عام بالنسبة للتعليم العام.

10- نقص الإمكانيات المادية والتجهيزات الدراسية بالنسبة للجزائريين مما لا يوفر ظروفا ملائمة للتوسع في التعليم أو زيادة فعاليته ،لتحسين مستواه.[3]

11- كل الأنظمة والقوانين التي صدرت في حق تعليم الجزائريين كانت ضعيفة وغير كافية لتنشيط هذا التعليم .

---

[1]- أبو قاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج5، طبعة خاصة،عالم المعرفة، الجزائر،2009، ص ص162-163.

[2]- سعيد بوخاوش، الاستعمار الفرنسي والسياسة الفرنسية بالجزائر، دط، دار تفتيات للنشر،2013، ص ص76و80و92.

[3]- رابح تركي، المرجع السابق، ص ص162-163.

12- لم تشهد المدارس الإسلامية تغييرا جذريا إلا في إصلاح 1895.

13-كانت المدارس الإسلامية العربية الفرنسية غير كافية وغير قادرة على تخريج رجال الدين والقضاء الأكفاء ولهذا هاجرها الجزائريون.[1]

14- تحرش المعمرون ضد المدارس الفرنسية والمدرسات، وتقلص عدد التلاميذ إلى (1150) تلميذ في سنة 1880 و81 تلميذا ثانويا في 1889.

15- وفي سنة 1914 بقيت حصيلة تمدرس الجزائريين ضعيفة 47.26342 تلميذ أي أقل من 5% من الأطفال المسلمين و89 ثانويا سنة 1899(180 في 1910، 386في 1914)وكانوا ينتمون في الغالب من العائلات الكبيرة وأقل من مائة في التعليم العالي.[2]

16- عملت سلطات الاحتلال على تزوير تاريخ الجزائر من خلال غرس فكرة خطيرة في أذهان الناس مفادها أنه لا توجد أمة جزائرية وذلك من أجل تبرير الاحتلال الفرنسي وإعطائه صبغة شرعية.

17-كانت السلطات الفرنسية ترسل ببعض أبناء الموظفين والعائلات الموالية لها إلى المقاطعات والمدن الفرنسية في جولات سياحية ودراسية وتحذيرية أحيانا وأخرى لغرس وجهة نظرهم في عقول بقية السكان كما لهم من تأثير ونفوذ عظيمين.[3]

18- عمل الاستعمار على تحقيق سياسة الفرنسة والإدماج والتجنس والقضاء على الشخصية الجزائرية ولما عجزت فرنسا على فرض هذه السياسة الهدامة بواسطة القوانين، جعلت من التعليم وسيلتها لتحقيق الأهداف وقد جعلت من المدرسة وسيلة لتجريد الشعب الجزائري من شخصيته الإسلامية العربية تدريجيا،وكانت سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر تتأرجح بين فكرتين تنادي إحدهما بتعليم الجزائريين تمهيدا لفرنستهم وإدماجهم في فرنسا،أما الفكرة الأخرى فتنادي بحرمانهم

[1]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص62.

[2]-Mahfoud Kaddache; l'algerie des algeriennes l'algériens de la prébistoire à 1954, achevé d'imprimer sur les presse ENAG, 2009, page 688.

[3]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص ص153و157.

من كل تعليم سواء كان باللغة الفرنسية أو باللغة العربية خوفا من انتشاره والذي سيهدد نفوذ الإستعمار في البلاد.[1]

موقف الجزائريين من السياسة الدينية الفرنسية:

يتضح جليا موقف الجزائريين من السياسة الدينية الفرنسية برفضهم إقامة المبشرين بين ظهرانيهم، وإهانتهم في عدة مرات، أهمها تلك التي وقعت سنة 1876. ومن بين المبشرين الذين تعرضوا للإهانة المبشر **كروز père creuzat** من طرف جماعة قرية آيت فراح وذلك عند ما خاطب فيهم ممهدا الطريق لقدوم الكاردينال لافيجري إليهم إلى جانب حديثه عن النصرانية، أكبر دليل على عدم موافقة الجزائريين على إستقرار المبشرين في قراهم بالإضافة إلى أدلة أخرى تبرز عدم قبول الجزائريين للحركة التبشيرية تلك التي سلطت عليهم الشكاوي التي قدموها لسلطات الإحتلال ضد مبشري جمعية **الجزويت**.

عندما قام أعضاؤها بتهريب الأطفال من جرجرة إلى الجزائر العاصمة ثم إلى فرنسا، وقد بلغ رفض الجزائريين في الجنوب ذروته، حيث أن المبشرين إذا أهينوا أو سرقوا في منطقة جرجرة، فإنهم في الصحراء الجزائرية قد أعدموا عندما حاولوا الدعوة إلى النصرانية والتمهيد للسلطات الفرنسية لاحتلال هذا الجزء من البلاد.[2]

وبذلك عارض الجزائريون حركة التبشير منذ البداية لأنها خطر على هويتهم ودينهم. فتحصنوا أولا في بيوتهم، ثم رفض إرسال أبنائهم إلى مدارس الإدارة الفرنسية خوفا عليهم من التنصير.

واحتجوا على تحويل المساجد إلى كنائس،وحين انتقل العمل الديني الفرنسي من المدن إلى الأرياف ظهرت ردود فعل الجزائريين في بعض المناطق مثل **الزواوة، الشلف**.[3]

---

[1]- أنيسة بركات درار، **التأثير الثقافي للأسرة الجزائرية من الاحتلال إلى استرجاع الاستقلال**، مجلة الثقافة، تصدر عن وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، عدد 82، 1984، ص200.

[2]- محمد الطاهر وعلي، المرجع السابق، ص ص 208-209.

[3]- أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص139.

موقف الزوايا:

لعبت الزوايا دورا بارزا في الحفاظ على الشخصية العربية الإسلامية الجزائرية من التفسخ والذوبان في بوتفة التبشير،فعملت على تعليم القرآن الكريم وتحفيظه ونشره بين الأجيال وتعليم بعض العلوم الدينية واللغوية، واحتضنت الفقهاء وأوت المساكين وقدمت لهم مساعدات مادية وثقافية، فتخرج منها أجيال من المثقفين وارتبط البعض منهم بحركة النهضة الفكرية الإصلاحية في القرنين 19و20م، ويضيف توفيق المدني في هذا الصدد "لبعض الطرق الصوفية بقطرنا هذا **الجزائر** مزرية تاريخية لا يستطيع أن ينكرها حتى المكابر تلك هي أنها استطاعت أن تحفظ الإسلام لهذه البلاد، وعمل رجالها على إرجاع الضالين إلى السواء السبيل،ولولا تلك الجهود العظيمة التي بذلوها والتي تقف أمامها المعترف المعجب لما كنا نجد الساعة في البلاد أثر للغة ولا لعلوم الدين".[1]

وكان للمرابطين ورجال الزوايا دور في رفض التنصير وإبعاد إتباعهم،فكان المتصلون منهم بالسلطة الفرنسية يحتجون.

لديها وينذروها بسوء العواقب،مثل ما فعل **ابن علي الشريف**،وقد وصلت المقاومة ورفض الجزائريين ضد هذه السياسة (**تنصير وتبشير**) إلى استعمال العنف ضد المقاومة والتخلص من بعضهم جسديا في الصحراء مثل مقتل **دي فوكو**[2]ومنه اعتبرت الزوايا حصونا للعقيدة والإيمان،فقد ركزت على تعليم اللغة العربية بهدف تعليم الدين ونشره، وبذلك عملت الزوايا على الإبقاء على مبادئ الشخصية العربية الإسلامية الجزائرية،بمقاومتها سياسة التنصير،وعليه ساهمت في حماية المجتمع من الانصهار والذوبان ثقافة المحتل وعقيدته.[3]

---

[1]- سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص ص386-387.

[2]-أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص140.

[3]- عبد العزيز شهبي، **الزوايا والصوفية والعزابة والإحتلال الفرنسي في الجزائر**، دط، صدر هذا الكتاب من طرف وزارة الثقافة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية، 2007،ص ص43-44.

انعكاسات السياسة الدينية على الجزائريين:

عملت سلطات الاحتلال على إظهار العلماء والمفتين بصورة مشينة أمام العوام لاسيما بعدما رأت أنهم سبب عدم تقدم الإحتلال وبسطه على كافة التراب الجزائري. ولهذا قدمت هؤلاء العلماء بصورة غير حقيقية، فالعالم المصلح المجاهد الذي يوقظ النيام ويدعو للإيمان والعمل والعلم والإصلاح، كل من يفعل ذلك يعتبر كافراً ملحداً، لاشك أن خلو البلاد من المعلمين هو قضاء على الدين واللغة.

لقد عمل الإحتلال على التقليل من تأثير الدين الإسلامي في نفوس الجزائريين ويمكن أن يدلل ذلك الإحتجاج الذي قام به الكاردينال "**لافيجري**" على سلطات الإستعمار عندما سمحت لسكان جرجرة بأداء فريضة الحج، وذلك بعد أن رفع الجنرال "**شانزي**"الحصر الذي كان مفروضا على الجزائريين من أجل زيارة البقاع المقدسة، بالإضافة إلى اختطاف أبناء الجزائريين وتعليمهم وتعميدهم ثم إرجاعهم بعد ذلك كعاملين في صفوفهم وهي من الجرائم التي وقعت إبّان الإحتلال.[1]

[1]- سعيد بوخاوش، المرجع السابق، ص ص 76 و79 و91.

استنتاج:

ما يمكن أن نستنتجه مما تم ذكره سابقا هو:

كان لسقوط نظام الإمبراطوري في فرنسا إنعكاسا مباشرا على المستوطنين في الجزائر، وذلك في ظل الوضع السياسي الجديد الذي أسفرت عنه الحرب الفرنسية البروسية بقيام ما تسميه مدرسة التاريخ الإستعماري بـ: (النظام المدني) وبالتالي رأت فرنسا فشل القوة العسكرية في الجزائر، فراحت تبحث عن وسيلة أخرى لبسط سيطرتها ونفوذها على الجزائريين.

فوجدت في السياسة التعليمية أنجح وأحسن وسيلة لتحقيق غايتها الإستعمارية من خلال إصدار مجموعة من المراسيم والقرارات تنظم التعليم الأهلي، فقامت بفتح أكبر عدد ممكن من المدارس الفرنسية، إلا أنّ هذه المدارس، لم تكن مخصصة لعامة الجزائريين، بل كانت مخصصة لأبناء الأغنياء والعائلات الموالية لها، كما تحكمت سلطة الإحتلال في وضع البرامج التعليمية وتوزيع الساعات والدروس، وبذلك حظيت اللغة الفرنسية بحظ أوفر من اللغة العربية، حيث خصصت أربع ساعات للغة الفرنسية، بينما ساعتين للغة العربية مع العلم أنّ اللغة العربية لم تكن تقدم في وقتها إلا بطلب من الأهالي من الحاكم العام.

كما أنّ المتتبع لخطوات الإستطان والإحتلال يدرك تلك الحقيقة المرة المتمثلة في أن ّعهد الحروب الصليبية لم ينته، وأن الحرب التي شنتها فرنسا على الجزائر بينما هي إلا إمتداد للجهود الصليبي، وبذلك شجعت سلطة الإحتلال الحملات التبشيرية في الجزائر، ومنه إستخدمت كل الوسائل والمغريات للقضاء على الدين الإسلامي، من خلال إلغاء منصب قاضي المسلمين، وبالتالي تضاعفت العمليات الصليبية من خلال نشر الرعب والخوف بين الجزائريين، وتحطيم الثقافة والتعليم الإسلاميين، وربط الجزائريين بالقضاء النابليوني، وعليه أدركت سلطات الإحتلال أنّ المهمة الإستعمارية ثلاثية الأبعاد إذا هي تتمثل في: (الجندي، المعمر، المعلم) ولعل أخطر هذه الثلاثية الإستعمارية الركن الثالث (المعلم) إذ يعمل على نشر ثقافة ولغة المستعمر.

إنّ الجزائريين لم يظلوا مكتوفي الأيدي بل أبدوا معارضتهم على السياسة الدينية والتعليمية الفرنسية.

لقد كان للسياسة التعليمية والدينية الفرنسية انعكاسات على الجزائريين أهمها:

1- إتباع سياسة التجهيل، للقضاء على اللغة العربية.

2- إغلاق المدارس ومنع المعلمين من التعليم العربي.

3- القضاء على الهيئة الدينية.

4- مراقبة الزوايا والكتاتيب.

5- جعل المدرسة وسيلة لتجريد الجزائريين من شخصيتهم الإسلامية العربية.

الفصل الثالث

نماذج أخرى عن الأوضاع الثقافية

المبحث الأول: الصحافة

المبحث الثاني: الجمعيات

المبحث الثالث: النوادي

المبحث الأول: الصحافة :

تعد الصحافة العربية من أبرز القنوات التي وظفت لإيصال الفكر الإصلاحي التجديدي إلى الناس، وأن المقالة الصحفية من أمضى الأسلحة لمقاومة حملة التخريب التي أحدثتها السلطات الاستعمارية، وساندها الطرقيون بإبقاء الجزائريين في وضعية اجتماعية وثقافية هزيلة، فزادت هذه الصحف تدعوا الجزائريين إلى التشبث بمقوماتهم الإسلامية العربية، وفي الحقيقة أن الجرائد ماهي إلا مدارس متجولة ليست محصورة بين جدران ولا يختص بها مكان دون مكان وهي أوسع دائرة الإرشاد من كل دوائر التعليم، تهذب العامة وترتب أفكار الخاصة وتقرب الأمم المتباعدة وهي سجل الأخبار ووعاء التاريخ وتقويم الزمن.[1]

ومنه يعرفها **عمر راسم** بقوله: "الصحافة هي ترجمان الأمم، وهي أعظم واسطة يبلغ نفعها مصادر الخدمة العمومية، ووظيفتها أكبر الوظائف في الإسلام، لأنها أحكم الوسائل وأقوم السبل لتربية الشعوب وترقية الأمم، فهي الألة المؤثرة في النفوس بالترغيب والترهيب، والأمر والنهي والحض والزجر.[2]

لم تعرف الجزائر الصحافة إلا مع الاحتلال الفرنسي وذلك من خلال الصحائف الفرنسية الكولونيالية. التي كانت تصدر في الجزائر متبعة في إصدارها نفس النمط المتبع في فرنسا والتي كانت تابعة في سياستها العامة للصحافة الفرنسية بأحزابها، ومواقفها المختلفة والشيء المميز فيها هو اهتمامها الزائد لمصالح الكولون وإهمالها لمصالح الجزائريين ومن ثم فلم تكن تهم الجزائريين في شيء لأنها كانت تهدف إلى نشر أوامر الإدارة الفرنسية والقضاء على رجال المقاومة الذين وقفوا في طريقها.[3]

[1]- عبد المجيد بن عدة، المرجع السابق، ص141.

[2]- إ براهيم مياسي، المرجع السابق، ص243.

[3]- عماري خالدية، **النضال السياسي للشبان الجزائريين ما بين 1900و1919**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، 2013-2014، جامعة تيارت، ص57.

يعود ظهور الصحافة بالجزائر لتظافر مجموعة من العوامل والظروف نذكر منها مايلي:

1- تقلص الثقافة العربية الجزائرية وحالة الجمود التي كانت تعيشها الجزائر منذ 1830

2- انقطاع الاتصالات الثقافية والحضارية بين الجزائر والعالم الإسلامي حتى كاد الجزائريون يفقدون الصلات التي كانت تربطهم بالأمة العربية.

3- النزعة الاستقلالية التي ضلت حية في نفوس الجماهير الجزائرية.

4- احتكار الفرنسيين للصحافة إلى غاية 1900.

5- انتشار المطابع بالجزائر وكثرتها.

6- احتكاك الجزائريين بالمشارقة والمغاربة بعد عملية الهجرة الجزائرية نحو هذه الدول والأخذ عن هذه الدول في مجال الصحافة.[1]

وهكذا صدرت في الجزائر في الفترة الواقعة بين 1908و 1914 العديد من الجرائد التي يمكن تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأول: يتضمن الجرائد الراغبة في نشر الأخبار والمعارف العربية والغربية، وهذا القسم كان يتلقى الدعم من الحكومة الاستعمارية.

القسم الثاني: يشمل الجرائد الراغبة في إيقاظ الشعور الوطني وبعث أفكار سياسية وكانت الرقابة شديدة عليها من قبل سلطات الاحتلال، وعرضة للمنع والعقاب كلما تتاح الفرصة للسلطات

[1]- نايلي عنتر، **الحياة الثقافية والدينية بالجزائر، (1900-1930)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2012-2013، ص79.

الحاكمة، ولعل من أبرز الجرائد العربية الإسلامية التي ظهرت في هذه المرحلة وكان لها تأثير كبير على الرأي العام الجزائري وتركت بصماتها واضحة على مسار الحركة الإصلاحية الجرائد الآتي ذكرها.[1]

1- جريدة المنتخب: مجهولة الاسم ظهرت سنة 1877 في قسنطينة. وهي ناطقة بالعربية كملحق لجريدة (**البروقري دي ليست**) التي كانت تصدر في قسنطينة. ويذكر من اطلع على محتواها أنها كانت عربية وأنها هاجمت الشيخ عبد القادر المجاوي على أرائه التي أظهرها في رسالته (إرشاد المتعلمين) ودعت إلى إدماج الجزئريين في الثقافة الفرنسية، وهذه الجريدة المجهولة غير معروفة صدرت مؤقتا لتؤدي مهمة عاجلة، وهي الإساءة للثقافة العربية ودعوة **المجاوي** إلى الإصلاح والتعلم.

ونعتقد أنه لم يصدر منها سوى بضعة أعداد ومع ذلك فإليها يرجع الفضل في لفت الأنظار إلى أراء المجاوي وإلى الموقف من قضية الحضارة.[2]

2- جريدة النصيح (**An-Nacih**) تأسست يوم 04 جمادى الثانية 1317هـ الموافق لـ: 1889/10/10م على يد أحد الفرنسيين المستعمرين يدعى **إدوار غاسلان Edaurd**) **gasselin**).

وكان شعار هذه الجريدة – احترام الدين – إتحاد الجنسين وتخدم فرنسا أولا وأخيرا، بذلك لم تكن ذات إتجاه سياسي بل كانت ذات مقصد تجاري، توقفت بعد سنة 1900، وذلك بوفاة صاحبها، فعوضت بفريضة الحج ثم المنتخب في مصالح الغرب.[3]

3- جريدة أستر الشرق : (**l'Astre d'orent**): أسسها الضابط **سيرقال**. وكان هدفها فتح منبر لجميع عرب البحر الأبيض المتوسط حاملا إليهم أخبار فرنسا ثم العامة من طنجة، وبناء على

[1]- عبد المجيد بن عدة، المرجع السابق، ص142.

[2]- أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر ثقافي،ج5** ، ص-ص232-233.

[3]- إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص244.

سيرقال فإن جريدة أستر الشرق كانت أسبوعية تصدر كل خميس، وأنها كانت تلجأ إلى التمويه، ويبدو أنّ الصحيفة قد أفلست سنة 1883م، ولاندري ما العلاقة بين هذه الصحيفة وصحيفة المنتخب. ولعل القدر المشترك بين هذه المحاولات هو أنها صدرت في الجهة الشرقية من البلاد وأنها محاولات لنشر الفكر الاستعماري بطريقة غير رسمية، أما الطريقة الرسمية فهي التي حذفتها وتفننت فيها المبشر.[1]

4- جريدة المغرب: وهي أسبوعية صدر العدد الأول منها في 10 أفريل 1903الناطقة باللغة العربية ذات تجاه إصلاحي أصدرها **بيار فونتانا** الفرنسي، شعارها جريدة سياسية اقتصادية علمية أدبية تجارية، تصدر يومي الثلاثاء والجمعة وقد قال عنها محمد عبده "إنها رغم عيوبها تمثل بالنسبة للجزائريين شعاعا مضيئا نظرا لأنهم كانوا محرومين من الصحف التي تنطق باسمهم وبلغتهم القومية" وقد وصفها الدكتور أبو قاسم سعد الله بأنّ توجهها كان إصلاحيا بحكم وجود مجموعة من كتّابها كانوا ضمن الحركة الإصلاحية من أمثال الشيخ **عبد القادر المجاوي** و**ابن موهوب**[2] وغيرهم.[3]

5- جريدة المصباح: هي أول جريدة عربية فرنسية يؤسسها جزائري كانت المصباح تصور الشباب الجزائري وتفكيره تأسست من طرف العربي فخّار (مدرس بمدينة وهران 1904- 1905) بمساعدة أخيه فخّار بن علي (أستاذ بمدينة ليون الفرنسية) فكانت تصدر أسبوعيا وتعمل من أجل تكوين جزائريين وفرنسيين. لم يكتب لها أن تعمر طويلا وذلك لعدم وجود مشجعين لها من القرّاء، الأمر الذي حملها على التوقف في فيفري 1905 على الرغم من أن المصباح حاولت الدفاع عن حقوق

[1]- أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص233-234.

[2]- ابن موهوب، (1866-1939) ولد بمدينة قسنطينة من أبرز أعماله تأسيس نادي صالح باي عين مفتي للمذهب المالكي، ينظر محمد ناصر، **المقالة الصحفية الجزائرية،1903 -**1931، ج2 ، دط، صدر هذا الكتاب عن وزارة الثقافة،2007، ص218.

[3]- عماري خالدية، المرجع السابق، ص ص58-59.

الأهالي المضطهدين وتوفير فرص العمل للعاطلين، وناشدت الإدارة الفرنسية بضرورة توسيع شبكة المدارس لأبناء الجزائريين.[1]

6- جريدة المسلم:جريدة صدرت في 1909 بقسنطينة للفرنسي **داليس(dalis)** نزعتها حكومية لم تعمر طويلا.[2]

7- جريدة كوكب إفريقيا: أسسها **محمد كحول** وتولى رئاستها، وكانت تحمل شعار "جريدة سياسية دينية فلاحية، علمية، تجارية، صناعية" وهي تصدر كل يوم جمعة اتخذت هذه الجريدة وسيلة لنشر اللغة العربية فقد وصلت المقالات التي نشرتها الجريدة في ميدان الدين واللغة والتربية حوالي 15 مقالا شارك في تحريرها المجاوي ومحمد كحول (المحرّر) و**ابن الموهوب** وغيرهم من المثقفين. وقد حازت على شعبية واسعة في أوساط الإصلاح الديني، فقد كانت هذه الجريدة تخوض في المسائل السياسية وتتجنب كل ما من شأنه أن يؤدي إلى طرد صاحبها من وظيفته.[3]

8- جريدة الجزائر: أصدرها الفنان **عمر راسم**[4] بتاريخ 1908/10/27 ولم يكن عمر هذه الصحيفة طويلا إذ تعرضت للمنع بعدما صدر منها عددين فقط.[5]

9- جريدة الإحياء: أول جريدة تصدرها امرأة مستشرقة بالجزائر العاصمة باللغة العربية أنشأتها الآنسة **جان ديرايو(jeanneduraieux)** وهي فرنسية الأصل، صدر أول عدد منها

---

[1]- عبد المجيد بن عدة، المرجع السابق، ص144.

[2]- إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص246.

[3]- عبد المجيد بن عدة، المرجع السابق، ص ص144-145.

[4]- عمر راسم، ولد في03-01-1884، بالجزائر العاصمة وهو من عائلة عريقة في ضروب الفن التشكيلي سعت إلى إبراز التراث التقليدي الإسلامي للشعب الجزائري، اشتهر بفن الرسم والفنون وكان قد عمل في جريدة المبشر،ينظر عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ، ماقبل التاريخ إلى 1962**، ج2 ، ط1 ، دار المعرفة،الجزائر، 2009، ص282.

[5]- زيلوخة بوقرة، المرجع السابق، ص ص104-105.

يوم1907/02/17 وتظهر مرتين في الشهر وتحتوي على مجموعة من المقالات المختلفة من أدبية وإخبارية تتعرض فيها لأهم أحداث الساعة في العالم الإسلامي.[1]

10–جريدة الإسلام: أنشأها **الصادق دندان** سنة 1908م بالاشتراك مع عز الدين القلال في الجزائر العاصمة واستمرت تصدر باللغة العربية والفرنسية من (1912 إلى 1913)، ثم باللغة الفرنسية حتى عام 1914 وكانت وطنية الاتجاه إصلاحية النزعة.وقد حددت جريدة الإسلام في فيفري في 1911 مطالب الشبان الجزائريين والتي تتخلص في المساومة أمام القانون وتوزيع أعباء الضرائب بعدل، والمعاملة الإدارية المنصفة والارتقاء لمن ساهم في الخدمة العسكرية.[2]

11– جريدة الرّشيدي: تصدر بالفرنسية في مدينة جيجل بين(1911–1914)، وكانت أسبوعية وصاحبها فرنسي يدعى **أوبوتي**، كانت تظهر كل يوم جمعة بأربع صفحات وتتضمن أخبار محلية وأخرى عن الحياة الاجتماعية في الجزائر والوسائل التي يجب اتخاذها لوقف العداء بين الجزائريين والفرنسيين، بذلك كان هدفها خدمة التقارب بين العناصر الأوربية والأهلية.[3]

12– جريدة الفاروق: أصدرها **عمر بن قدور** الجزائري واستمرت إلى سنة1915 وهي تعتبر من الصحف الوطنية الناجحة، وهي صحيفة أسبوعية إسلامية وطنية، أخلاقية اجتماعية، شعارها"قلمي لساني ثلاث بفؤادي ديني وجداني، وحب بلادي" وقد عالجت القضايا المتعلقة بالعالم الإسلامي، واعتبرها **فليب دي طراري** من الصحف العربية الرائدة قبل الحرب العالمية الأولى، وشاطرت صحيفة الفاروق طروحات الحق الوهراني بقلم عمر **بن** قدور الذي اهتم بنفس القضايا بروح وطنية صادقة إذ نجده في مقال له تحت عنوان "طور جديد للجزائر والجزائريين" الفاروق عدد 20، فبراير 1914، يحذر المسلمين من الخطر الماحق الذي هددهم من جرّاء بعض الدعوات الجديدة التي تزيد الأمة

[1]– إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص245.

[2]– عماري خالدية، المرجع السابق، ص59.

[3]– نايلي عنتر، المرجع السابق، ص83.

الإسلامية الجزائرية أن تمتزج بالعائلات "الفرنساوية" ويرى أنه على الشباب المفرنج إذ كان يريد إصلاح أمته فعليه أن يدعو إلى التثبيت بملتها وقوميتها.[1]

13- جريدة الحق الوهراني: جريدة أسبوعية، صدرت بمدينة وهران محررة في أول الأمر بالفرنسية وبداية أفريل 1912 أضيفت لها صفحات بالعربية مديرها فرنسي يدعى **تابيي-(tapie)** إعتنق الإسلام وأخلص له، بسبب اتجاهها الوطني الصريح وصدق لهجتها، صودرت من طرف المستعمرسنة 1912 بعد أن صدر منها46 عدد.[2]

14-جريدة ذو الفقار: أصدرها **عمر راسم** بتاريخ 1913/10/05 التي كانت تتضمن أفكار مشتقة من المدرسة الإصلاحية لمحمد عبده وجمال الدين الأفغاني ولم يكتب لهذه الصحيفة الدوام إذ مع إعلان الحرب العالمية الأولى أوقفت الجريدة وألقي القبض على مؤسسها بتهمة الاتصال بالعدو وحكمت عليه بالسجن مع الأشغال الشاقة.[3]

15- جريدة البريد الجزائري: صدرت في أوت 1913 بالجزائر لصاحبها **محمد عز الدين القلال** خطتها مقاومة انحطاط الأخلاق قبل كل شيء، لم يصدر منها سوى أربع أعداد.[4]

وهكذا فخلال العقد، خلق الجزائريون صحافة مؤثرة بلغتهم الخاصة وقد كانت قسنطينة والجزائر ووهران مراكز للنشاط الصحفي خلال هذا العهد ولاشك أنّ شكل وتكتيك الصحافة الجزائرية الأولى كان يفتقران إلى شيء، ولكن روحها واتجاهها، والقضايا المدروسة كانت هامة كثيرا في بلورة القضية الوطنية للرأي العام الجزائري ومن القضايا التي أتاحت للصحافة الوطنية فرصة ذهبية للهجوم على

[1]- عماري خالدية، المرجع السابق، ص63.
[2]- إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص246.
[3]- زيلوخة بوقرة، المرجع السابق، ص ص106-107.
[4]- إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص247.

الإدارة الفرنسية قضية التجنيد الإجباري بالنسبة للجزائريين فقد أثارت هذه القضية مناقشات حادة في المجلس الوطني الفرنسي.[1]

ومنه لعبت الصحافة الجزائرية دورا كبيرا في بعث النهضة الحديثة للجزائر والمساهمة في ازدهار الحياة الثقافية بها مطلع القرن 20م، ومن بين الإنجازات التي قامت بها الصحافة مايلي:

1- إيقاظ الضمير الوطني في نفوس الكثير من الجزائريين بعدما تسبب الإستعمار في نسيانهم

2- لفت الانتباه إلى الخطر الذي يهددهم وهو الإستعمار الذي اكتسح أرضهم وحولهم إلى عبيد عندهم

3- الدعوة إلى اليقضة العامة وتصحيح الأوضاع الداخلية في الجزائر ومقاومة الإستعمار والاستبداد والانحطاط الاجتماعي.

4- المساهمة في التعبير عن المطالب الوطنية لرجال السياسة.

5- محاربة البدع والخرافات التي استخدمها الإستعمار كوسيلة لاستبعاد الجماهير واستعلالهم.[2]

[1]- أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية الجزائرية،1900 -1930،ج2 ، ط4، (منقحة) دار الغرب الإسلامي، بيروت،لبنان، 1992، ص ص135-136.

[2]- نابلي عنتر، المرجع السابق، ص86.

المبحث الثاني: الجمعيات:

لقد كانت الجمعيات ومختلف النوادي الثقافية، هي متنفس الحقيقي للطبقة المثقفة الجزائرية منذ النصف الثاني من القرن19 م وبداية القرن20 م، لأنّه من أساليب الإستعمار طمس معالم الشخصية الجزائرية وكانت متعددة الأشكال، وذلك من خلال الدعوة التبشيرية وتمجيد عظماء فرنسا من خلال دروس التاريخ التي كانت تدرس لأبناء الجزائريين وهذا ما جعلهم يستخدمون أساليب جديدة لتحقيق هذه الغاية، وذلك من خلال الجمعيات والمؤسسات الثقافية تستطيع أن تجلب بمغرياتها عدد أكبر من الشباب الجزائري عن طريق ترددهم عليها، فامتازت الفترة الممتدة ما بين 1900 و1914، ببروز الكثير من الجمعيات الثقافية والإجتماعية التي شكلت المنابع الفكرية والنواة السياسية الأولى، كما كان لها دور بارز في بلورة الوعي الثقافي، فإن ظهور هذه الجمعيات كانت متأثرة بما يحدث في الخارج في تونس مع ظهور الجمعية الخلدونية 1869 والصادقية وغيرها.[1]

ويبدو أن أول ما بدأ هذا النشاط كان بمبادرات فرنسية من الفرنسيين المتعاطفين مع القضايا الجزائرية أو بدفع من الإدارة الأهلية، وبذلك ظهرت الجمعيات لأول مرة خلال العشرية الأولى من هذا القرن.[2] أما ما قبل ذلك فلم تكن سوى نوعين من الجمعيات المدعومة من الحكومة العامة وهي: الجمعيات الخيرية التي تتولى الإشراف على توزيع المساعدات الخيرية والصدقات على الفقراء في المدن والثانية جمعيات احتياطية تتألف عادة من المزارعين لحماية الفلاحين من السنوات الجفاف، وهما لاشك فيه أن الجزائريين أردوا اقتفاء الطريق الذي سارت عليه أوروبا والاستفادة من التشريع الجديد الذي صدر في 01-07-1901 وهو قانون ينظم تأسيس الجمعيات الثقافية والخيرية

[1]- عماري خالدية، المرجع السابق، ص ص67-68.

[2]- أبو القاسم، سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي،1830 –1954**، ج5، المرجع السابق، ص319.

صدر بفرنسا وأصبح ساري المفعول لمستعمراتها، ومن هنا جاء ميلاد العديد من الجمعيات الثقافية والخيرية والرياضية التي كانت تظهر بين الحين والآخر، وانتشرت في كل القطر الجزائري.[1]

ومن بين المنظمات الثقافية التي ساهمت في النهضة الجزائرية الجمعية **الراشيدية** التي أسسها شبان جزائريون من خريجي المدارس الفرنسية الجزائرية سنة 1894. وكانت الجمعية تصدر نشرة بالعربية وبالفرنسية وتعقد سلسلة من المحاضرات الهامة وتساعد على نشر التعليم والأخوة.[2]

ويشر برنامجها إلى أن أهم هدف لها هو مساعدة الشباب الجزائري على العمل، والتفكير، والعيش عيشة حديثة[3]، ومن بين الوسائل التي ركزت عليها لتبليغ رسالتها إلقاء المحاضرات، لتوعية الشعب الجزائري ونشر الثقافة الإسلامية للحفاظ على الشخصية العربية الإسلامية، وبما أن هذه الجمعية كانت تضم قدماء تلاميذ المدارس فإن أهدفها كانت متركزة على اهتمام بهذه الفئة، مع إعطاء هذه الأهداف صبغة سياسية بمحاولة تعريف هؤلاء على الثقافة الفرنسية لتمكين إدماجهم في الوسط الفرنسي وقد نص البند الثالث من أهدافها، على ضرورة تنظيم دروس ومحاضرات لتمكين التلاميذ من معرفة اللغة العربية، وهذا لا يعني أن الجمعية لم تكن تهتم باللغة العربية فقد كانت الدروس تعطى باللغتين ويظهر ذلك من خلال المحاضرات التي كانت تلقى بها، وقد شارك فيها العديد من النخب المثقفة مثل:**ابن تهامي وعبد الحليم ابن سماية** وغيرهم.[4]

ومن بين أهم المحاضرات التي نظمتها الراشدية سنة1907:

أ- ابن برايهمات، تاريخ الطب، بالعربية.

ب- ابن تهامي، مرض السل، بالفرنسية.

---

[1]- نايلي عنتر، المرجع السابق، ص ص68-69.

[2]- إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص240.

[3]- أبوقاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، 1900 -1930**، المرجع السابق، ص139.

[4]- عماري خالدية، المرجع السابق، ص68.

ج- عبد الحليم ابن سماية، تاريخ الأدب العربي، بالعربية.

د- ابن زكري، الإسلام واللغات الأجنبية، بالعربية.

هـ- عبد القادر المجاوي، الحضارة العربية قبل وبعد الإسلام، بالعربية.[1]

ومن خلال عناوينها نلاحظ أنها تعالج المواضيع ذات البعد السياسي والوطني، وكان دورها الأساسي هو تشجيع الأهالي وتوفير الخدمات ما بعد التخرج، وفي سنة1908 توسيع نشاطها حيث وزعت مساعدات عينية لفائدة ثمانية مدارس، كما نظمت دروس للكبار وكان لها فروع في كل أنحاء القطر الجزائري.[2]

ج-جمعية الطليعة: أول جمعية رياضية أسسها الشبان سنة 1895، وقد تكونت من خريجي المدارس (الفرنسية/العربية) من أطباء ومعلمين وكان من أبرزهم **ابن التهامي ومحمد صوالح**، وأما عن الجديد فهو إظهار جدارة وقدرة العنصر الجزائري في جميع الميادين وتتلخص أهدافها في تكوين النشىء على شتى الأنواع الرياضية ولعلهم بهذا العمل أرادوا إبراز إمكانية قدراتهم الفكرية والجسدية أمام خصومهم الأوروبيين على الرغم من تسلط المستوطنين وتقييد الحريات العامة بالنسبة للعنصر المسلم.[3]

ج-الجمعية التوفيقية: تأسست في الجزائر العاصمة بمبادرة الشباب الجزائري، وذلك في محيط فرنسي، واستطاعت استقطاب عدد كبير من الأعضاء، وترأسها أحد الشبان الجزائريين الدكتور ابن تهامي، وكانت تنظم الدروس وإقامة المحاضرات العلمية ومحاربة الأمراض بالرغم من أنها كانت ذات طابع فرنسي، وكانت الجمعية تنظم كل جمعة على الساعة السادسة والنصف مساء دورات ومحاضرات متنوعة ومختلفة باللغتين العربية والفرنسية.[4]

[1]- إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص240.

[2]- عماري خالدية، المرجع السابق، ص69.

[3]- نايلي عنتر، المرجع السابق، ص72.

[4]- عماري خالدية، المرجع السابق، ص69.

وبناء على قانونها الأساسي، فإن هدفها كان جمع أولئك الجزائريون الذين يرغبون في تثقيف أنفسهم وتطوير الأفكار العلمية والإجتماعية.[1]

كما كانت غايتها نشر العلوم وبثها في عقول أفراد الشعب كما تعين الفقراء من التلاميذ بالكسوة والكتب المدرسية وكانت تدعوا المثقفين والأساتذة إلى تهذيب الشعب وإرشاده بمحاضرات دينية علمية تتعلق مواضيعها بتقدم العصر في جميع الميادين وكانت تلقي محاضرات في كل شهر، وقد ذكرت عناوين لسلسلة من المحاضرات لسنة 1908 وهي: السل الرئوي قام بها الحكيم **أبو القاسم تهامي**، بالفرنسية، والفن العربي، ألقاها **شارل ديجلان** بالفرنسية، اختصاصات النور وتطبيقاتها، قام بها المعلم عمر بن قدور بالعربية. كما كانت تقوم بتقديم دروسا إعدادية في اللغة العربية في كل عشية من يوم الأربعاء والجمعة، ودروسا في الحساب والجبر.[2]

وقد نظمت الجمعية سلسلة من المحاضرات العلمية سنة 1911 قد تساعدنا على فهم العهد الذي نتناوله:

المتكلم	موضوع المحاضرة
بيلتي	فوائد التعارف
بيلتي	قانون الإسلام العام
قاسمي	الحضارة العربية الإسلامية
صوالح	ملامح العالم الإنساني المعاصر
برانتكي	الأدب المعادي للإسلام
آيت قاسي	عقوب الموت
معاشو	نابليون في مصر

[1]- أبوقاسم سعد الله، المرجع السابق، ص137.

[2]- نايلي عنتر، المرجع السابق، ص71.

ولاشك أن هذه الجهود توضح موضوعين هامين: أحدهما دور الجمعية التوفيقية كمنظمة ثقافية، الثاني الروح التي كانت سائدة في الجزائر في عهد النهضة.[1]

د–الجمعية الصادقية: ظهرت في سنة1913 كانت تهدف إلى العناية بالتراث الإسلامي والإصلاح من طرف السيد: **عباس بن حمانةٌ "**وهو من رجال الإصلاح ويعد من رواد الحركة الوطنية الجزائرية في الشرق**"**، سافر مع الوفد الجزائري في سنة1912 ليطالب بإلغاء قانون التجنيد الإجباري، وعندما أحس الإستعمار بخطورته دبر له مكيدة، وكانت هذه الجمعية تهدف إلى نشر التعليم العربي الإسلامي والقيام بالإصلاح الاجتماعي والسياسي، وإحياء للغة العربية وقد أنشأت مدرسة قرآنية سميت بالمدرسة القرآنية الصادقية.[2]

لقد ساهمت الجمعيات في بحث النهضة والتأثير في الحياة الثقافية بحيث تعتبر هذه الجمعيات رمزا من رموز النهضة هذا من خلال:

1- سعيها لتثقيف مسلمي الجزائر علميا واقتصاديا واجتماعيا.

2- السعي المتواصل لنشر التعليم العربي الإسلامي.

3- المحافظة على اللغة العربية كلغة رسمية بجميع مقوماتها.

4- جمع كلمة المسلمين الجزائريين ومحاربة كل فعل يمزق الجزائر.

5- تطهير الجزائر من التعصب المذهبي والجهوي الذي زرعه الإستعمار وخلق الأخوية الإسلامية بين الجزائريين.

6- الاعتناء بتعليم البنات وتزويدهم بالعلم الصحيح والتربية الإسلامية والتي سوف تقدمها بدورها كل بنت لأسرتها وبنيتها مستقبلا.

7- عقد محاضرات علمية وأدبية وخلق جمعيات خيرية والدعوة إلى العمل والأخوة والتعاون.[3]

---

[1]- أبو القاسم،سعد الله، المرجع السابق، ص138،

[2]- عماري خالدية، المرجع السابق، ص70.

[3]- نايلي عنتر، المرجع السابق، ص75.

المبحث الثالث: النوادي:

حاول الجزائريون استرجاع الهوية العربية الإسلامية وكيان مقومات الأمة الجزائرية، وهذا من خلال الوسائل السلمية السياسية الاستعمارية القمعية، والجمعيات والأحزاب والنوادي الثقافية، هذه الأخيرة عملت على تحريك اليقظة والنهضة التي كانت كمقدمة لحركات العمل الوطني والسياسي، كما تصدت هذه النوادي للتيار الاندماجي التغريبي وكان دورها يتمثل في نشر الثقافة العربية الإسلامية من خلال قراءة الأشعار وإلقاء المحاضرات وبث الروح الوطنية بإقامة المهرجانات الخطابية والحفلات بالمناسبات الدينية.[1]

وخلال الفترة الممتدة مابين 1890-1914، كان هناك عدد كبير من هذه المراكز التي كانت تؤدي وظيفة المدرسة، وخلوة الأحاديث، وملتقى اجتماعي للرياضة، ومقر للنشاط السياسي وأكثر أسماء هذه المراكز والنوادي تدل على روحها وعلى برنامجها مثل **نادي صالح باي– الرشدية –الترقي... وغيرها.**[2]

فقد كانت النوادي تساهم بفعالية كبيرة في دفع عجلة النهضة والرقي إلى الأمام، فبالإضافة إلى كونها قنوات لبث الإشعاع الفكري والثقافي ونشر الوعي الديني والاجتماعي في الأوساط الاجتماعية من خلال الندوات الفكرية والمحاضرات العلمية والأدبية وتكوين الشخصية الوطنية نجد النوادي أيضا تأخذ بيد الفقراء والمساكين، والأطفال المحرومين، وتحاول انتشالهم من وحدة الجهل والأمية والحرمان الاجتماعي والعوز المادي.[3]

[1]- الوناس الحواس، **نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1927–1954**، ط6، دار شطايبي للنشر والتوزيع، بوزريعة،2013، ص07.

[2]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص137.

[3]- عبد المجيد بن عدة، المرجع السابق، ص159.

بذلك ظهرت النوادي في كامل التراب الوطني، ومنه اعتبرت مظهر من مظاهر الوعي السياسي، وعليه اختلفت النوادي في خدمتها للحركة الوطنية الجزائرية، فأصبحت بذلك منبرا من منابر الحراك السياسي تشد إليها مختلف أطياف المجتمع من المثقفين وغير المثقفين، وبذلك قامت النوادي في مختلف أرجاء الوطن بدور فعال في القضية الوطنية وإن اختلفت شدة تأثيرها لكنها على الأقل شكلت حلقة من حلقات النهضة الفكرية والسياسية وشدت إليها انتباه مختلف فئات الشعب الجزائري.[1]

وقد تمثل النادي في محل يحتوي على قاعة للاجتماعات وقاعة للصلاة بالإضافة إلى محل صغير تقدم فيه المشروبات المباحة، ورغم صغر المساحة التي كان يحتلها النادي إلا أن نشاطاته كانت كثيرة ومختلفة من أحاديث، عروض مسرحية وتظاهرات ثقافية وغيرها، وخارج هذه النشاطات كان النادي يعتبر مكانا للالتقاء الحر لمختلف فئات المجتمع الجزائري كهولا وشبابا، ومن ثم فقد كانت النوادي كوسيلة فعالة لنشر التعليم العربي والديني.[2]

ومنه يعني النادي لغة: مجلس القوم ماداموا مجتمعين فيه، ونادى الرجل أهله وعشيرته قال تعالى:"فليدع ناديه" وجمعه أندية ونوادي.[3]

وذكر النادي في القرآن الكريم لقوله تعالى:"... وتأتون في ناديكم المنكر ...".[4]

أما اصطلاحا فالنادي عبارة عن مؤسسة يؤسسها الشعب أو الدولة أوجهة ما لأغراض وأهداف رياضية أو اجتماعية أو سياسية أو دينية.[5]

---

[1]- الوناس الحواس، المرجع السابق، ص ص81-82.

[2]- زيلوخة بوقرة، المرجع السابق، ص ص185-186.

[3]- الوناس الحواس، المرجع السابق، ص141.

[4]- سورة العنكبوت، الأية29، عن رواية حفص.

[5]- رابح تركي، المرجع السابق، ص19.

ومن هذه النوادي نجد:

أ–نادي صالح باي:تأسس عام1907 بقسنطينة باسم الدراسات الأدبية والعلمية والإجتماعية كان يرأسه موظف فرنسي يدعى **أريب** وعضويه **ابن موهوب** و**مصطفى بشطارزي** و**محمد ابن باديس** وغيرهم[1]، وكان هذا النادي عبارة عن ملتقى للدراسات الأدبية والعلمية، ومجال مفتوح للمحاضرات والدروس وقد جاء في وثيقة تأسيسه "دعوة المتعلمين بالعمل والتعاون" وعليه فإننا ندعو شهامتكم وغيرتكم وكرمكم بلسان للانخراط مع المنخرطين في موطن من مواطن الإسلام، وفعل خيري عام، ذلك أنه أسست بقسنطينة لجنة تدعى نادي صالح باي ذلك الرجل الشهير المؤسس لمسجد سيدي الكتاني ومدرسته وغيرهما.[2]

كان يضم ألفا وسبعمائة **عضو (1700)**، **وكان له** فروع كثيرة في مدن الجزائر، وفي سنة1911 أخبر ابن موهوب السيد **أريب** مؤسس النادي، **"بأن مناصبكم العالية، وإخلاصكم، وحرمة إداراتكم (للنادي)، بالإضافة إلى حرمتكم، تستحق الاحترام والإعجاب والاعتراف".**[3]

ومن أهدافه:

- نشر التعليم وتنظيم دروس في التعليم العام والمهني.
- التوفيق بين المعمرين و الجزائريين.
- عقد محاضرات علمية وأدبية.
- الدعوة إلى الأخوة والتعاون والعمل.
- معالجة الأمراض الأخلاقية .

[1]– نايلي عنتر، المرجع السابق، ص73.

[2]– عماري خالدية، المرجع السابق، ص70.

[3]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص138-139.

- تمكين الجزائريين من: الدفاع عن حقوق العمال، مساعدة الفقراء ومواساة المرضى والضعفاء، لإدخال النادي في الأمور السياسية الدينية .[1]

لم تكن أهداف النادي تتناقض مع مبادئ الإسلام بل كانت لإزالة البغض، ومعالجة الأمراض اللأخلاقية، ومحاربة الأنانية والظلم، ومساعدة الجزائريين على إظهار مواهبهم الأدبية.[2]

وعليه فإن الذين نشطوا بهذا النادي من المثقفين بالثقافة الفرنسية والنخبة الليبرالية ورجال الدين الفرنسيين، وقد ساهمت جريدة كوكب إفريقيا في نقل بعض محاضراته وإيصالها للجمهور الذي يتعذر عليه التردد على النادي، ويعتبر **ابن موهوب** من رجالات الدين الرسميين الذين نشطوا بهذا النادي، ومن هذه المحاضرات الإشادة بمنافع العلم وإظهار صغار الجهل، وتعلم اللغتين العربية والفرنسية وانتقاده البدع والخرافات وبعض طرق الصوفية.[3]

ب– نادي الراشدية والتوفيقية: الأول تأسس سنة 1902 بالجزائر العاصمة وهو من النوادي الأولى التي ظهرت بالجزائر والظاهر أنّه أشرف عليه الفرنسيون ودعاة الإدماج من النخبة اللبيرالية، والثاني تأسس سنة 1908 بالجزائر العاصمة كان يهتم بالقضايا الثقافية.[4]

وعليه نجد أن هذه النوادي ساهمت في ظهور الأحزاب السياسية والصحافة خاصة الصحافة العربية،[5] وللنوادي دور بارز في اليقظة الوطنية والنهضة الفكرية والثقافية الجزائرية من خلال المحاضرات والصحف الوطنية ورجال الفكر ورجال الدين الذين كانوا يعرجون على هذه النوادي من حين لأخر خاصة في الفترة مابين 1900-1914، وهو ما أشار إليه الأستاذ سعد الله بقوله:" ساهمت النوادي مساهمة فعالة في يقظة الجزائر ذلك أن زعماؤها ركزوا على التعليم والتقدم والتحرر وقد حاولوا أن

[1]- الوناس الحواس، المرجع السابق، ص ص84-85.

[2]- أبوقاسم سعد الله، المرجع السابق، ص139.

[3]- الوناس الحواس، المرجع السابق، ص86.

[4]- المرجع نفسه، ص102.

[5]- الزبير سيف الإسلام، **تاريخ الصحافة في الجزائر**، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985، ص27.

يطوروا المجتمع الجزائري وأن يجعلوه مجتمعا حديثا بدلا من مجتمع قديم تقليدي كما أن الأفكار الأوروبية قد ساهمت من خلال هذه النوادي في النهضة الجزائرية."[1]

[1]- الوناس الحواس، المرجع السابق، ص ص103-104.

استنتاج:

حاول الجزائريون استرجاع الهوية العربية الإسلامية وكيان مقومات الأمة الجزائرية، وهذا من خلال استخدام الوسائل السلمية السياسية المتمثلة في الصحافة والنوادي والجمعيات الثقافية، التي عملت على تحريك اليقظة وتوعية الجزائريين بضرورة مكافحة الإستعمار الفرنسي، وبذلك اعتبرت الصحافة من أقدم الأسلحة لمقاومة حملة التخريب التي أحدثتها السلطات الاستعمارية. مع العلم أنّ الجزائر لم تعرف الصحافة إلا مع الاحتلال الفرنسي من خلال الصحافة الفرنسية الكولونيالية، ولعل من أبرز الجرائد العربية الإسلامية التي ظهرت وكان لها تأثير كبير على الرأي العام الجزائري الجرائد الآتي ذكرها: جريدة المنتخب، النصيح، الإسلام، الفاروق ... الخ.

إلى جانب الصحافة، كان للجمعيات والنوادي دور في ظهور الأحزاب السياسية وتثقيف الجزائريين في جميع المجالات، وتطهير الجزائر من التعصب المذهبي والجهوي الذي زرعه الإستعمار، وذلك بنشر الأخوة بين الجزائريين، ولفت الانتباه إلى الخطر الذي يهددهم وهو الإستعمار الذي اكتسح أرضهم وحوّلهم إلى عبيد عنده، والدعوة إلى اليقظة العامة وتصحيح الأوضاع الداخلية في الجزائر ومقاومة الإستعمار والاستبداد السياسي والانحطاط الاجتماعي .

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الأوضاع الثقافية في الجزائر ما بين 1830-1914، وبعد بحث وتقصي توصلنا إلى عدة نتائج أهمها:

كان التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني منتشرا في كل ربوع القطر وهذا بشهادة بعض الفرنسيين، رغم عدم اهتمام الحكام به، ومنه كان موقف العثمانيين إزاءه بما يسمى بالحياد الايجابي، وبذلك ظل التعليم حرا يتطور بالسلب أو الإيجاب نتيجة ظروف البلاد الاقتصادية والاجتماعية، فإنه كان هناك تعليم تقيدي له مؤسساته ونظامه الخاص، وكان الجزائريون يتلقون تعليمهم في المساجد والزوايا والمدارس والكتاتيب، كما اعتبرت مؤسسة الأوقاف المحرك الأساسي لهذا المجال، من خلال سد أجور المشتغلين بالتعليم والأمور المتعلقة بأماكن العبارة.

إن مؤسسة الأوقاف عرفت تراجعا كبيرا بداية الاحتلال الفرنسي من خلال مصادرتها، وضمها إلى ممتلكات الدولة الفرنسية عن طريق مجموعة من القرارات والمراسيم، وأول شيء فكر فيه الفرنسيون هو تحطيم والقضاء على المؤسسات الثقافية والتعليمية وتحويلها إلى ثكنات وإسطبلات وذلك من اجل محو وطمس الشخصية الجزائرية إلا أن الجزائريين لم يبقوا مكتوفي الأيدي بل حافظو على كيانهم القومي من خلال المطالبة بفتح مدارس حرة لتعليم اللغة العربية، وقد تبعت سلطة الاحتلال سياسة تعليمية محكمة من أجل السيطرة على الجزائريين بإنشاء مدارس ومعاهد عربية – فرنسية هادفة من خلالها الإشراف على التعليم العربي الإسلامي ، بالإضافة إلى إصدار مجموعة من القرارات والمراسيم التي تنظم تعليم الجزائريين، ومنه تحكمت الإدارة الاستعمارية في وضع البرامج التعليمية وتوزيع الساعات والدروس.

كما شجعت سلطات الاحتلال الحملات التبشيرية على الجزائر من أجل القضاء على الدين الإسلامي وتحطيم ثقافته، وبذلك ربط الجزائريين بالقضاء الفرنسي، إلا أن الأهالي لم يبقوا مكتوفي الأيدي بل واجهوا وأعلنوا رفضهم للسياسة الاستعمارية من خلال عدم قبولهم بإقامة المبشرين بقراهم، كما كان للزوايا دور في هذا المجال من خلال المحافظة على الهوية الوطنية، ضف

إلى ذلك مقاطعة الجزائريين السياسة التعليمية الفرنسية برفضهم إرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية.

وكان للسياسة الفرنسية التعليمية والدينية جملة من الانعكاسات على الجزائريين نذكر منها:

- تزوير سلطات الاحتلال تاريخ الجزائر من خلال غرسها لفكرة أنه لا توجد أمة جزائرية وذلك من أجل تبرير احتلالها وإعطائه صبغة شرعية.
- عمل الإستعمار على تحقيق سياسة الفرنسة والإدماج والتجنيس.
- جعل من المدرسة وسيلة لتجريد الشعب الجزائري من مقوماته الوطنية.
- تحطيم والقضاء على الهيئة الدينية.
- مراقبة الزوايا والمساجد.

ومن أجل استرجاع الهوية الوطنية، استعمل الجزائريون عدة وسائل وطرق سلمية لتحقيق ذلك، من خلال تأسيس الصحافة، الجمعيات والنوادي الثقافية، التي عملت على نشر اليقظة وتوعية الشعب الجزائري على مواجهة الاستعمار الفرنسي، ومنه لعبت دور في ظهور الأحزاب السياسية، وتطهير الجزائريين من التعصب المذهبي والجهوي من خلال خلق الأخوة الإسلامية، بالإضافة إلى ذلك تصحيح الأوضاع الداخلية للجزائر.

الملاحق

ملحق رقم 1

		عدد التلاميذ		عدد المدارس	
		1 re	2 re	1 re	2 re
الجزائر	1851	299	24	5583	569
	1852	312	57	5153	1111
وهران	1851	278	291	2338	5051
	1852	322	260	2686	584
قسنطينة	1851	274	278	3004	2727
	1852	511	427	5380	1170
المجموع	1851	851	593	10925	8347
	1852	1144	427	13249	8092

الجدول التالي يبين إجمالية التعليم العمومي في سنتي 1851-1852[1]

[1]-Yvonne turin , affrontements culturels dans l'algérie coloniale ,école , médcine, réligion, 1830-1880,editions houma,alger,2009,p132.

ملحق رقم 2

الجدول يبين معدل النفقات سنويا حسب كل مؤسسة:

مدير واحد	2100 فرنك
أستاذان من الأهالي	3000 فرنك
أستاذ فرنسي	4500 فرنك
أوقاف	600 فرنك
أسعار وتموينات	200 فرنك
تموين 60 تلميذ	45360 فرنك
المجموع	24560 فرنك[2]

الجدول التالي يوضح لنا تلاميذ الابتدائي ما بين (1882–1886).

السنة	نسبة التلاميذ
1882	5172
1883	4092
1884	4824
1885	5695
1886	[3] 7341

[2]-Rinn luis, noyte sur l'insructionepubliquie musulmane en algerie, 1 er fevrier 1882, bibliotéque nationale de france, p 19.

[3]– رابح دبي، المرجع الساق، ص 72

ملحق رقم 3

الجدول الأتي يبين لنا عدد الطلاب في التعليم الثانوي، المستوطنون والجزائريون(1897–1898).

المؤسسات	الأوربيون		الجزائريون	
الثانويات	1897	1898	1897	1898
	1631	1665	52	40
المعاهد	971	1030	38	44
المجموع	2602	2695	90	84[4]

جدول يوضح لنا عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية العمومية (1897–1898).

	الأوربيون		الجزائريون	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الجزائر العاصمة	12720	10639	9053	379
قسنطينة	7836	6933	7867	510
وهران	12966	11003	3459	239
المجموع	33522	28575	20379	1218

الجدول يوضح لنا عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية الخاصة.

	الأوربيون		الجزائريون	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الجزائر العاصمة	1543	3605	565	223
قسنطينة	965	2176	134	09
وهران	1356	2358	03	؟
المجموع	3864	8239	702	232[5]

[4]- المرجع نفسه،ص74

[5]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص:166

الجدول التالي يوضح لنا تطور تعليم الجزائريين من 1882 حتى 1900.

السنوات	عدد التلاميذ	
1882	3172	
1883	4095	زيادة ب:923
1884	4821	زيادة ب:726
1885	5695	زيادة ب:874
1886	7341	زيادة ب:1646
1887	9064	زيادة ب:1723
1888	10638	زيادة ب:1574
1889	10631	نقص ب:07
1890	11206	زيادة ب:575
1891	11347	زيادة ب:141
1892	12263	زيادة ب:916
1893	13439	زيادة ب:1176
1894	16794	زيادة ب:3355
1895	19783	زيادة ب:2889
1896	21022	زيادة ب:1339
1897	22468	زيادة ب:1446
1898	23823	زيادة ب:1355
1899	24128	زيادة ب:305 [6]

ملحق رقم **4**

[6]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 169

تطور عدد التلاميذ المسلمين الجزائريين في التعليم الإبتدائي العمومي من 1880 – 1960.[7]

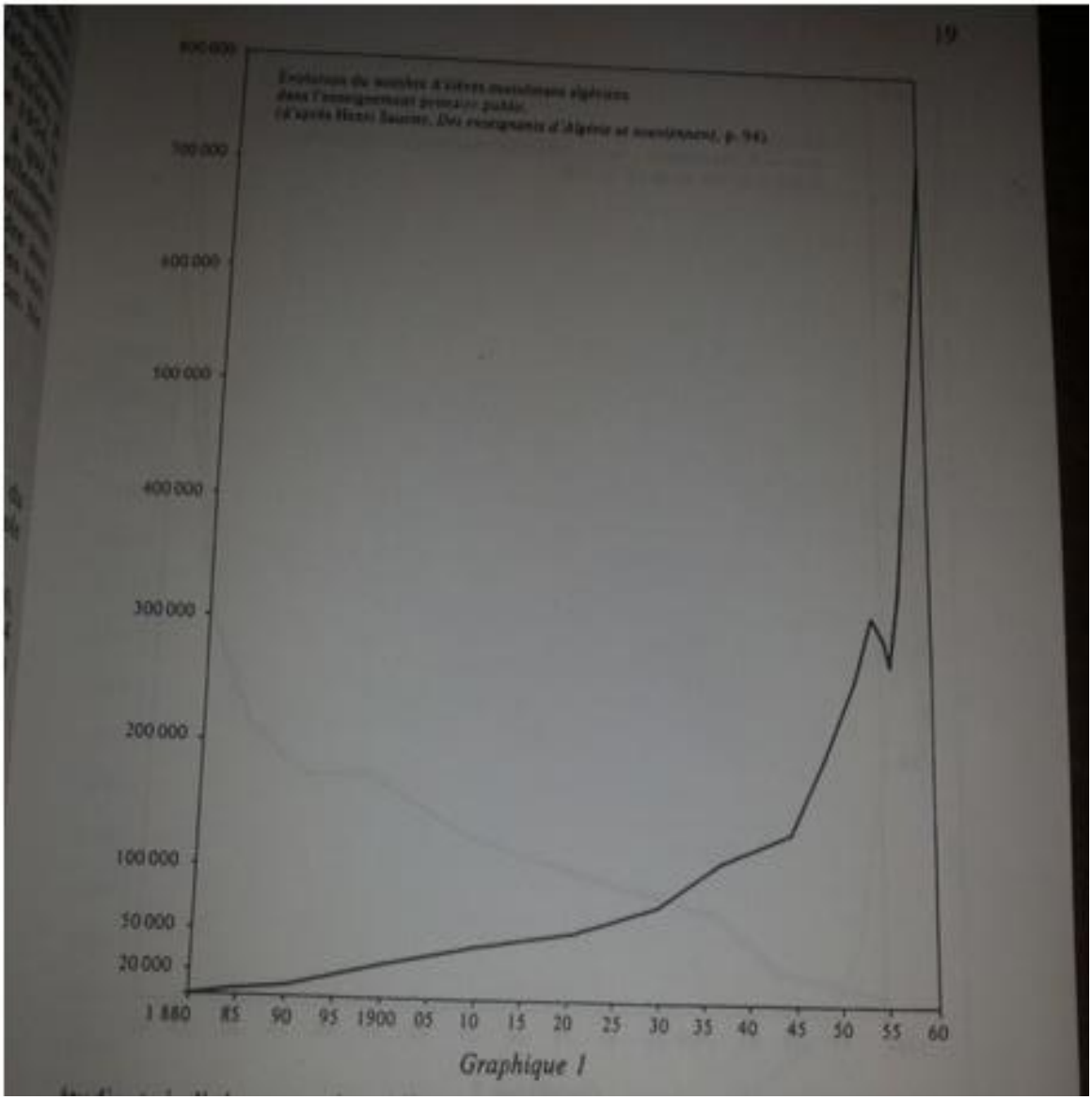

ملحق رقم 5

[7] -Guy, pervill, les étudientsalgeriens de l'université françaises 1880 – 1960, gasbah éditions, Alger, 2004.P, 19.

ملحق رقم 6

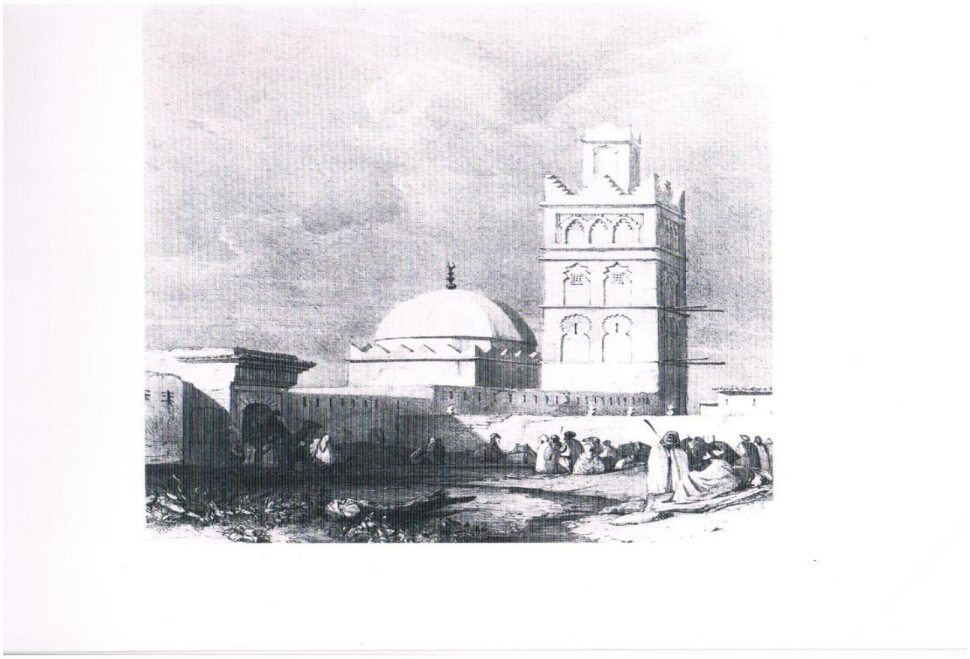

مسجد صغير بوهران

ملحق رقم 7

الجامع الجديد عام 1846م.

المسجد الكبير، مناظر خارجية

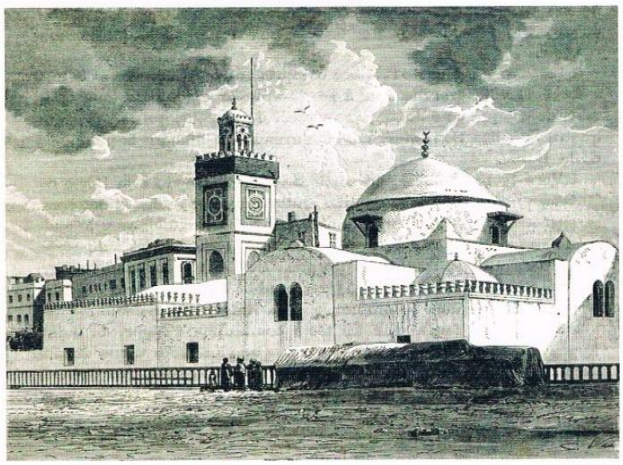

117

نصر الدين براهامي، نصوص: علي تابليت، تاريخ مدينة الجزائري في العهد العثماني، دط، منشورات ثالة، الجزائر،2010، ص117.

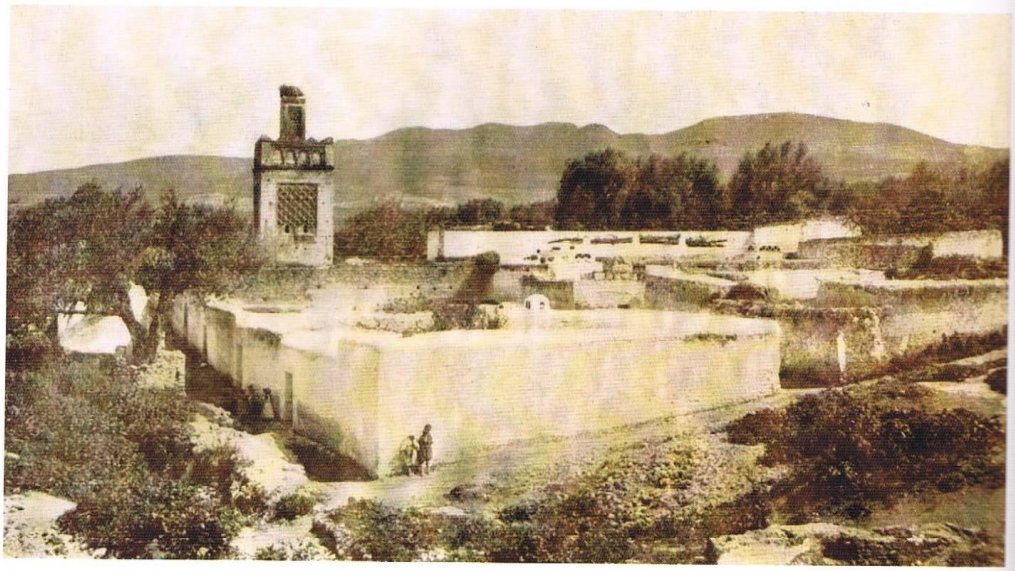

حي و مسجد سيدي لحسن

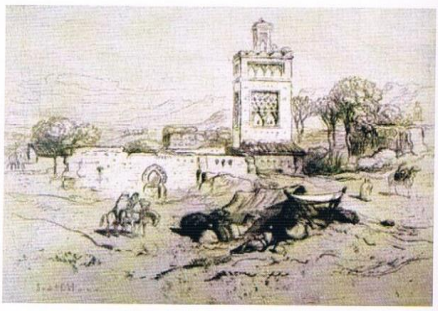

آثار بالقرب من مسجد سيدي لحسن- لوحة زيتية لصموال كولمان.

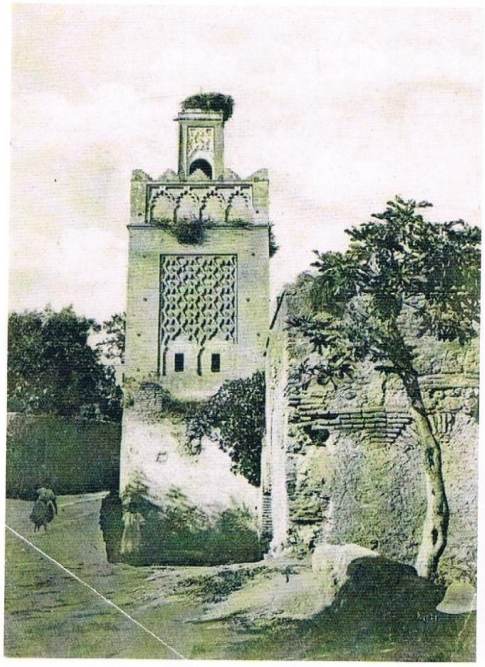

مئذنة مسجد سيدي لحسن

شارع الكنيسة، حي سيدي لحسن 1850 م

91

ملحق رقم 8

نصر الدين براهامي، نص سيدي محمد نقادي، تلمسان الذاكرة،، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2010، ص91.

ملحق رقم 9

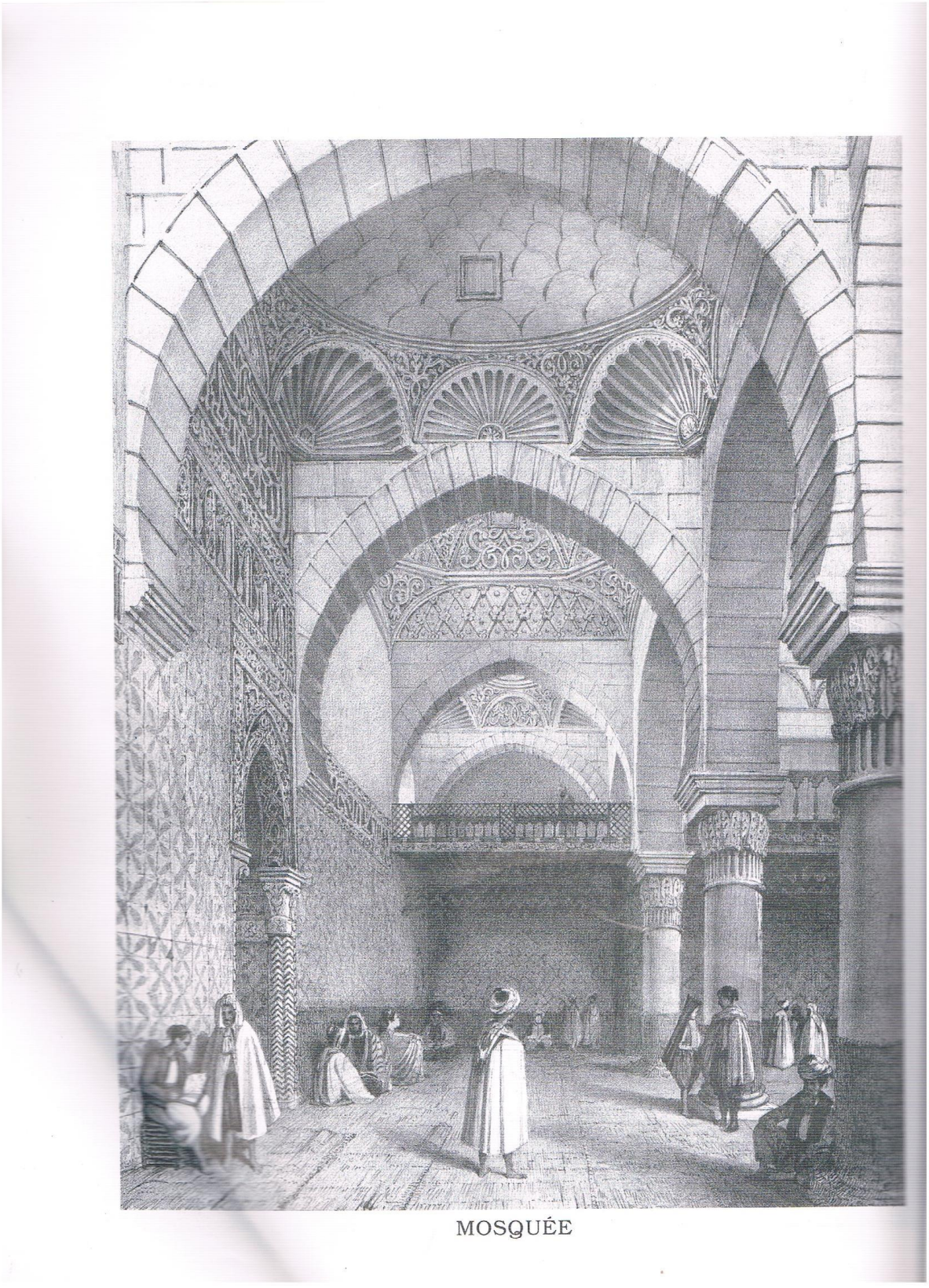

MOSQUÉE

E. lessore et w.wild, la régence d'alger, achevé d'imprimer sur les presses ENAG, algérie, 2010, planche, 09.

ملحق رقم 10

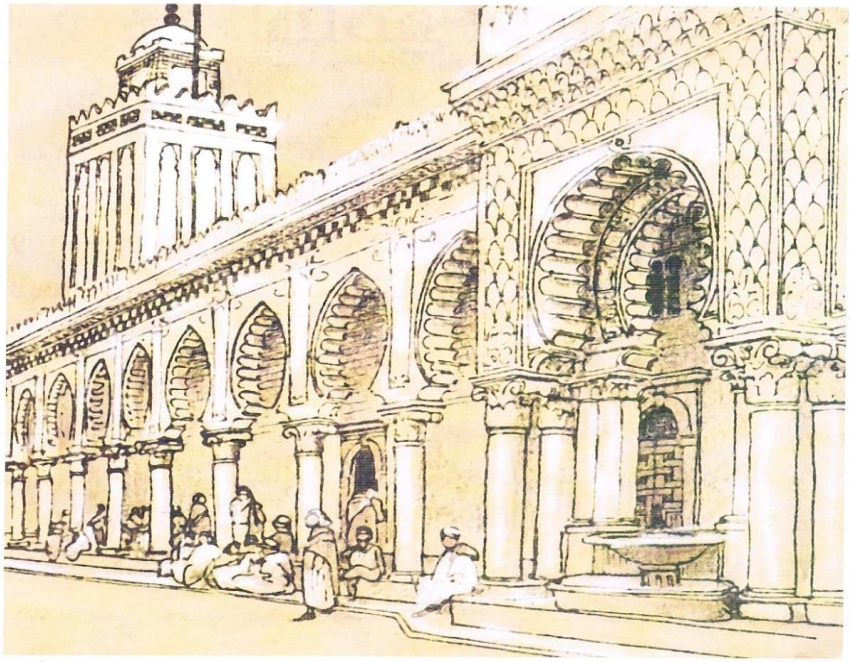

▲ الجامع الكبير بالعاصمة

42

سعاد فويال، المساجد الأثرية لمدينة الجزائر، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 42.

ملحق رقم **11**

ضريح وزاوية سيدي عبد الرحمن الثعالبي

مصطفى بن حموش، مساجد مدينة الجزائر وزواياها وأضرحتها في العهد العثماني من خلال مخطوط ديفولكس والوثائق العثمانية، تر وتح: مصطفى بن حموش، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 151.

قائمة البيبليوغرافيا

قائمة البيبليوغرافيا

القرآن الكريم

قائمة المصادر بالعربية:

1.بن حموش مصطفى، مساجد مدينة الجزائر وزواياها وأضرحتها في العهد العثماني من خلال مخطوط ديفولكس والوثائق العثمانية، تر، وتح، تع: مصطفى بن حموش، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010.

2.تلمساني إبن هطال، رحلة الباي محمد الكبير إلى الجنوب الصحراوي، تح وتق محمد بن عبد الكريم.

3.التميمي عبد الجليل، وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1969.

4.خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تق وتع، محمد العربي الزبيري، صدر هذا الكتاب عن وزارة الثقافة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية، 2007.

5.دوطوكفيل أليكسي، نصوص عن الجزائر في فلسفة الإحتلال، تر وتق، ابراهيم الصحراوي، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

6.المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،

7.موسبيرو فرونسوا، سانت آرنو أو الشرف الضائع، تر مسعود حاج مسعود، مر، أحمد بكلي، دار القصبة للنشر، 2007.

قائمة المصادر بالأجنبية:

1. **Luis rinn, note sur l'instruction publique musulmane en algeruie, 1er fevrier 1882, bibliotéque nationale de france.**
2. **E.Lessore, W.wild, la régence d'alger achevé d'imprimer sur les presses ENAG, algerie, 2010.**

8.قائمة المراجع بالعربية:

1. آجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 -1919، 2، نقله إلى العربية محمد حاج مسعود وبالعربي، د ط، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
2. آجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1919، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
3. آجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
4. اسماعيل حلمي محروس، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، ج2، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
5. بالعربي خالد، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ط1، دار الألمعيةذ للنشر والتوزيع، 2010.
6. براهامي نصر الدين، نص: سيدي محمد نقادي، تلمسان الذاكرة، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2010.

7. براهامي نصر الدين، نصوص: على تابليت، تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، منشورات ثالة، الجزائر، 2010.

8. بقطاش خديجة، الخحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830–1871).

9. بليل محمد، تشريعات الإستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها بين 1881 و1914، د ط، دار سنجاق الدين للكتاب، 2013.

10. بوخوش سعيد، الإستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر، د ط، دار تفتيلت للنشر، 2013.

11. بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830–1930) وانعكاساتها على المغرب العربي، ط1، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

12. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

13. بوعزيز يحي، مدينة وهران... ويليه المساجد العتيقة في غرب الجزائر، ج3، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

14. بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر، ج1، د ط، دار الهدى للطبع، الجزائر، 2009.

15. تركي رابح، التعليم القومي، والشخصية الوطنية، د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.

16. تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط5، منشورات ANEP، 2001.

17. الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، ج4، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2010.

18. حسنين محمد، الإستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

19. حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2010.

20. الحواس الوناس، نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1927–1954، ط1، دار شطيبي للنشر والتوزيع، بوزريعة 2013.

21. دودو أبو العيد، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830–1855، د ط، صدر هذا الكتاب عن وزارة الثقافة، 2007.

22. زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1900)، طبعة منقحة ومزيدة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.

23. زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1900)، طبعة منقحة ومزيدة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.

24. سعد الله أبو قاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج5، طبعة خاصة، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

25. سعد الله أبو قاسم، الحركة الوطنية الجزائرية '(1830–1900)، ج1، ط1، دار الغرب اللإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

26. سعد الله أبو قاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1860 – 1900)، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000.

27. سعد الله أبو قاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

28. سعد الله أبو قاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (1500–1830)، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.

29. سعد الله أبو قاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (1830–1954)، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.

30. سعد الله أبو قاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (1830–1954)، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.

31. سعد الله أبو قاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830–1954، ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.

32. سعد الله أبو قاسم، خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرر 1830–1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2007.

33. سعد الله أبو قاسم، مجادلة الآخر، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2006.

34. سعد الله أبو قاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

35. سعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق، مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000.

36. سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر، أواخر العهد العثماني. د ط، د ت.

37. سيف الإسلام الزوبير، تاريخ الصحافة في الجزائر، ج4، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

38. شهبي عبد العزيز، الزوايا والصوفية والعزابة والإحتلال الفرنسي في الجزائر، د ط، صدر هذا الكتاب من طرف وزارة الثقافة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية، 2007.

39. الشيخ أبو عمران، قضايا في الثقافة والتاريخ، ط3، إنجاز وتصميم منشورات قالمة، الجزائر، 2007.

40. صاري جيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830–1962، تر، قندوز عباد فوزية، طبع بدار غرناطة للنشر والتوزيع،2010.

41. الصديق محمد صالح، أعلام من المغرب العربي، ج1، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

42. الطاهر محمد وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 إلى 1904، دراسة تاريخية تحليلية، منشورات دحلب، الجزائر، 2009.

43. الطمار محمد، الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

44. عباس فرحات، ليل الإستعمار، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، نقله إلى العربية أبو بكر رحال، منشورات ANEP، الجزائر 2006.

45. العدواني أحمد مشاري، الإستيطان الأجنبي في الوطن العربي (المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي)، تح عبد المالك التميمي، د ط، عالم المعرفة، 1978.

46. علي حلمي عبد القادر، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972.

47. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997.

48. عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، ج1، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

49. عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ، ما قبل التاريخ 1962، ج2، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

50. غربي كمال، المساجد والزوايا في مدينة قسنطينة الأثرية، د ط، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأولقاف في إطار تظاهرات تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، 2011.

51. فركوس صالح، مختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقين إلى خروج الفرنسيين (814 ق م –1962)، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002.

52. فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830–1925، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2010.

53. فويال سعاد، المساجد الأثرية لمدبنة الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

54. قنان جمال، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الإستعمار، مجموعة 6، د ط، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

55. قنان جمال، نصوص سياسية جزائرية في ق 19 م (1830 –1914)، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

56. كنازة محمد، الوقف العام في التشريع الجزائري، د ط، دار الهدى، الجزائر، 2006.

57. الكواتي مسعودي وسيدي موسى محمد الشريف، أعلام مدينة الجزائر ومتيجة، ط2، مزيدة ومنقحة، منشورات الحضارة، بئر التوتة، الجزائر، 2010.

58. مزيان سعيدي، النشاط التنصيري للكردينال لافيجيري في الجزائر 1867–1892، ط1، صدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة عام 2008، الجزائر، د ت.

59. مهساس أحمد، الحقائق الإستعمارية والمقاومة، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

60. مياسي ابراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر (1830- 1962)، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

61. هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1962)، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995.

62. ولد خليفة محمد العربي، الإحتلال الإستيطاني للجزائر، مقاربة للتاريخ الإجتماعي والثقافي، د ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، د ت.

63. ولد خليفو محمد العربي، الإحتلال الإستيطاني للجزائر، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات تالة، الأبيار، الجزائر، 2008.

64. يزلي عمار، الثقافة في مواجهة الإحتلال، د ط، منشورات السهل، صدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة عام 2008 في إطار الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها، 2009.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1. Djebar assia, villes d'algerie au XIX [e] ciécle, édition ANEP, Alger.

2. Guy, pervill, les étudients algeriens de l'université françaises 1880 – 1960, gasbah éditions, Alger, 2004.

3. Kaddach mahfoud, l'algerie des algeriennes de la préhistoire à 1954, achevé d'imprimer sur les presses ENAG, algérie, 2009.

4. Yvonne turin, affrontements culturels dans l'algerie comonial, écoles, médcine, religion, 1830 -1880, édition houma, Alger, 2009.

قائمة المجلات:

1. أنسية بركان درار، التأثير الثقافي للأسرة الجزائرية من الإحتلال إلى استرجاع الإستقلال، مجلة الثقافة، تصدر عن وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، العدد 82، 1984.

2. بوشعالة فتيحة محمد، إسهامات الوقف في خدمة التعليم في الجزائر، د ت، قسنطينة نموذجا.

3. دحو فغرور، جول فيري مهندس الإمبراطورية الفرنسية، مجلة العصور الجديدة، مجلة فصلية محكمة، يصدرها مخبر البحث التاريخي، تاريخ الجزائر، جامعة وهران،د ت، الجزائر.

4. سعيدوني ناصر الدين، الوقف ومكانته في الحياة الإقتصادية الإجتماعية والثقافية في أواخر العهد العثماني وأوائل الإحتلال الفرنسي، مجلة الأصالة، العدد 89–90، 1981.

5. سيد محمد أشرف صالح، المراكز الثقافية في دار السلطان (الجزائر) أواخر العصر التركي، مجلة أماراباك، مج4، العدد 7، 2013.

قائمة الموسوعات:

1. محمد الزحيلي، موسوعة قضايا إسلامية معاصرة، ج6، ط1، دار المكتبي، دمشق، سوريا، 2009.

قائمة الرسائل والمذكرات الجامعية:

أ– رسائل الدكتوراه:

1. دبي رابح، السياسة التعليمة الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين في الرد عليها 1830–1962، دراسة نظرية تحليلية، أطروحة مقدمة لنيل شهخادة الدكتوراه في علوم التربية، 2010–2011.

ب– رسائل الماجيستر:

1. بن عدة عبد المجيد، مظاهر الإصلاح الديني والإجتماعي والتربوي في الجزائر من خلال جهود الرواد المصلحين 1900–1925، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، 1991–1999.

2. بوقرة زيلوخة، سوسيولوجيا الإصلاح الديني في الجزائر، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الديني، جامعة باتنة ، 2008 –2009.

3. خليل كمال، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر: التأسيس والتطور 1850–1951، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجسيتر في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، 2007–2008.

4. رحماني محمد أمين، الإدارة الإستعمارية والأوقاف وإدارة شؤون الحج في الجزائر 1830–1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجسيتر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بلعباس، 2014–2015.

5. ج– رسائل الماستر:

1. خالدية عماري، النظال السياسي للشبان الجزائريين ما بين 1900 –1919، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تيارت، 2013–2014.

2. عزوز فاطمة أنفال وعباس خيرة، السياسة التعليمة في الجزائر ما بين 1870–1945، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تيارت، 2014–2015.

3. لزرق فاطمة وقوادري عائشة، التعليم في الجزائر في ظل الإحتلال الفرنسي 1830–1870، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تيارت، 2014–2015.

4.لوالي فاطمة، الأوقاف الجزائرية في الفترة الإستعمارية 1830–1870، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تيارت، 2014–2015.

5.نايلي عنتر، الحياة الثقافية والدينية بالجزائر (1900–1930)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2012–2013.

د– رسائل الليسانس:

1. بدلاوي فاطمة وبلهادي رزيقة وكرشة زوبيدة، السياسة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر ما بين 1830 –1871، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ ، جامعة تيارت، 2010 –2011.

2. زياني مريم وشاري غانية، التعليم الحر في الجزائر أثناء الإحتلال الفرنسي (1830 – 1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ، جامعة تيارت، 2012 – 2013.

فهرس الموضوعات:

شكر وعرفان

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة أ

مدخل 7

واقع الجزائر الثقافي أواخر العهد العثماني

الفصل الأول: الأوضاع الثقافية خلال الحكم العسكري (1830 – 1870).

المبحث الأول: الدور الثقافي للأوقاف وموقف الإدارة الاستعمارية منها 22

المبحث الثاني: المؤسسات الثقافية والتعليمية في الجزائر وطرق السلطة الفرنسية في تصفيتها (1830– 1870). 30

المبحث الثالث: المدارس العربية الفرنسية وفق التشريع الفرنسي 40

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية المتخذة في الجانب التعليمي والديني خلال الحكم المدني (1870 – 1914).

المبحث الأول: التشريعات الفرنسية في مجال التعليم الخاص بالجزائريين 60

المبحث الثاني: الإجراءات الفرنسية المستخدمة في الجانب الديني 79

المبحث الثالث: موقف الجزائريين من السياسة الفرنسية التعليمية والدينية وانعكاساتها عليهم 86

فهرس الموضوعات

الفصل الثالث: نماذج أخرى عن الأوضاع الثقافية

المبحث الأول: الصحافة 95

المبحث الثاني: الجمعيات 103

المبحث الثالث: النوادي 108

خاتمة 114

الملاحق 117

قائمة البيبليوغرافيا 122